

الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

نحوه علی و فضا الطبع ^{هذه} المتن المتین ^۱ متداول بین العلماء المتفکرین ^۳ یعنی

الحمد لله الذي

مع كاشفة

التقديرات الضريبة

تحت إدارته المقصود بحمد الله الصمد عبد حل وفقه الله التزود لغد

المطبخ إلى عروق دود
في كتاب الوقع في بلدة

ليس في الرحيم كان زيادة البيان
 زيادة العاني وهو محبت قوله
 واختصاص الرحيم بالدين
 ورحيم الدنيا من قول الرحيم
 كمن يخلص من الخصال الجميلة
 والدين من الخصال الجميلة
 الشكر ان الشكر يكون في مقابلة
 الغنة في الرحيم في مقابلة الغنة
 وقيل ان الرحيم في مقابلة الغنة
 قال الله تعالى في الرحيم في مقابلة الغنة
 نبيها ولدا والشكر لا كان

الحمد لله رب العالمين : والعاقبة للمتقين : والصلاة والسلام على
 الانبياء والمرسلين :
 رسول الله محمد وآله واصحابه اجمعين قال الشيخ الامام الاجل الزاهد
 ابو الحسن بن احمد بن محمد بن جعفر البغدادي المعروف بالقاسمي

أبو الحسين

[illegible]

فكان ينبغي للمفعل ما الضماد
وأصل الكتاب جميع في الضم
وهم مع يقال كتب الشيء
من أسأل المكاتب الجموع
بعضها مع بعض والطهارة
في اللغة النقاوة والزيادة
عبارة عن غسل أعضاء الجسم
لدا في المستنصف وقال في
الدخيرة الطهارة في
التوبة النقاوة عن
النجاسة

هذا هو الحسن بن علي بن فضال
قال أبو الحسن عليه السلام
هكذا وجدنا في جميع النسخ
والصحيح هو أبو الحسين
كما استفيد من تأنيده
ابن خلكان والطبري
وأنما السمعاني الله
أخذاً للفقير محمد بن يعقوب
السجستاني عن أحمد بن محمد
عن عبد الله بن أبي الحسن
الأخرى عن أبي سعيد
البردعي عن موسى
الرازي

138273

قيد باليد لان الخراج من السبيكين يستط فيه التجاوز ١٢

الحسين بن علي بن ابي طالب

مثل الحمل والاسطوانة ١٣

بالرفع ١٣

مل شا

وَسَنَةِ الْغَسْلِ أَنْ يَبْدَأَ الْمَغْتَسِلُ بِغَسْلِ يَدَيْهِ وَفَرْجِهِ وَنَزِيلِ

ن کانت علیہ

فيغسل رجله وليس عليه الماء أن تنقض صفاها في الغسل إذا

بلغ الماء أصول الشعر والمعاني الموحدة للغسل أنزال المني

لما	المنافضة	الوفوف	ينقص	في	اقل	الكان
لما	المنافضة	الوفوف	ينقص	في	اقل	الكان

فلا تنقضوا ما بين يديكم ولا تنقضوا ما بين يديكم ولا تنقضوا ما بين يديكم

[illegible][illegible]

صبيحتي غمير
مسدود
كل ما خفي
قال ما
والشئ
ففيها
تفضل
مخوف
مخوف

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

من المؤمنين الذين آمنوا بآيات الله ورسوله
من المؤمنين الذين آمنوا بآيات الله ورسوله

نذیر کجاست بخون کز نیکان
ما حد نه غیر ماقل از کجاست
فقهه که از کجاست اسناد او
آهیا متوضی القوله علیکم
والعذر الوضو

اي العقل في الصلوة في قوله ذلك وقوله في قوله سوا عبد لم يبد واما قوله فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالين

وَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَسْئَلُونَكَ عَنِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَقُلْ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ أَعْيُنُكَ وَأَبْصَارُكَ أَتَتْهُمْ وَأَنفُسُكَ أَتَتْهُمْ أَفَلَا تُؤْمِنُونَ

[illegible]

كان يوحنا الذي كان
يقول النبي
في الهيكل
الذي كان
يقول النبي
الذي كان
يقول النبي

Marfat.com

وسودانية اوساما برص نزع منها ما بين عشرين دلو الى ثلثين
 بحسب كبر الدلو وصغر ها وان ماتت فيها حمامة او دجاجة او سنور
 وقيل بحسب كبر الفأرة وصغر ها وقيل بحسب البير ١٢ كيو تر ١٢
 نزع منها ما بين اربعين دلو الى خمسين وان ماتت فيها كلب
 ١٢ وفي رواية الى ستين ١٢ استحيابا ١٢ وجوبا ١٢

[illegible]

قال محمد بن مسلمة
وقيل فاعطى ربه
والفلاحين قيل ثلثة
بعضهم قال فيقول
بعد الغم واستغفروا
فقره والام والويل فلا
نجاسة الا للبول ولو
قاضيخان
انما كانت فلا زكوة
كوبين عليه

عن لقوله اذا جاء
تعالى انه رحيل
منصف اليقين
عند محمد بن
عظم وينفع به
والله اية في
الفيل في
الكلمة لا ترى
الله اية وقال
واصلها في
الدين في
فمن شاعر
في فتاوى
منزل لعين
انوار

كتاب
ابى حنيفة ليس ينجى لعين
التي اعلم الله في اخذ نزل عليه
فلو قد شق في اليد ينجى
يوسف وهو الصديق عند محمد
نجى لا لاجل الا سقم بغير زيل
لما كان في اقل الكافي
اخترت في فضل اقامته لا عظم
في اسم الله الحكيم في الشريعة
في الشعر والصوف والبر في العظم
القرن في افراس السدر

قوله اهل البيت

عن أبي حنيفة عن مافي العبادة
والفرق بين الصبر والمنسك
والصبر كذا في قوله
فان تأمل في النهاية تأمل
في المبدأ فيكون ثلاثة اوجه
او درجاة او ضوؤها او ضوؤها
حيثا وضوؤها ولا يغفلوا ان يخرج
ان يكون مستقرا اما

لطهارة
ومحكمة الكل مصحح في المتن
في قوله وان فات فيها
كل ما يعلم ان موت الكلب
ليس بشي طمحي لو خرج
حياتين جميع الماء وكذا
كل من سورة فضيل
مشكوك في جميع الكلب
وان خرج حيا من سورة
مكروه اذا خرج حيا قال
مكروه يخرج منه
عشر اء

كتاب لطهارة

البهايم نجس وسور الهرة والدجاجة الخلاق وسباع الطيور وما

٥٠ لعل الطواف ١٢ جمع بيت بمعنى خانه ١٢ ما ١٢ موش ١٢ كراهة تنزيه على الأصح ١٢ آخر ١٢ استرهدل كخي ١٢

فيها ١٣

[illegible]

بعضه سباع الطيور منها ما لا يأكل
الحفيف فلو جئت زلات السماء اجلسا
فقد يغفلان يكون سوادها جسا
نظر الى اللحم كسباع السباع
انما تشرب منها قوتها والسباع
بالسباع وهي طيرة يلعب السباع
سباع الطير ينجح فيها الضوطة
فانما تنقض من الهواء فتشرب
فلا يمكن حصولها وانى عن ذلك
ففي الجوف والنفاتية
مشكور انما الخلقا
اندر

صاحب الهداية وصاحب
الوجيز قال في الهداية
وهو لا يصح وأما حكمه فقال
بعضهم أنه يكره في
قال بعضهم لا يكره في
ولا ينجس الطاهر في
أيضا الصريح أن شئت
التفصيل فارجع إلى
البحر في

[illegible]

عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم

قبل ان يتيمم فان منع منه تيمم وصل

باب المسح على الخفين

المسح على الخفين جائز بالسنة من كل حدث موجب للوضوء

او البس الخفين على طهارة ثم احدث فان كان مقبها مسح يوفى ما وكيلة

وان كان مسافرا مسح ثلثة ايام ولياليها وابتداء وها عقيب الحدث

والمسح على الخفين على ظاهرهما خطوطا بلا اصابع يبطل امد اصابع

الى لساق وفرض ذلك مقدار ثلث اصابع من اصابع اليد ولا يجوز

المسح على خف فيه خرق كثير يتبين منه قدر ثلث اصابع الرجل

ان المسح افضل
او غسل الرجلين
او غسل الرجلين
او غسل الرجلين
او غسل الرجلين
او غسل الرجلين
او غسل الرجلين
او غسل الرجلين
او غسل الرجلين
او غسل الرجلين

باب المسح على الخفين

رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم
عليه وسلم
عليه وسلم
عليه وسلم
عليه وسلم
عليه وسلم
عليه وسلم
عليه وسلم
عليه وسلم

قال جابر بن عبد الله
عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن النبي صلى الله عليه وسلم

قوله في المسح على الخفين
هذا باب في المسح على الخفين
وهو من المسح على الخفين
وهو من المسح على الخفين
وهو من المسح على الخفين
وهو من المسح على الخفين
وهو من المسح على الخفين
وهو من المسح على الخفين
وهو من المسح على الخفين
وهو من المسح على الخفين

المسح على الخفين
المسح على الخفين
المسح على الخفين
المسح على الخفين
المسح على الخفين
المسح على الخفين
المسح على الخفين
المسح على الخفين
المسح على الخفين
المسح على الخفين

قوله في المسح على الخفين
هذا باب في المسح على الخفين
وهو من المسح على الخفين
وهو من المسح على الخفين
وهو من المسح على الخفين
وهو من المسح على الخفين
وهو من المسح على الخفين
وهو من المسح على الخفين
وهو من المسح على الخفين
وهو من المسح على الخفين

فقد ذكر الخفيف النفاس لان
النفاس ان الخفيف
والمفاس و هذا المعنى
الاحكام التي يقبل
وخلقا ذكر عقبيه
الوصف والادب
التي تليق و فوعا من
لما قدم ذكر الاحكام
له قوله باب الخفيف

باب الحیض

أقل الحيض ثلثة أيام ولياليها وما نقص من ذلك فليس بحيض

وهو استخاضة واكثره عشرة ايام وما زاد على ذلك فهو استخاضة

وما أتاه من أمهات الصفوة والكدر في أيام الحيف (فروحيض)

ساخته ۱۲ زودی ۱۲

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ويحرم عليها الصوم وتقض الصلوة ولا يقضى الصلوة ولا تلحل

المسجد ولا تطوف بالبيت ولا ياتيها زوجه ولا يجوز لها انض و

والمحذبة قراءة القرآن ولا يجوز للمحدث مس المصحف الا ان

أخبرني بخلافه فإذا انقطعت دماء الحوض لا قبل من حشمة أو إمام

والغلاف ما يكون متباعدا عنه كالخرقة دون ما هو متصل به كالجلد المشرك هو الصحيح
 في حقه حجة تقتضي ان ما مضى عليه راقبته صلواته كانه

لأن الدم يدور في شرايين وتارة وينقطع تارة فلا يدور من الانقطاع ليتزجر جانباً لا يقطع

وان القطع دمه العشرة ايام جبار وطير لما قيل العيسيل والقطر ادا

تخلل بين الدمين في مدة التحيض فهو كالدم الجاري و

اقل الطهر خمسة عشرين يوما ولا غاية لا كثرة ودم الاستحاضة

هو ما تراه السراة اقل من ثلثة ايام واكثر من عشرة ايام فحكمه حكم

الرعا^ف لا يمتنع الصلوة ولا الصوم ولا الوطى اذا زاد الدم على العشرة

وللمأثرة عادت مع وفته ردت الى ايام عاداتها ومما زاد على

مع الملوغ مستأض

دہک ہوا سحر و ان افسانہ

لا يخرج من جنس
 نون القصص البيضاء
 نون بدل ذلك الطهر من
 الحنفية فظهر ان عائشة
 جعلت فاسوى البياض
 انما الصبي حنفيا لا
 وقد نحل الحنفية فاني لا
 لقوله عليه السلام لا
 احل السمين كما اطلق
 حيث احل بنت باطرق
 جرح على الشافعي في اباحته
 الا قول علي بن العيص
 والمركب اقل من الهدي
 وقوله كالماء الجاري

باب الحيض

باب الحيض
 هذا قول أبي يوسف
 وأما أن الحيض قد يكون
 حليماً وقد يكون حقيقياً
 فالحلي في مدة الحيض الذي
 يمين حقيقتين فان
 استيعاب الدم كله في مدة
 الحيض في هذا الشهر جعله
 أي الطهر لا يتخلل
 بين الدمين في حكم
 الدم الواحد
 أوله وخبره
 كالخبر
 شراً أيضاً هو أن الحاجة
 من جملة أسئلة من الداء
 الصغر فقولهم سائلة من الداء
 الاختلاف من الاستحاضة ويقال
 أيضاً هو من على حد الألوان
 من الشدة والسود والصفرة
 من الشدة والترتبه ينقص من
 والكثرة والغزوه يثبت تسع سنين
 سلمية بالقطر وفي سنة وسبع
 فصاعداً على الأقل
 فثمان سنين اختلاف وقلة
 أبو علي الدقاق ثلثا عشرة سنة والاول
 هو المختار كما ذهب إليه العلامة
 أبو الكاظم المحقق البرقي ولا فائدة
 العبد وغيره
 أقل من الحيض

لجارية الكبر والنسب
ثلاثة ايام ولياليها
التي رخصت ايام روك
منها عاشر ايام روك
تدعى كثر اروي عن ام
عائشة مائة عاشر
قالن كان النساء يبعن
الى عائشة بالدين خفيها
للكرسف في الصفة
من دوا الحنفية تالها
عن الصلوة

منه في قوله
الدم في أكثر
مثل أقله
قال الطهري
وإذا لم يفرق
مثل أقله
ليكون في
من ذلك
حيضا
للصحة
أصله ان

الجدال الحاوي لصور اختلاف الائمة الاربعة في هذه المسئلة

صورة المسئلة				الحكم
ابي يوسف	محمد	ذو سدر	الحسن بن زياد	
امراة رأت يوما دما وثانية ايام طهرا ويوما دما -	حيض كله	ليس بحيض	ليس بحيض	
امراة رأت ساعة دما وعشرة ايام غير ساعتين طهرا ثم ساعة دما	"	"	"	
امراة رأت يومين دما وسبعة طهرا ويوما دما ويوما دما وسبعة طهرا ويومين دما	حيض كله	ليس بحيض	ليس بحيض	
امراة رأت ثلاثة ايام دما وستة ايام طهرا ويوما دما	حيض كله	الثلاثة الاول حيض والباقي استحاضة	الثلاثة الاول حيض والباقي استحاضة	
امراة رأت يوما دما وستة طهرا وثلاثة دما	حيض كله	الثلاثة الاخيرة حيض والباقي استحاضة	الثلاثة الاخيرة حيض والباقي استحاضة	
امراة رأت اربعة ايام خمسة طهرا ويوما دما او رأت يوما دما وخمسة طهرا واربعة دما	حيض كله	حيض كله	الاربعة حيض فقط تقدمت او تاخرت	
امراة رأت يوما دما ويومين طهرا ويوما دما	"	"	حيض كله	
امراة رأت ثلاثة دما وستة طهرا وثلاثة دما	عشرة ايام من اولها حيض و يومان استحاضة	الثلاثة الاول حيض والباقي استحاضة	عشرة ايام من اولها حيض و يومان استحاضة	

الدم في أكثر
مثل أقله
قال الطهري
وإذا لم يفرق
مثل أقله
ليكون في
من ذلك
حيضا
للصحة
أصله ان

بقية صفح ١٥

الطهري في
نقض
ثلاثة ايام
لا يجوز
الفصل
وان كان
ثلاث
فصل
يجز
الفصل
في جميع
التفصيل
الضروري في مسائل الفصول

بقية صفح ١٥
قوله واقل الطهري خمسة عشر
قوله واقل عن ابراهيم النخعي
بواها هكذا وخبر بعضهم
بواها هكذا وخبر بعضهم
قوله واقل عن ابراهيم النخعي
بواها هكذا وخبر بعضهم
قوله واقل عن ابراهيم النخعي
بواها هكذا وخبر بعضهم

والطهري في
نقض
ثلاثة ايام
لا يجوز
الفصل
وان كان
ثلاث
فصل
يجز
الفصل
في جميع
التفصيل

ما شاء الله

تطهير النجاسة واجب من بدن المصلي وثوبه والمكان الذي يصلي عليه
ويجوز تطهير النجاسة بالماء وبكل ما يبع طهر يزيل النجاسة كالخل ومام
الورد وإذا أصابت الخف نجاسة لم يجرم فحفت فدل كنه بالارض
جواز الصلوة فيه ^{والدم والبرص والجنون والسكر والبله والاضطراب والجنون والاضطراب} ^{وكنى اكل ما هو في معنى الخف كالنعل وشبهه ١٢} ^{وكنى اكل ما هو في معنى الخف كالنعل وشبهه ١٢} ^{وكنى اكل ما هو في معنى الخف كالنعل وشبهه ١٢}
الفرس والنجاسة اذا أصابت المرأة أو السيف اكتفى بمسحها وان أصابت الارض
نجاسة نجفت بالشمس وذهب اثرها جازت الصلوة على مكانها ولا يجوز
التيمم منها ومن أصابته من النجاسة المخلطة كالدم والبول والغائط
والخمر ^{وهو قد عرض لكف في الرقيق ويقدر وشقال في الكيف ١٢} ^{وهو قد عرض لكف في الرقيق ويقدر وشقال في الكيف ١٢} ^{وهو قد عرض لكف في الرقيق ويقدر وشقال في الكيف ١٢}
أصابته نجاسة فخفة كبول فأبوك كل حجر جازت الصلوة معه والمرتبغ
ريح الثوب وتطهير النجاسة التي يجب غسلها على وجهين فما كان له عين
مرئية فطهارتها زوال عينها إلا ان يبقى من اثرها ما يشق ازالته وما
ليس له عين مرئية فطهارتها ان يغسل حتى يغلب على ظن الغسل ان قد طهر

[illegible]

والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

الصديق ثابت
 شرط ان يصل الكتاب فيك
 يتاوى بما ثبت بالكتاب
 وهو قوله على السبيل من كرم
 الارض يسها لان الصلوة
 يجوز مع يسها فيجاسته ولا
 يجوز الوضوء ما فيه فيجاسته
 الفحاشية والتبسم فان كان
 لان الطهر وصفه في قوله
 على الطهارة فان كان اهداه
 وليس الجهور فلذا اهداه
 الارض طاهر في غير
 فان في مجموعهم في
 قوله كما ينبغي ان لا يترك

هذا السهمان او
 وزنوا في حيا
 الا الغسل هو القياس
 في الخلف لا يترك الجفاف والدالك
 خلاف الذي فانه يلبس القميص واليهما
 اي كافي خفيفة وافي يوسف قوله
 عليه السلام فان كان بها اذ في فليست بها
 لارض فان لارض لها طهورة
 اي واد وافي الصلوة معناه وايضا
 يدي عن ابن حجر كان عن سعيد عن
 ابيه عنه رفعه اذ اوطىها احد الايدي
 خفيفة فطهرها الا ان كان في
 جان في صحيحه والحاكم وابن
 طهر على شرط مسلم لان الجان للصلاة
 لا يترك احد الجوان الفحاشية

باب الانجاس

[illegible]

والاستنجاء سنة مجزئة فيه الحرج والميل واما مقامهما فيستحب حتى
يقبل فيستحب في غسله بالماء افضل وان تجاوزت النجاسة
مخرجها لم يجز فيه الا الماء والماء لا يستحب في بعض الارض ولا يطعم ولا يمسح

كتاب الصلوة

اول وقت الفجر اطلع الفجر الثاني وهو البياض المعتص في الاوق و آخر وقتها
ما لم تطلع الشمس و اول وقت الظهر اذا زالت الشمس و آخر وقتها عند

قوله ولا يستنجأ الطاهر في وقتها ولا يستنجأ الا في وقتها
الاستنجاء سنة مجزئة فيه الحرج والميل واما مقامهما فيستحب حتى
يقبل فيستحب في غسله بالماء افضل وان تجاوزت النجاسة
مخرجها لم يجز فيه الا الماء والماء لا يستحب في بعض الارض ولا يطعم ولا يمسح

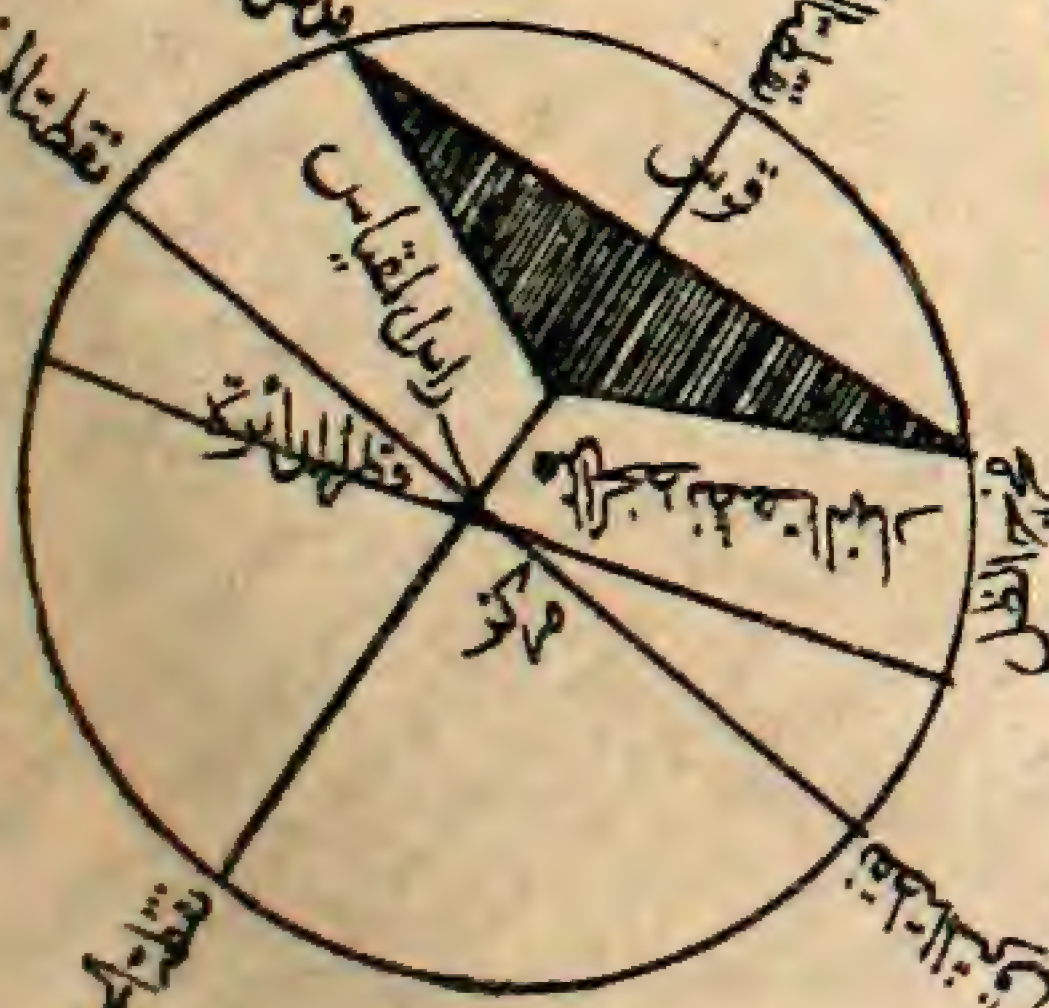
كتاب الصلوة

قوله ولا يستنجأ الطاهر في وقتها ولا يستنجأ الا في وقتها
الاستنجاء سنة مجزئة فيه الحرج والميل واما مقامهما فيستحب حتى
يقبل فيستحب في غسله بالماء افضل وان تجاوزت النجاسة
مخرجها لم يجز فيه الا الماء والماء لا يستحب في بعض الارض ولا يطعم ولا يمسح

قوله ولا يستنجأ الطاهر في وقتها ولا يستنجأ الا في وقتها
الاستنجاء سنة مجزئة فيه الحرج والميل واما مقامهما فيستحب حتى
يقبل فيستحب في غسله بالماء افضل وان تجاوزت النجاسة
مخرجها لم يجز فيه الا الماء والماء لا يستحب في بعض الارض ولا يطعم ولا يمسح

وقتها ما لم تغرب الشمس واول وقت المغرب اذا غربت الشمس اخر وقتها ما لم تغرب الشمس

وهذه الاخلاق فيه ١٢

[illegible][illegible]

العصود واه
الخارجي مسلم ومعرفة
فمنه يخرج هذا وهو على
الاعتبار كذا في العيني
مع قوله فانهم تغيب الخ
وقال الشافعي في ان مقدار
وقت المغرب باصل فيه
ثلاث ركعات لان يومين
عليه السلام في يومين
في وقت واحد في
الحمد لله ما كان في
وسنن عونه واذا ان وافاة
الغروب

كتاب الصلوة

كتاب الصلاة

حين تغرب الشمس وأخبر
وقتها حين يغيب الشفق
وعادوا له كان عليه زعن
الكراهة أو يكون معناه بل
في اليوم الثاني حين غابت
الشمس لم يدرك وقت الفجر
ففي حال أن يكون الفجر عند
غيب الشفق ويكون قول
جابر بن عبد الله ما بين
هاتين الوقتين وقت الزوال
ولا شك أن الشافعي قال في الزوال
الفعل في اليوم الأول
انتهى في اليوم الثاني أو

الزوال فافاد الزوال من
هذا الخط فهو وقت الزوال وذلك
أول وقت الظهور وأخبره إذا صار
أول وقت الظهور مثل القياس سوى
ظل القياس مثلاً إذا كان في
وقت الزوال مثلاً إذا كان في
وقت الظهور ربع القياس فالحق
الزوال مقدار ربع القياس
وقت الظهور بغير ظل مثل القياس
ورب هذا قول ما من إلا عظم إلى
وصفة رحمه الله وفي قول أبي يوسف
ومحمد والشافعي إذا صار ظل هذا
شيء مثله سوى في الزوال هذا
فانحصار من الطول والاختلاف
أن يكون الظهور إلى الشافعي
العصر حتى يبلغ الشاهد
ليكون سدياً

عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أتى المسجد في وقت صلاة لم يدر أين يأتى مع ثلاث ركعات أو مع الفريضة لم ينزل به أجره ومن صلاها في وقتها لم ينزل به أجره ومن صلاها في وقتها لم ينزل به أجره

والاذان سنة للصلاة النجس والجمعة دون ما سواها ولا ترجيح فيه
ويزيد في اذان الفجر بعد الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين والاقامة

مثل الاذان الا انه يزيل فيها بعد حي على الفلاح قد قامت الصلاة مرتين
في عدد الكلمات وترجيع التكبير وكلمة الحق فيه ١٢
ويترسل في الاذان ويجدر في الإقامة ويستقبل بها القبلة فاذا بلغ الى
الصلاة والفلاح حول وجهه يمينا وشمالا ويؤذن للفأيتة ويقدم فان

فانت صلوات اذن للاولى واقام وكان مخيرا في الثانية ان شاء اذن
واقام وان شاء اقتصر على الاقامة وينبغي ان يؤذن ويقيم على طهر فان
ليكون القضاء على حسب ادعاء

اذن على غير وضوء جاز ويكره ان يقيم على غير وضوء او يؤذن وهو جليل
لا والله ذكر وليس بصلوة فلا يضروه تركها الوضوء ١٢
ولا يؤذن لصلوة قبل دخول وقتها الا في الفجر عند ابى يوسف

قوله في اللغة
 الاذان الشهي حبان عن لسان
 صوتها الفاظ مخصوصة
 الاذان لانها استبوا والسنن
 اعلا من حق العوام
 للمسلم

[illegible][illegible]

وكان في سنة ١٠٠٠ هـ قال لما اصبحنا
 انما انصاري قال لما اصبحنا
 انما انصاري قال لما اصبحنا
 انما انصاري قال لما اصبحنا

أحد إلى الوفاة بين هو
فليس من أن تسبها بالصلوة
عن أغلظ الحداث
دون أخفها عملا
بالشبهين في الحام
الصغير فاذن على لا يعيد
غير ضووا قام يعيد
والجبل جبل زعيم
فان لم يعمل أحدا
أما الأول فالحق
وأما الثاني فالحق
سبيل

128773

اجابة روليان
 ولا شيطان بجاء الا فان
 دون الا قاعة لان تكرار
 الا فان منى ان كم
 الا قاعة وقوله ان كم
 يعال اجبأه يعين الصلوة
 لا ما جات في بداون
 الا قاعة كذا في الهداية
 ولا يؤذن
 ٥٩
 لصلوة قبل ان
 الا ان الاعاء وهو قبل
 الوقت تعجيل فان فعل
 اعاد في الوقت وافي
 ان فعل في يوسف

باب الاذان

موجود في النصف الثاني قول
من الليل وهو قوله الله عز وجل
الشافع رحمه الله تعالى فان اذن قاعدا
وعند هاهنا لا يجوز له ان يركع
عليه السلام ثم يركع فليستين
لك الراوي وهذا يدل على
عدله

Marfat.com

باب في صفة الصلوة

الفعلية الاخيرة مقلد التشهد وما زاد على ذلك فهو سنة واذا

أي إذا أراد الدخول ^{١٣} وتحريرا ^{١٤} والتكبير ^{١٥}
 أخيه فإن قال ^{١٦} لا من التكبير الله أجل أو أعظم أو الرحمن أكبر ^{١٧} جزاءه ^{١٨}

نقوالله اكبر والله الاكبر والله الاكبر
 التكبیر بحسن اذا كان

ويضمها تحت السرة ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وببارك اسمك

بسم الله الرحمن الرحيم وليس بها تحريف فأتى الكتاب سورة معها أولئك
سميت فاتحة لأنها تفتت بها القراءة ١٢

الموت ويخففها ثم يكرر ويختل بيد علي ركنيه ويفرج أصابعه
لقله لا تشل فارتفع يضع يده على كتفه ويكرر هذا الصلوة

ثَلَاثًا وَذَلِكَ إِدْنَاهُ ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ جَمَلِهِ وَيَقُولُ لِمَوْثَمٍ رَبَّنَا

وَجْهٌ بَيْنَ كَفْيِهِ وَسُجُودِ عِلَى أَنْفِهِ وَجِبْهَتُهُ فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى حَدِّ هَذَا جَازٌ

[illegible]

ومعارض لما دويناه ومن التوفيق ان يقال انه عليه السلام دفع يده الى منكبته وحاذى يابها مبه فتمت

بنفسه فالحدِيثُ ضَعِيفٌ لَيْسَ بِصَحِيحٍ وَأَنْ صَحَّفَهُ

[illegible][illegible]

في خروجه اصابه يد يده
ويعود الى القبة في سجوده
انه راي رجلا ساجدا
عن القبة فقال
تسجد بها القبة فانها
عبدتني في الجوهرة
وقوله على انفه وجهته
عليه السلام فروي عن

صفحة ٢٢

عبد الجبار بن أبي
وارث رافعه انه صلى
الله عليه وسلم كان يضع
انفه على الأرض مع
جبهته وفي حلات
أبي حميد ثم سجد
فأمكن انفه وجبهته من
الأرض وراوى ابن
عباس فنه قال لا صلوة
من لا يصيب انفه من
الأرض ما يصيب أصحاب
البيان قطي ورواه
أبو حميد عن قول
نقات لا يجوز
وقال لا يجوز

فيمارسون الوجه في المشهور ووضع البيلين والركبتين سنة عندنا للتحقق دونها وأما وضع القدم فهو فرض على السجدة لأن السجدة إنما ينهون

بالوضع
والر في
ولا يفسر
ولا يوضع
الف عن
ب يفترض
ايضا
التنقيح
الخدوي
في مسائل
القادي

عن لقوله عليه السلام ان اسجد على سبعين عظمت الحجة واني خنفت في السجود تحقيق بوضع رجلي وهو موسى ان اخذ في السجود

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥ श्रीकृष्णाय नमः ॥

१०८ श्रीगणेशाय नमः

السلاسل بساكنه ولا بيد ولا يترجح الامن عز رولا ياكل ولا يشرب فان

سَبَقَ الْحَالَتِ أَنْصَرَفَ وَتَوَضَّأَ وَبَدَأَ عَلَى صَلَاتِهِ أَنْ لَمْ يَكُنْ إِمَامًا فَإِنْ كَانَ إِمَامًا

استخلف وتوضا وند على صلوة فالحق يتكلم الاستئناف افضل از نام فاحتل

او غم عليه او قنوة استئناف الرضعة والصلوة (ان) تكله فصلة: سا

[illegible]

ويعمل على بطلان صنونه وان سبقه احد يعمل فل السهم من لوصا وسد
لا وضوءه لفل من يسهل بكا من نفقضا
ليبقى به من التوفيق ناجي فلا بد التسيار

وان لم يعمل احد في هذه الحالة او لم يعمل عملا يبا في الصلوة تمت صلوته وان
 اي بعد التشهد ١٢

وَأَيُّ مَيِّمٍ أَمَّا فِي صَلَوتِهِ بَطَلَتْ صَلَوتُهُ وَإِنْ رَأَى بَعْدَ مَا قَعَلَ قَدْ أَتَى الشَّهْرَ أَوْ

كان ما سعى فانقضت مدة مسعى او خلع خفيه بعلم قليل او كان امبا فتعد

سورة او عمر يا نافو جل ثوبا او موميا فقد على الركوع والسجود او تن كراد
يعني بالملك ۱۲

عليه صلوة قبل هذه أو احش الامام القارئ فاستخلف اميا او طلعت
ولو كانت وقتا ١٢

الشامس في صلاة الفجر ودخل وقت العصر في الجمعة أو كان ما سمع

الجبيرة فسقطت عن يدي او كانت مستحاضة فبرأت بطلت صلاتهم في قول

ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد تمت صلواتهم في هذه المناسك

لا يعقل ان يخرج من بيتي رجل من اهل البيت
عنه ما لا يخرج من بيتي رجل من اهل البيت

فوقه على اليد اليمنى من تحتها وروى عن حماد بن عمار عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له اني سمعتك تقول في الصلاة اللهم صل على محمد وآل محمد فقال لا بأس بك ان تقول ذلك

الرجل هو معفو عما قضى شعرة فلا يسلكه على هامته يسير وتقبل ان يديه كما تفعل

ساجد احكام ميجوع السور يصنع للذي قول النساء

هذه هي النسخة التي وجدتها في نسخة
الكتاب المذكور في نسخة
الكتاب المذكور في نسخة

لقلنا معناه قارب التمام كما قال عليه السلام من وقف بعرفة فقد تم حجه اي قارب التمام ١٢

ان هذه عبادته بالصوم وتحليل
فلا يخرج منه على وجوبه
او يصنع كما يحجبه ولا نه بعد
التسليم استدراكه الفريضة الى
خروج الوقت او دخول وقت
صلوة اخرى منه من ذلك
بلا تفاق فلو لم يبق عليه شيء
من الصلوة لما منه من البقاء
على التقدير ولا لا يمكنه اذا
صلوة اخرى لا بالخروج
هذه واعلم ان فرضه الخروج
تخرج البردعي و
بغيره

احكام الجماعة

[illegible]

السلم اذا قلت هذا وفعلت هذا افقد تمت صلواتك قلنا معناه قارب التمام كما قال عليه السلام من وقف بعرفه فقد ترحبه اي قارب التمام ١٢

باب الخوافل

[illegible][illegible]

والقراءة واجبة في الركعتين الاوليين وهو مخير في الاخيرين ان شاء

قل الفاتحة وان شاء سكت وان شاء سمح والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل وجميع الركعات فدخل في صلوة النفل ثم افسدها قضاها فان صلى اربع ركعات ففعل الاولين ثم افسدها لاخيرين قضى ركعتين ويصله النافلة واحد مع القدر على القيام وان افسدها فاشتمها فقد لان باب النفل اوسع ١٢

جاز عندنا في حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز الا من عن روى من كان خارج لان القيام ليس بركن في النفل ١٢
المصير يتنفل على دابته الى أي جهة توجهت يومى ايماء

باب سجود السهو

سجود السهو واجب في الزيادة والنقصان بعدا لسلام يسجد سجدتين

ثم يشهد ويسلم ولا سجود السهو اذا زاد في صلوة فعلا من جنسها ليس منها وياق بالصلوة على النبي والى عاء وهو الصحيح ١٢

او ترك فعلا مستونا او ترك قراءة فاتحة الكتاب او القنوت او التشهد وتكبير العدين

او جهلا لا هام في ما يخاف او خاف فيما يجهر وسهوا لا هام لوجوب على الموتى السجود فان لم يسجد الا قام لم يسجد لموتهم وان سجد لموتهم لم ينزل الا قام لا الموتى السجود ومن سجد عن

القعدة الاولى ثم تذكر وهو الى حال لقعده اقرب عاد فجلس وتشهد وان كان الى حال

القيام اقرب لم يعد يسجد للسهو وان سجد عن القعدة الاخيرة فقام الى الخامسة

رجع الى القعدة والى يسجد الى الخامسة وسجد للسهو وان قيل الخامسة يسجد لان في رجوعه الى القعدة اصلاح وامسكه ذلك ١٢

بطل قرضه تحولت صلوة نفل او كان عليه ان يضم اليها ركعة سادسة عند هلال بطلان الوصفه لوجوب بطلان الاصل خلا فالحمد ١٢

سجود السهو واجب في الزيادة والنقصان بعدا لسلام يسجد سجدتين ثم يشهد ويسلم ولا سجود السهو اذا زاد في صلوة فعلا من جنسها ليس منها وياق بالصلوة على النبي والى عاء وهو الصحيح ١٢

او ترك فعلا مستونا او ترك قراءة فاتحة الكتاب او القنوت او التشهد وتكبير العدين او جهلا لا هام في ما يخاف او خاف فيما يجهر وسهوا لا هام لوجوب على الموتى السجود فان لم يسجد الا قام لم يسجد لموتهم وان سجد لموتهم لم ينزل الا قام لا الموتى السجود ومن سجد عن

والقراءة واجبة في الركعتين الاوليين وهو مخير في الاخيرين ان شاء قل الفاتحة وان شاء سكت وان شاء سمح والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل وجميع الركعات فدخل في صلوة النفل ثم افسدها قضاها فان صلى اربع ركعات ففعل الاولين ثم افسدها لاخيرين قضى ركعتين ويصله النافلة واحد مع القدر على القيام وان افسدها فاشتمها فقد لان باب النفل اوسع ١٢

باب سجود السهو
سجود السهو واجب في الزيادة والنقصان بعدا لسلام يسجد سجدتين ثم يشهد ويسلم ولا سجود السهو اذا زاد في صلوة فعلا من جنسها ليس منها وياق بالصلوة على النبي والى عاء وهو الصحيح ١٢
او ترك فعلا مستونا او ترك قراءة فاتحة الكتاب او القنوت او التشهد وتكبير العدين او جهلا لا هام في ما يخاف او خاف فيما يجهر وسهوا لا هام لوجوب على الموتى السجود فان لم يسجد الا قام لم يسجد لموتهم وان سجد لموتهم لم ينزل الا قام لا الموتى السجود ومن سجد عن

وان قعد في الرابعة ثم قام ولم يسلم بظنها التقيدة الاولى عاد الى القعود
قد را الشهد ١٢ الى الخامسة ١٢ اى لقعد في الاخرى ١٢ ولا يعيد الشهد

والمرء يسجد للخمسة وسلام وسجد للسجود وأن قيل الخامسة يسجد لظم اليها
علاوة التسليم في حالة القيام غير مشروع وإمكانه الاقامة على وجهه بالقعود لا زادون الركعة بسجد لرفض كذا
ركعتا أخرى وقد تمت صلوته والركعتان نافلتا ومن نسيك في صلوته فام
يد راثلثا صلي امر اربعاً وذلك اول ما عرض له استأنف الصلوة فان كان
يعرض له كثيرا يدي على غالب ظنه ان كان له ظن وان لم يكن له ظن يدي على ايقين

باب صلوة المريض

إذا تعذر ركن على المريض القيام صلى قاعدا يركع ويسجد فان لم يستطع الركوع
 والسجود اوى ايماء وجعل السجود اخفض من الركوع ولا يرفع الى وجهه شيئا
 يسجد عليه فان لم يستطع القعود استلق على قفاه وجعل رجلا الى القبلة
 واوى بالركوع والسجود وان اضطجع على جنب ووجه الى القبلة واوى
 جاز فان لم يستطع الائمة براسه اخر الصلوة ولا يوى بعينه ولا يحجب
 ولا بقلبه فان قهر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه القيام
 وجاز ان يصلي قاعدا يوى ايماء فان صلى الصحيح بعض صلاته قائما ثم حدث
 به مرض ثم ما قاعدا يركع ويسجد ويوى ايماء لم يستطع الركوع والسجود مستلقيا
 ان لم يستطع القعود صلى قاعدا يركع ويسجد ثم صم بينه على صلته قائما
 فان صلى بعض صلته يايماء ثم قدر على الركوع والسجود استأنف الصلوة ثم ركن
 عليه خمس صلوات فمادونها قضاها اذا صحو وان فاتته بالانحاء اكثر من ذلك لم يقض
 وهذا المستحسان ١٢

باب صلة المريض

أذن بعد ان لم يستطع

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم منتهى الحكمة والهدى
والنور والبرهان والهدى والبرهان والهدى والبرهان

[illegible][illegible]

سید محمد علی

قوله في السفر في الركعتين ومن فاتته
صلاة في السفر في الركعتين ومن فاتته
صلاة في السفر في الركعتين ومن فاتته

الا بعدد ركنين فاتته صلاة في السفر ركعتين ومن فاتته
صلاة في السفر ركعتين ومن فاتته صلاة في السفر ركعتين

باب صلاة الجمعة

لا تصح الجمعة الا في مصر جامع او في مكة لا تجوز في القرى ولا تجوز
اقامة الا للسلطان او لمن اذن السلطان ومن شرطها الوقت فتصلى في وقت

الظهر ولا تصح بعدة ومن شرطها الخطبة قبل لصلاة يخطب الامام
خطبتين يفصل بينهما بقراءة ويخطب قائما على الطهارة فان قصر على ذكر

الله تعالى جاز عندنا حنيفة رحمه الله وقال لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة
فان خطب قائما او على غير طهارة جاز ويكره ومن شرطها الجماعة واقامهم

عندنا حنيفة ثلثة سوى الامام وقالان سوا الامام ويجوز ان يقرأ في
الركعتين وليس فيها قراءة سورة بعينها ولا تجب الجمعة على مسافر ولا امرأة

ولا مريض ولا صبي ولا عبي ولا اعمى فان حضر واوصلوا مع الناس اجزاءهم
عن فرض الوقت ويجوز للعبد والمسافر والمريض ان يؤموا في الجمعة ومن

صلى الظهر في منزله يوم الجمعة قبل صلاة الامام ولا عن ربه كره له ذلك
وجازت صلاة فان بل له ان يحضر الجمعة فتوجه اليها بطلت صلاة الظهر

عندنا حنيفة رحمه الله بالسبع اليها قال ابو يوسف ومحمد لا تبطل حتى يدخل
مع الامام ويكره ان يصلي معه والظهر بجماعة يوم الجمعة وكذا لاهل السجون

هذا الخطبة لان التضييف هو الظاهر في قوله
في كل ركعة خطبة من الجماعة في كل ركعة
من الخطبة في كل ركعة من الجماعة في كل ركعة
من الخطبة في كل ركعة من الجماعة في كل ركعة

باب صلاة الجمعة

في غير المصلى والجمعة في كل ركعة
في غير المصلى والجمعة في كل ركعة
في غير المصلى والجمعة في كل ركعة
في غير المصلى والجمعة في كل ركعة

في غير المصلى والجمعة في كل ركعة
في غير المصلى والجمعة في كل ركعة
في غير المصلى والجمعة في كل ركعة
في غير المصلى والجمعة في كل ركعة

ومن أدرك الأمام يوم الجمعة صلي معه فأدركه وبني عليها الجمعة وإن أدركه
 في التمهيد فلا وفي سجود السهو وبني عليها الجمعة عندل في حنيفة وابن يوسف قل عمران
 أدرك معه أكثر الركعة الثانية بني عليها الجمعة وإن أدرك مع أقلها بني عليها
 الظهر وإذا خرج الإمام يوم الجمعة ترك الناس لصلوة والكلام حتى يفرغ من
 خطبته وقال لا بأس بأن يتكلم والمريد أبا الخطبة وإذا أذن المؤذنون
 يوم الجمعة الأذان الأول ترك الناس البيع والشراء وتوجهوا إلى الجمعة فإذا صعد
 الإمام المنبر جلس وأذن المؤذنون بين يمين المنبر ثم خطب الأمام وإذا فرغ من خطبته قاموا

باب صلاة العيدين

يستحب يوم الفطر أن يطعم الإنسان شيئاً قبل الخروج إلى المصلى ويغتسل
 ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه ويتوجه إلى المصلى ولا يكبر في طريق المصلى عند
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويلبس عند مالك ولا يتنفل في المصلى قبل صلاة العيد
 في حنيفة رحمه الله تعالى ولا يتنفل في المصلى قبل صلاة العيد

قول ترك الناس الصلاة والكلام ما إذا خرجوا من غير فصل فقل إن شاء الله
 عند أبي حنيفة فلا صلاة ولا كلام من غير فصل فقل إن شاء الله
 يوم الجمعة فلا صلاة ولا كلام من غير فصل فقل إن شاء الله
 إذا صعد على المنبر وقال لا بأس بالكلام إذا دخل في حنيفة إن التكليم
 في الجمعة فلا صلاة ولا كلام من غير فصل فقل إن شاء الله
 إذا أتى من مكانين الصلاة والملاطحة في الصلاة فقل إن شاء الله
 في الجمعة فلا صلاة ولا كلام من غير فصل فقل إن شاء الله
 إذا أتى من مكانين الصلاة والملاطحة في الصلاة فقل إن شاء الله
 في الجمعة فلا صلاة ولا كلام من غير فصل فقل إن شاء الله

في الجمعة فلا صلاة ولا كلام من غير فصل فقل إن شاء الله
 في الجمعة فلا صلاة ولا كلام من غير فصل فقل إن شاء الله
 في الجمعة فلا صلاة ولا كلام من غير فصل فقل إن شاء الله
 في الجمعة فلا صلاة ولا كلام من غير فصل فقل إن شاء الله

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 إذا قلت لصاحبك انصت لم أسمع منك فهو منافق
 وإذا قلت لصاحبك انصت لم أسمع منك فهو منافق
 وإذا قلت لصاحبك انصت لم أسمع منك فهو منافق

أصله في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 إذا قلت لصاحبك انصت لم أسمع منك فهو منافق
 وإذا قلت لصاحبك انصت لم أسمع منك فهو منافق
 وإذا قلت لصاحبك انصت لم أسمع منك فهو منافق

باب صلاة العيدين
 في الجمعة فلا صلاة ولا كلام من غير فصل فقل إن شاء الله
 في الجمعة فلا صلاة ولا كلام من غير فصل فقل إن شاء الله
 في الجمعة فلا صلاة ولا كلام من غير فصل فقل إن شاء الله
 في الجمعة فلا صلاة ولا كلام من غير فصل فقل إن شاء الله

في الجمعة فلا صلاة ولا كلام من غير فصل فقل إن شاء الله
 في الجمعة فلا صلاة ولا كلام من غير فصل فقل إن شاء الله
 في الجمعة فلا صلاة ولا كلام من غير فصل فقل إن شاء الله
 في الجمعة فلا صلاة ولا كلام من غير فصل فقل إن شاء الله

عن الامام بل المعنى صلا الامام العيد وفاتت هي عن هذا فانه لا يقضى ١٢
فاذا حلت الصلوة بارتفاع الشمس دخل وقتها الى الزوال فاذا زالت الشمس
خرج وقتها ويصل الامام بالناس ركعتين يكبر في الاولى تكبيرة الاحرام
وثلاثا بعد هاتمي يقل فاتحة الكتاب سورة معها ثم يكبر تكبيرة يركع
بها ثم يبتدئ في الركعة الثانية بالقراءة فاذا فرغ من القراءة
كبر ثلاث تكبيرات وكبر تكبيرة رابعة يركع بها ويرفع يديه في
تكبيرات العيد بين ثم يخطب بعد الصلوة خطبتين يعلم الناس فيها
صدقة الفطر واحكامها ومن فاتت صلوة العيد مع الامام
لم يقضها فان غم المهلل عز الناس وشهدوا عند الامام بروية
المهلل بعد الزوال صلى العيد من الغد فان حدث عن منع الناس
من الصلوة في اليوم الثاني لم يصلها بعدة ويستحب في يوم الاضحية
ان يغتسل ويتطيب ويؤخر الاكل حتى يفرغ من الصلوة ويتوجه الى
المصلى وهو يكبر ويصل الاضحية ركعتين كصلوة الفطر ويخطب بعدها
خطبتين يعلم الناس فيها الاضحية وتكبيرات التشريق فان حدث عن منع
الناس من الصلوة يوم الاضحية صلاها من الغد بعد الغد لا يصلها بعد ذلك
وتكبير التشريق اوله عقيب صلوة الفجر من يوم عرفة واخره عقيب صلوة العصر
يوم النحر عند ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد الى صلاة العصر من الاضحية والتكبير
عقيب الصلوات المفروضة الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد
هو المأثور عن الخليل ١٢

عن الامام بل المعنى صلا الامام العيد وفاتت هي عن هذا فانه لا يقضى ١٢
فاذا حلت الصلوة بارتفاع الشمس دخل وقتها الى الزوال فاذا زالت الشمس
خرج وقتها ويصل الامام بالناس ركعتين يكبر في الاولى تكبيرة الاحرام
وثلاثا بعد هاتمي يقل فاتحة الكتاب سورة معها ثم يكبر تكبيرة يركع
بها ثم يبتدئ في الركعة الثانية بالقراءة فاذا فرغ من القراءة
كبر ثلاث تكبيرات وكبر تكبيرة رابعة يركع بها ويرفع يديه في
تكبيرات العيد بين ثم يخطب بعد الصلوة خطبتين يعلم الناس فيها
صدقة الفطر واحكامها ومن فاتت صلوة العيد مع الامام
لم يقضها فان غم المهلل عز الناس وشهدوا عند الامام بروية
المهلل بعد الزوال صلى العيد من الغد فان حدث عن منع الناس
من الصلوة في اليوم الثاني لم يصلها بعدة ويستحب في يوم الاضحية
ان يغتسل ويتطيب ويؤخر الاكل حتى يفرغ من الصلوة ويتوجه الى
المصلى وهو يكبر ويصل الاضحية ركعتين كصلوة الفطر ويخطب بعدها
خطبتين يعلم الناس فيها الاضحية وتكبيرات التشريق فان حدث عن منع
الناس من الصلوة يوم الاضحية صلاها من الغد بعد الغد لا يصلها بعد ذلك
وتكبير التشريق اوله عقيب صلوة الفجر من يوم عرفة واخره عقيب صلوة العصر
يوم النحر عند ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد الى صلاة العصر من الاضحية والتكبير
عقيب الصلوات المفروضة الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد
هو المأثور عن الخليل ١٢

باب صلوة العيد

عن الامام بل المعنى صلا الامام العيد وفاتت هي عن هذا فانه لا يقضى ١٢
فاذا حلت الصلوة بارتفاع الشمس دخل وقتها الى الزوال فاذا زالت الشمس
خرج وقتها ويصل الامام بالناس ركعتين يكبر في الاولى تكبيرة الاحرام
وثلاثا بعد هاتمي يقل فاتحة الكتاب سورة معها ثم يكبر تكبيرة يركع
بها ثم يبتدئ في الركعة الثانية بالقراءة فاذا فرغ من القراءة
كبر ثلاث تكبيرات وكبر تكبيرة رابعة يركع بها ويرفع يديه في
تكبيرات العيد بين ثم يخطب بعد الصلوة خطبتين يعلم الناس فيها
صدقة الفطر واحكامها ومن فاتت صلوة العيد مع الامام
لم يقضها فان غم المهلل عز الناس وشهدوا عند الامام بروية
المهلل بعد الزوال صلى العيد من الغد فان حدث عن منع الناس
من الصلوة في اليوم الثاني لم يصلها بعدة ويستحب في يوم الاضحية
ان يغتسل ويتطيب ويؤخر الاكل حتى يفرغ من الصلوة ويتوجه الى
المصلى وهو يكبر ويصل الاضحية ركعتين كصلوة الفطر ويخطب بعدها
خطبتين يعلم الناس فيها الاضحية وتكبيرات التشريق فان حدث عن منع
الناس من الصلوة يوم الاضحية صلاها من الغد بعد الغد لا يصلها بعد ذلك
وتكبير التشريق اوله عقيب صلوة الفجر من يوم عرفة واخره عقيب صلوة العصر
يوم النحر عند ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد الى صلاة العصر من الاضحية والتكبير
عقيب الصلوات المفروضة الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد
هو المأثور عن الخليل ١٢

باب طُلُوعِ الْكَسُوفِ

اذا انكسفت الشمس صلى الامام بالناس ركعتين كهيئة النافلة في كل ركعة
ركوع واحد يطول القراءة فيه ما ويخفى عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
يجهز ثم يدعوه بعد ما حلت تنجلي الشمس ويصلي بالناس الامام الذي

يصلهم الجمعة فان لم يحضر الا بامضاهما الناس فرادى وليس في خسوف
القدس جماعة وانما يصل كل واحد بنفسه وليس في لكسوف خطبة
لقوله عليه السلام اذا رايت شيئا من هذه الالهوال فاقرعوا الى الصلوة ١٢

باب طهارة الاستسقاء

قال بو حنيفة ليس في الاستسقاء صلاة مسنونة بالجماعة فان صلى العاس

وحدنا جازوا انما الاستسقاء الدعاء والاستغفار وقال ابو يوسف وعلم
 رحمنا الله تعالى يصلي الامام ركعتين يجهر فيهما بالقراءة ثم يخطب ويستقبل القبلة
 بالدعاء ويقلب الامام دأه ولا يقلل القوم اذ يثبتم ولا يحضر اهل الذقة للاستسقاء
 لانه لم ينقل انه امرهم بذلك ١٢

باب فی قیام شهر رمضان

يستحب ان يجتمع الناس في شهر رمضان بعد العشاء فيصلونهم امامهم
 خمس ترويجات في كل ترويجة تسليمتان ويجلس بين كل ترويجتين

مقدار ترویجی که می‌تواند بهر ولا یصله الوتر جماعة فی غیر شهر رمضان

باب صلوة الخوف

إذا اشتد الخوف جعل لإفام الناس اثنتين طائفة إلى جهة العدو وطائفة

فمن جميع اصحابي كالخوم يارب اقدرنا هديتم وقال ملك في الموطن عن يزيد بن دومان كان الناس يقومون في

[illegible][illegible][illegible]

خلفه فيصلي بهذه الطائفة ركعة وسجد تين فافترح رأسه من السجدة الثانية
مضت هذه الطائفة الى وجه العرق وجاءت تلك الطائفة فيصلي بهم
الافام ركعة وسجد تين وتشهد وسلم لم يسلموا وذهبوا الى وجه العرق
وجاءت الطائفة الاولى فصلوا وحدا ركعة وسجد تين بغير قراءة وتشهد
وسلموا ومضوا الى وجه العرق وجاءت الطائفة الثمروصلوا ركعة وسجد تين
بقراءة وتشهد وسلموا فان كان مقيما صلى بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية
ركعتين ويصلي بالطائفة الاولى ركعتين من المغرب بالثانية ركعة ولا يقاتلون
في حال الصلوة وان فشاوا ذلك بطلت صلواتهم وان اشتد الخوف صلوا ركبا
وحدا نايومون بالركوع والسجود الى جهة شأوا اذا لم يقدر على التوجه القبلة

والله لا يقول
هو انا الذي قور عز الموت
كذا في الهدي وصوره التلقين
ان يقال عنده في حكمة النوع
ليشهد ان لا اله الا الله و
اشهد ان محمدا رسول الله و
سبيح كما يقال له قل ان
هو سبيح كما يقال في كبريتهم
البحال اصعب عليه في كبريتهم
عن ذلك العيا بالله
فوق نزل والحيثية وغضوا
فوق النجى صلحهم نزل على
البحر ان النجى صلحهم نزل على
البحر وقل شق بصره
البحر وقل شق بصره
فانفضه ثم قال ان الروا
فانفضه ثم قال ان الروا

باب الجنائز

باب الجنائز
ثم يصفون فيقومون مقام
أصحابهم إلى المائدة الأخيرة حتى
يقضوا الكوفة التي رقت عليها
وقال خبرنا أبو خنيفة قال حدثنا
الحسن بن علي الجرجاني عن عبد الله
ابن عباس شبل ذلك قال محمل بن زيد
كل ما نزل من الوقوف في صلاة
كالوقوف لا مجال للراي فيه
كالوقوف باب الحياة ثم
بين الصلوة في حال النيات وما
في بيان الصلوة في حال ركعة
كان الموت آخر العوض والصلوة
بجاءة أخرها يكون خلف كتابه و

باب الحنا عز

ع
اذا احتضر الرجل وجهه الى القبلة على شقه الايمن ولقن الشهادتين واذلهات
اعتبار احوال لوضع في القبر وجاز الاستلقاء على ظهره وهو المختار والمعتاد وقرباننا
شده والحيتية وغمضوا عينييه فاذا ارادوا غسله وضروه على سريره وجعلوا على
لينزل الماء الى اسفل ١٢

ع
غورته خرقه ونزعوا ثيابه ووضعوه ولا يعض مض ولا يستنشق ثم يفيضون الماء
عليه ويحسونه وتراويغ الماء بالسند او بالخرز فان لم يكن فاماء القمراح
لمافيه من تعظيم الميت والرافة بالرأحة الطبية اي بوردق اشنان بالضم
ويغسل راسه وحيتته بالخطبة ثم يصبغ على شقه الايسر فيغسل بالماء والسند
كل خير و١٣

ع
حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي التحت منه ثم يضع على شقه الايمن
فيغسل بالماء حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي التحت منه ثم يجلسه ويسند
شقه الايسر ١٣

وَعَسَلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَيْصِهِ مِنْ خَوَامِهِ ١٤ قَوْلُهُ وَتَرَا صَفَةَ الْمَصْدَرِ عَزَّ وَجَلَّ تَقْدِيرُهُ تَجْوِيزُ أَوْ تَرَا

فقد اعلينا
في قوله يا ايها الذين
الذين الشريد فعيل بمعنى
مفعول لانه مشهور
له بالجنبة او فاعل لانه
معنى عند ربه فهو شاك
ومناسبتهم الاول لانه
بيت واجله وانما افراد
هذا الباب عما قبله وان
كان الكل في حكم الموتى
لان حكمه الشريد
بخالف التكفين والفصل
قوله وله يجب

فقد اعلينا
في قوله يا ايها الذين
الذين الشريد فعيل بمعنى
مفعول لانه مشعر
له بالجنبه او فاعل لانه
معنى عند ربه فهو شاعر
ومناسبه لاول لانه
بيت واجله وانما افراد
هذا الباب عما قبله وان
كان الكل في حكم الموتى
لان حكمه الشريد
بخالف التكفين والفصل
قوله وله يجب

فقد اعلينا
في قوله يا ايها الذين
الذين الشريد فعيل بمعنى
مفعول لانه مشهور
له بالجنبه او فاعل لانه
معنى عند ربه فهو شاكه
ومناسبه الاول لانه
بيت واجله وانما افراد
هذا الباب عما قبله وان
كان الكل في حكم الموتى
لان حكمه الشريد
بخالف التكفين والفصل
قوله وله يجب

باب الشهيد

[illegible]

باب الشهيد

فلا بد من الدية عليه ان يقتل
 جازية لانه لم يحجر
 على القتل الدية
 لكن سقطت كونه بلاية
 فيكون شقيقا له

باب الشهيد
 مقتله دية الخلع فينتقل
 فلا بد عليه ان يقتل
 باب ابنه عبد المولى
 حادثة لانه لم يحجر
 عبد القتل الدية
 بل يجب القصاص
 لكن سقطت الدية
 ووجبت الدية
 فيكون شقيق الدية
 مقتله دية الخلع فينتقل
 فلا بد عليه ان يقتل
 باب ابنه عبد المولى
 حادثة لانه لم يحجر
 عبد القتل الدية
 بل يجب القصاص
 لكن سقطت الدية
 ووجبت الدية
 فيكون شقيق الدية

باب الشهيد
 مقتله دية الخلع فينتدب له
 فلا بد له عليه ان يقتل
 حيا او ميتا
 عبد القتل لا يجر
 بل يجب القتل الدية
 لكن سقطت كونه دية
 فيكون شقيا دية
 ومحمد بن الحنفية واسحق
 ابن ابي عمير وابراهيم التميمي
 قوله من الذي سب الله تعالى
 وعلى مائة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 شريفي ولا يابسون بل خلع في
 من الرجال شفع او وروى عن الفضل
 صلح اخله في علي والعباس
 ابن عباس وصعب بن ابي
 قتيل قوله ان النسيج فمكة عند
 علي النسيج المحبوس في الجاهلية
 بعضهم والمنسوج الدين والقصة
 وسبوا الدين جعل على قبة
 الصغار السادة جعل على الطن
 لا عليه السادة من قصبت هو الحقة
 لكن من قصبت هو الحقة

باب الشهيد
 مقتله دية الخلع فينتدب له
 فلا بد له عليه ان يقتل
 حيا او ميتا
 عبد القتل لا يجر
 بل يجب القتل الدية
 لكن سقطت كونه دية
 فيكون شقيا دية
 ومحمد بن الحنفية واسحق
 ابن ابي عمير وابراهيم التميمي
 قوله من الذي سب الله تعالى
 وعلى مائة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 شريفي ولا يابسون بل خلع في
 من الرجال شفع او وروى عن الفضل
 صلح اخله في علي والعباس
 ابن عباس وصعب بن ابي
 قتيل قوله ان النسيج فمكة عند
 علي النسيج المحبوس في الجاهلية
 بعضهم والمنسوج الدين والقصة
 وسبوا الدين جعل على قبة
 الصغار السادة جعل على الطن
 لا عليه السادة من قصبت هو الحقة
 لكن من قصبت هو الحقة

[illegible]

له بالشرع ومن صار قلة فاستدل بأربعه لا يستدل بأربعة لأن تفهيم ترك الاستقبال أصله ودفعه عن بلال رضي الله عنه عليه الصلوة والسلام من دخل من البيت فوجد حارسا لم يقبل ما رعى

باب الصلوة في الكعبة

الصلوة في الكعبة جائزة فرضها ونفلها فإن صلى الإمام فيها لم يجزعة فحجل بعضهم ظهره الى ظهر الكعبة جاز ومن جعل منهم وجهه الى وجه الكعبة جاز ومن جعل منهم ظهره الى وجه الإمام لم تجز صلوة وإذا صلى الإمام في المسجد الحرام لم يجز للناس حوله الكعبة وصلوا بصلوة الإمام فمن كان منهم اقرب الى الكعبة

كتاب الزكاة

الزكاة واجبة على كل مسلم بالغ عاقل ذاك نصابا كاملا تاما حال عليه الحول وليس على صبي ولا مجنون ولا مكاتب زكاة ومن كان لغيره دين محيط بماله فلا زكاة عليه وان كان ماله اكثر من الدين زكى الفاضل اذا بلغ نصابا وليس في دور السكنى وثياب البدن اثاث المنزل ودواب الركوب عبيد الخدم وسلاح الاستعمال زكاة ولا يجوز اداء الزكاة الابنية مقارنة للداء ومقارنة لعزل مقدار الواجب ومن تصدق بجميع ماله ولا ينوى الزكاة سقط فرضها عنه

ولان باب الصلوة في الكعبة جاز في كل حال قال الله تعالى وانما وجه الكعبة الى مكة قال الله تعالى وانما وجه الكعبة الى مكة قال الله تعالى وانما وجه الكعبة الى مكة

والصلوة في الكعبة جاز في كل حال قال الله تعالى وانما وجه الكعبة الى مكة قال الله تعالى وانما وجه الكعبة الى مكة

بجاءة في ليلة مظلمة بالليلي وقال علم حال امامه لا يجوز ان يكون في قوله تعالى وانما وجه الكعبة الى مكة

قوله جازت صلوة في الكعبة جازت صلوة في الكعبة جازت صلوة في الكعبة

باب الصلوة في الكعبة - كتاب الزكاة

باب الصلوة في الكعبة - كتاب الزكاة

باب الصلوة في الكعبة - كتاب الزكاة

وهي فصلة من في الصلاة في الكعبة جاز في كل حال قال الله تعالى وانما وجه الكعبة الى مكة قال الله تعالى وانما وجه الكعبة الى مكة

باب صدقة اليقين

ليس في اقل من البقر صدقة فاذا كانت ثلاثين سائمة
وجال عليها الحول ففيها تبعة او تبعة وفي اربعين مستن او مستنة
فاذا ازادت على الاربعين وجب في الزيادة بقدر ذلك المستين
عند ابى حنيفة رحمه الله ففي الواحدة ربع عشر مستنة وفي الاثنين
نصف عشر مستنة وفي الثالث ثلثة ارباع عشرة مستنة وقال ابو يوسف
ومحمد لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستين فيكون فيها تبيعان
او تبيعتان وفي سبعين مستنة وتبيع وفي ثمانين مستتان
وفي تسعين ثلثة تبعة وفي مائة تبيعتان ومستمدة وعلى هذا
يتغير الفرض في كل عشر من تبيع الى مستنة والجواب ليس بالبقر سواء

باب تصدقة الغنم

ليس في اقل من اربعين شاة صدقة فاذا كانت اربعين شاة
سأمت و حال عليها الحول ففيها شاة الى مائة وعشرين فاذا
زادت واحدة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت واحدة
ففيها ثلاث شياه فاذا ابلغت اربع مائة ففيها اربع شياه
ثم في كل مائة شاة ^{لهم} والضمان والمعز ^{سواء}
هكذا بين في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتاب ابي بكر بن ابي النجارى وعليه الاجماع

و هو مشتق
من الغنم فهو على الدوام
اركوته الخيل فتلقاها
الغنم منتقا فيها و
كلدت وكون اركوته
فكاف النقاية
عليه ينبغي ان يثبت
لو كثر في موضع الطراف
لا يتناول اليمين يعني
على الحاموس في العوز
منه لانه فقه اص

من الغنيمة لا تريب
للمائة الد فاء
فكانت غنيمة
لكل طالب
قوله والضان و
المع سواء يعني في
وجوب الزكاة
وجوازها لأخصية
واعنيان الرباء
أما لو حلف بجمع الضان
لا يأكل كل جم الضان
فأكل جم الضان
صحت وهل هي
مصدق

البقرة باب صدقة
 الغنم
 التي تملك من اربعين الى تسعين وهو رواية عن
 لا تحصى من اوقاص البقر شيئا
 ونفي ولا ما بين اربعين الى تسعين
 قلنا قد قيل ان المراد منها
 الصغار وهي التي لا تكمل
 نقول ان كل اربعة منها قول
 والقول على قولها كما هو في
 المذكور انظر عن الجواب
 وقوله سواء في ذلك ولا
 كافي لان حاشا له ان يحفظ ان
 لكل من البقر حيث يملكها
 ولا خلاف في ان اسم البقر
 لها وهو بقر

باب زكوة الخيل

إذا كانت الخيل سائمةً ذكورا وإناثا وحال عليها الحول فصاحبها بالخيار
 أن شاء أعطى من كل فرس دينارا وإن شاء قوّمها فأعطى عن كل
 مائتي درهم خمسة دراهم وليس في ذكورها من فردة زكوة عند
 أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا زكوة في الخيل ولا شيء في البغال
 والجوامع إلا أن تكون للتجارة وليس في الفصلا ن ولا الجمالان والعاجيل
 زكوة عند أبي حنيفة ومحمد إلا أن يكون معها كبار وقال
 أبو يوسف تجب فيها واحدة منها ومن وجب عليه سن فلم يوجد

أخذ المصدق أعلى منها ورد الفضل وأخذ دونها وأخذ الفضل
 ويجوز دفع القيمة في الزكوة وليس في العوامل والحواصل والعلوفة
 زكوة ولا يأخذ المصدق خيار المال ولا رد التبه ويأخذ الوسط
 ومن كان له نصاب فاستفاد في أثناء الحول من جنسه ضمه إلى
 ماله وزكاه به والسائمة هي التي تكتفي بالرعي في أكثر الحول فإن
 علفها نصف الحول وأكثر فلا زكوة فيها والزكوة عند أبي يوسف
 في النصاب دون العفو قال محمد زف تجب فيها وإذا هلك المال بعد وجوب
 الزكوة سقطت وأن قل من الزكوة على الحول وهو مالك للنصاب جاز
 فيه من النصاب تحقيقا للتيسير فيسقط جهل من جهل من النصاب
 فيسقط جهل من جهل من النصاب فيسقط جهل من جهل من النصاب

فوق باب برتو بنجيب هو شنتي بنجيب وهو التاميل فاما التاميل فقلته وحي وقلته اسكتشيا والافلا

ولما ان الامر بالاداء الى الفقير يصل للزق الموعود اليه فيكون الطلاء لغير الشاة فطالكما لا يجتري لان القربة فيها اراقة الدم وهو لا تعقل ووجهه سئل عن هذا المحتاج كذا في وهو معقول كذا في الرجل يده

قوله
والسبب العوامل في قوله
عليه السلام ليس في حرام
والعوامل ولا في بقية المشبهة
صلة وقد كان السبب المال
والناهي دليله الأساقفة
الأصل والمصلحة ولو يجب
الأصل في العاقبة تنوع
وأن في العاقبة ما فيها
الثبوت فتبين ما فيها
قوله ولا يأخذ
مغنى خيار المال
المصدق خيار المال
قوله عليه السلام لا تأخذوا
بأموال الناس

[illegible]

١٠

في قوله ان يوزن بالثمن... في قوله ان يوزن بالثمن... في قوله ان يوزن بالثمن...

الزكاة واجبة في عروض التجارة كانت ما كانت اذا بلغت قيمتها نصيبا
من الورق او الذهيب يقومها بما هو انفع للفقراء والمساكين منها وقال
ابو يوسف يقوم بما اشتراه به فان اشتراه بغير الثمن يقوم بالنقد الغالب في
المصر وقال محمد بغالب النقد في مصر على كل حال واذا كان النصاب ملاقط في
الحول فنقصانه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة ويضم قيمة العروض الى الذهيب
والفضة وكذلك يضم الذهيب الى الفضة بالقيمة حتى يتم النصاب عند
ابن حنيفة وقال لا يضم الذهيب الى الفضة بالقيمة ويضم بالاجزاء

باب زكاة الزروع والثمار

قال ابو حنيفة رحمه الله في قليل ما اخرجته الارض وكثيرة العشر واجب
سواء سقى سحبا او سقته السماء الا الحطب والقصيب و
الحشيش وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجب العشر الا فيما
له ثمرة باقية اذا بلغت خمسة اوسق والوسق ستون صاعا
بصاع النبي عليه السلام وليس في الخضراوات عند هاشم ما سقى
بغراب او دالية او سانية ففيه نصف العشر على القولين وقال
ابو يوسف فيما يوسق كالزعفران والقطن يجب فيه العشر اذا بلغت
قيمتها قيمة خمسة اوسق من ادنى ما يخل تحت الوسق وقال
محمد يجب العشر اذا بلغ الخارج خمسة امثال من اعلى ما يقدر به نوعه

في قوله ان يوزن بالثمن... في قوله ان يوزن بالثمن... في قوله ان يوزن بالثمن...

باب زكاة الزروع والثمار

في قوله ان يوزن بالثمن... في قوله ان يوزن بالثمن... في قوله ان يوزن بالثمن...

في قوله ان يوزن بالثمن... في قوله ان يوزن بالثمن... في قوله ان يوزن بالثمن...

ان قول في الصلوة ان لا يركع الا بعد ان يركع من قبله
ان قول في الصلوة ان لا يركع الا بعد ان يركع من قبله
ان قول في الصلوة ان لا يركع الا بعد ان يركع من قبله

فاعتبر في القطر خمسة احكام في لزومها خمسة منها وفي العسل لعشر
اذا اخذ من ارض العشر قل او اكثر وقال ابو يوسف لا شيء فيه حتى تبلغ عشرة
ازقاق وقال محمد خمسة افرق والفرق ستة وثلاثون رطلا بالعراق
في كل ارض ليس في الخارج من ارض الخراج عشر

باب يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز

لما ذكرنا الزكاة على تعدد دها كانت لا بد لها من المصارف اورد باب المصارف ١٢
قال الله تعالى نما الصدقات للفقراء والمساكين الآية فهذه ثمانية
اصناف فقد سقط منها المؤلفه قلوبهم لان الله تعالى عز الاسلام
واغنى عنهم والفقير من له ادى في شيء والمساكين من لا شيء له والعامل
يدفع اليه الا ما امان عمل بقدر عمله وفي الرقاب ان يعان
المكاتبون في فك رقابهم والغارم من لزوم دين وفي سبيل الله
منقطع الغزاة وابن السبيل من كان له مال في وطنه وهو في مكان
اخر لا شيء له فيه فهذه جهات الزكاة ولها ان يدفع الى كل واحد
منهم وله ان يقتصر على صنف واحد ولا يجوز ان يدفع الزكاة الى ذي
ولا يبيها مسجدا ولا ينفق بها مبيت ولا يشترى بها رقبة يعتق ولا تدفع
الى غنى ولا يدفع الزكاة الى ابية وجدة وان علا ولا الى ولد له
وولد وله وان سفل ولا الى ممة وجملة وان عمت ولا الى امرأة
ولا تدفع المروة الى زوجها عند خيافته رحمه الله تعالى ولا تدفع اليه

فان ادوا اليك ما كانا نؤيدونه
فان ادوا اليك ما كانا نؤيدونه
فان ادوا اليك ما كانا نؤيدونه

باب يجوز دفع الصدقة اليه
من لا يجوز
من لا يجوز

فان ادوا اليك ما كانا نؤيدونه
فان ادوا اليك ما كانا نؤيدونه
فان ادوا اليك ما كانا نؤيدونه

انما الصدقة للفقراء والمساكين
انما الصدقة للفقراء والمساكين
انما الصدقة للفقراء والمساكين

الحج واجب على الأحرار المسلمين البالغين العقلاء الأصحاء

[illegible]

قال عليه السلام من فع القلم
عن حاتم بن ثعلبة عن الصبي حتى
يختمه و عن الجنون حتى
يقفي و عن النائم حتى
يستيقظ كذلك إلى يوم القيامة
عن قوله الأصماء أعي أصماء
البيد و الأصماء أعي حتى لا
يجيب على امرئ يفتقر
و مقطوع اليد و الرجل
و الذنن و المفلوج و الشيخ
الكبير الذي لا يمشي

مضایر حی
رفا لک
ارفعه
و انجبت
عنو
یتوجبه
علین
بنفسه
الکذا

فان اراد اخوانه جبر عليه ماله وعندهما هكذا فارد الخمار وجبر فائدا لا يجبر عليه وان فخذوا حذيفة واخذوا حذيفة امامهم في سقوهم عن العبادة يورث السلطان لان الجبر والخلاف من الله بنفسه والنجوس

من الطريق
 قوله المواقف
 وهو الوقت المصروف للفعل والمواد
 في الموضع وهي خمسة كما في الشرح
 تصنيف خلفه وهي ما من مياكة
 في عقيل بين وبين بني خفاجة من
 ليل وقيل بين المدينة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو منزل
 وكان منزل النبي صلى الله عليه وسلم
 البنية والعقيل ثم خرج الكثر
 قوله ذات سرق بكسر الجيم
 من المدي
 للشام حجة ان موت
 بياكرو ولا حل نجد
 فاستبين
 جازا لخر لقلوعا واما
 والعقيل الله وانما ما ان
 به من مدينة اهله كذا قال
 على وابن مسعود ولا فضل
 التقديم عليه لان انما
 مفسر المشتقة فيما كثر
 التعظيم او فرو عن الحنفية
 انما يكون افضل اذا كان
 بملك نفسه لا يقع في
 مخطو كذا في الهاتية

وهو الرجل الذي يرضى
 به كل من كان هناك
 وقاله الخليفة
 الصغير
 وسكن الكوا المملوك
 من ابنه عباد الذي
 الشافعي ليس ببايع
 وهي المملوك
 عفا السبل بآله
 جفا قرون في الغراب
 جفنة
 القرن ميقان أهل
 علم فان بيته بين
 ميل والعرب يسميه
 وهو ساكن الداج
 كذا في شمس العلوم
 وقاله الخليفة

عیاد عن یسار لاجل یم ناعما والوادى نعمان ولوترا

[illegible]

عليها كما سواييل الخ
 قولا لا يلبس
 اشتم من ادم لم يلبس
 السلام كما صاب هل
 عمن فقال النبي عليه
 وحق هو حلال واصحابه
 قتادة انما صاب حماد
 ولا يشبه النخيل
 الف النخيل
 علي قوله
 علو رفته كما في
 رقيقة والاصل فيه
 حماد

ان الذي صلحهم في ارباب
الجم هذه الاشياء وقال
لا يجزى تخاليف في قطعها
اسفل من الكعيبين والكعب
هذا الفضل الذي في وسط
القدم عند مفصل الشوك
للخافى الرطبة فاما اذا
اخذوا بالحوادث بالتي هي
بالتي هي على شيء عليه
لانها ليس بيدته فاستب
البيت لان غمان كان له
فسطاط في حرمه
قوله اعقبني الصلوات وكما
قوله لان اصحاب رسول
نوا النحر كانوا يلبسون
الله صلحهم كانوا يلبسون
في هذه الاحوال والتلبية
في حال الاحرام على مثال
في حال الصلوة في حال
التكبير في حال
بها عند الانتقال من حال
الحج الى حال الاستنجاء
بها صوته لقوله عليه
السلام افضل الحج العجوة
فالعجوة في الصلوة التلبية
والتي هي انشائه

مسلم ثم اخذ عن يمينه فاليه الباء وقد اضطبع رداء قبل ذلك
 اي عن يمين الحجر فان اخذ عن يساره اجزأه وعليه خم وهو انطواف المنكوس ١٢
 فيطوف بالبيت سبعه اشواط ويجعل طوافه من وراء الحطيم ويرمل

في الاشواط الثلاث الاول ومشي في ما بقى على هينته ويستلما الحجر
كلما صر به ان استطاع وينجم الطواف بالاستلام ثم ياتي بالمقام فيصلي

عند ركعتين او حيث ما تيسر من المسجد وهذا الطواف طواف القدر وهو سنة
وهما واجبتان عندنا ١٢

ليس بواجب وليس على اهل مكة طواف القدر ثم يخرج الى الصفا

فيصعد عليه ويستقبل البيت ويكبر ويهمل ويصلي على النبي صلى الله عليه
 اي يصعد حيث يرى البيت لان الاستقبال هو المقصود بالصعود ١٢

وَيَا عِوَالله تَعَالَى الْحَاجَةُ ثُمَّ يَنْحَطُ فَيُخَوِّمُ الرُوءَى وَيَسْتَعِى عَلَى هَيْئَتِهِ فَاذَا بَلَغَ إِلَى

بطن الوادي سبع بين الميادين الاخضرين سبعاً حتى ياتي المروة فيصعد عليه
لما دوى النبي عليه السلام نزل من الصفا وجعل يمشي نحو المروة وسبع في بطن الوادي ١٢

فان لم يستطع ان يضع كفيه على الحجر ويضع فيه يمينه ووضعه تنفيذه
مبذلة التكبير للصلوة فيبتدئ به الرجل طوافه قال في الهيئة اسلام
ليبعث هذا الحج يوم القيمة واعيان ينظر بها ولسان

[illegible]

لا يظن ان جعل ردا تحت
 ذلك المستقل والبرهان
 فان لم يظن
 لا يظن ان جعل ردا تحت
 ذلك المستقل والبرهان
 فان لم يظن
 لا يظن ان جعل ردا تحت
 ذلك المستقل والبرهان
 فان لم يظن

السلام كان
يستلم هذين الركنين
وهو الركن الباقى والحج
الاسود لا يستلم
المكان النبى عليه السلام
ولم يقبله كذا فى الجوهرة
فوله فصلة عند زافان
وما وجدنا عند الناس
ذكرها ذكرى بعض الناس
ان عليه ما وان صلوا
غير السجود وفى غير مكة
ذكره انه روى ان عمر بن الخطاب
عنه نسبه ما وصلوا هاهنا
ذكره الكرخى وقد

كتاب الحج

الحجج
وفي حديث من دعا على
من ظلم في حقه الله
قوله يومئذ المصل
سعة الشيء كما يبار
وهو الكسفين كالبار
الصفين وذلك مع الأضطراب
قال في إلهامه كان
للشيء حين قالوا
أجلهم حتى يرب ثم يجمع
أضربهم جميعاً أو يغفلوا
نزل السلب كان
بعد والظهور والعصى
أداة الظهور وإذا هم

كتاب
روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ
من الخطب فخطب في المقام
ركعتين وقرأ قوله تعالى
واخذوا من مقام إبراهيم
وصلى وقال عليه السلام من
صلى خلف المقام ركعتين
غفر الله له ما قبله من ذنوبه
وما بعده ورضي يوم القيمة
من الامنين كما في التفسير
الصفاء وهو باب يغفر
لبيّن ذللك

١٨١٩
 ان اشعاعه كرمات نفقته التكبير شوقه وان يستطاع استقبل وهو
 الطواف كرمات نفقته التكبير كل باستلهم وكبير وملك الباني وهو
 المستحق في طاهر الدواية وعن لا يستلهم من

للمسلمين عند قوتهم
في صلواتهم وروايتهم

خبر من غير جازوسي
الصفا لون

ادم عليه السلام لما اتاه قال رجب يا صفى الله ^{سبحه} قولين عوام الله الخ لما روى عن النبي عليه السلام مع الصادق فانظر الى نبئت قام مستقبل لقبله يد عوام الله

العدالة حاجته الى
ادافا التقضت علم
منه كذا في

لا سند
الطلاق عمل فبان
من قوله المذموم
العينه في قوله تعالى
في هذا

لما موردا
الملك الحقيق والامن
اشواط وازاد عليه
الشو

الطوفان او يغرق الصلحون
الركن هو ارباب الخوا

والله اعلم
فاجب لتيه بالبلد
احل مفروض على المسلم
النبي عليه السلام
فعلها

الباقية في الكتاب

فعلها كذا
فعلها كذا

استبداد و جعلنا الله
الكتاب كذا في الوجوه

عدد اقبال نه

من تكون امره خيرا

تم تطوف منى فعدا

عنه المذلول

منه من طوافه

ابن حنبله قضاة

وَقَدْ كُنْتُمْ يَاقُوتَ

رضی اللہ عنہ

عن النبي صلى الله عليه وسلم

روى

يقف بعد ٥
في ليس بعد ٥
يقف بعد ٥
وقت اللذان

الحمد لله الذي هدانا لهذا

قال فولا

[illegible]

ثم تلووا من كتابكم
ما كان حائضا ولفسنا

منه المذلول

إذا فرغ من طهارة

ابن عتبة بن ربيعة بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نضر بن معد بن عدنان

الحق فيكم لثمة نفقة ولا شيء

هذه نسخة من كتاب

من عباس بن عبد المطلب

روى عن ابن عباس

لا يقف بعد إلا

الخبر الجليل في حياة السيد



فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج

واحرمت وصنعت كما يصنع الحاج غيلا فلا تطوف بالبيت حتى تطهروا اذا حاضت
بعد الوقوف بعرفة وبعد طواف الزيارة انصرفت من مكة ولا شئ عليها الترتك طواف الصلوة

باب الجنائيات

اذا تطيب المحرم فعليه الكفارة فان تطيب عضو او املا فما زاد فعليه مروان
الطيب طيبه المحرم طيبه كالنفس واليا سمين والرياح والورد
تطيب اقل من عضو فعليه صدقة وان لبس ثوبا فخطا او غطى راسه يوما كاملا
لقصوا الجنابة ١٢

فعليه مروان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وان حلق ربع راسه فصاعدا فعليه
مروان من غير ان يمشي في حلقه
وان حلق اقل من الربع فعليه صدقة وان حلق موضع المحجم من الرقبة فعليه
ليس نصف يوم فعليه نصف شاة وان كان اكثر فبقدره من الدم ١٢

عند ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد صدق وان قصا ظفيري يه رجليه فعليه

وان قصير او رجلا فعليه مروان قصا اقل من خمسة اظافر فعليه
اقامة للربع مقام الكل ١٢

صدقة وان قصا اقل من خمسة اظافر متفرقة من يديه ورجليه
مضاه يجب بكل ظفر صدقة نصف فصاع من حنطة ١٢

فعليه صدقة عند ابن حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله ثلثة

عليه مروان تطيب وحلق وليس من عنده فهو مخيران شاء ذبح شاة

وان شاء تصدق على ستة مساكين بثلاثة اصوع من الطعام ان شاء

ثلثة ايام وان قبل ولمس بشهوة فعليه ما نزل ولم ينزل ومن جام

في حل السبيلين قبل الوقوف بعرفة فسد حججه عليه شاة ويمضيه في الحج

كما يمضيه من لم يفسد حججه عليه القضاء وليس عليه ان يفارق امرأته

اذا حج بها في القضاء عند نا ومن جماع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد حج

الافان
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج

باب الجنائيات

اذا طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج

فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج
فان طهر قبل ان يخرج

وعليه بدنة من جامع بعد الحلق فعليه شاة ومن جامع في لعسرة
قبل ان يطوف اربعة اشواط افسد ها ومضه فيها وقضاها وعليه شاة وان
وطئ بعد طائف اربعة اشواط فعليه شاة ولا تقصد عمرته ولا يلزمه
قضاؤها ومن جامع ناسيا كمن جامع حاملا في الحكم ومن طاف
طواف القدوم محدثا فعليه صدقة وان كان جنبا فعليه شاة وان
طاف طواف الزيارة محدثا فعليه شاة وان كان جنبا فعليه بدنة
والأفضل ان يعيد الطواف فادام بركة ولا ذبح عليه من طواف طواف
الصدرة محدثا فعليه صدقة وان كان جنبا فعليه شاة وان ترك طواف
الزيارة ثلثة اشواط فادونها فعليه شاة وان ترك اربعة اشواط
يقع في ما ابدل حجة يطوفها ومن ترك ثلثة اشواط من طواف الصدرة
فعليه صدقة وان ترك طواف الضحى او اربعة اشواط منه فعليه شاة
ومن ترك السبع بين الصفا والمروة فعليه شاة وحجة تام ومن افاض
من عرفات قبل الامام فعليه دم ومن ترك الوقوف بمنى دفعة فعليه دم
ومن ترك رمي الجمار في الايام كلها فعليه دم وان ترك رمي احد الجمار
الثلث فعليه صدقة وان ترك رمي جمره العقبة في يوم النحر فعليه دم

فعله فعليه شاة
فعله فعليه شاة
فعله فعليه شاة
فعله فعليه شاة
فعله فعليه شاة
فعله فعليه شاة
فعله فعليه شاة
فعله فعليه شاة
فعله فعليه شاة
فعله فعليه شاة

من شوط الطواف عند البيت
من شوط الطواف عند البيت
من شوط الطواف عند البيت
من شوط الطواف عند البيت
من شوط الطواف عند البيت
من شوط الطواف عند البيت
من شوط الطواف عند البيت
من شوط الطواف عند البيت
من شوط الطواف عند البيت
من شوط الطواف عند البيت

باب الجنبايات

فعله فعليه شاة
فعله فعليه شاة
فعله فعليه شاة
فعله فعليه شاة
فعله فعليه شاة
فعله فعليه شاة
فعله فعليه شاة
فعله فعليه شاة
فعله فعليه شاة
فعله فعليه شاة

[illegible]

باب الجحد
هذه الرواية قلت كما جردت بعض
مسائل الرواية قلت ان الجحد من
الحديث مسائل كثيرة ليسيل الجحد في
كل من غير ذلك كانه في قوله
ثم اخبرني جردت انما قال هذا لئلا
يقول عمر فانه روى ان قوما من
اهل الجحد صابوا جلودهم بالزبد
فساوا العبد لا حيا فادعوا عليه في
كل جردة فادعوا فادعوا في
نقل ما الكثرة اهل الجحد
ثم اخبرني جردت انما قال
نقل الجحد ان كان في
المن

منه من و قيل
الذي يطير فانه
قلنا ان لا تغرب
بالطيار التي تكون
الطيار التي تكون
قال يوسف
والكل عبد او حبيبة
ثم اكل من اكل
اجماعا وان ادعى
بغذاء فاعلم ان
يؤذي الجوارح حتى
المدقة او نسك ثم
عليه من صيام او
منه من و قيل
منه من و قيل

الكونون
فقد تم
باب الفقات
فانما قال
هذا الفقات
مفردا في
الصلوة
الفوات جميعا
لان الصلوات
جميعا

وقيل له ابعث شاة تذب في الحرم وواحد من يحملها يوما بعد

او یقیمتها ولا یجوز التحلل الا بعد الذبح ۱۲
بین بحرهما فیه ثم تحلل فان کان قارنا بعث دمارن و اذ یجوز ذبحهما الاصل

عن احوالهم الى التخلل كحديثه

وكتا بعد ١٣٥

الذي يحضره حج الزماني يوم المحرم ويجوز للمحضر بالعمرة ان ينجز
معه ما لا يحضره الحج ان كان في مكة او في المدينة

من ساءوا محصر بالحج إذا حلل فعليه حجة وعمرة وعلى المحصر بالعمرة
بإجماع^{١٢} فالج بالشرع والعمرة للتحلل^{١٣}

القضاء وعلى القارن حجة وعمر تلن واذا بعث المحصر هديا واعد هم لان الاحصار منها متحقق ١٣

ان يدين بجوه في يوم بعينه ثم نال الاحصار فان قد رعلما دراك الهدى والحج

ميجز له التحلل ولزمه المضيق وأن قد رعى أدراك الهدى دون الحج تحلل وإن قيل

علاذراك الحج دون الهدى جازله التحلل ستحيانا ومن احصر مكة وهو ممنوع

من الوقوف والطواف كان فحصر أو ان قد رعى أدراك أحدهما فليس محصر

[illegible]

لأن قوله بأن أحصاها في اللغة
بأن أحصاها العدد وأحصاها
المنع يقال أحصاه منعه وأحصى
المرض قال تعالى عن منعه بالحكم من الوقوف الطوف
الله وفي التنوع عبارة عن القتل بالدماء على حد ما إلى الوقوف الكثر
وعلم في التنوع عبارة عن القتل بالدماء على حد ما إلى الوقوف الكثر
بما في سجده فإذا قلنا على حد ما إلى الوقوف الكثر
والوقوف فليس بمجوز كذا في العينة
وإنما قلنا على حد ما إلى الوقوف الكثر
والوقوف

[illegible]

عمران اما الجواب
في المفرد والثانية
تعب صحة الشروع فيها
سكن في الهداية
هذا اذا الهداية
عليه ذلك اما اذا
قدن من تلك سقطت
عنه العمرة الثانية كما
في المفرد اذا حج من
عامه ذلك
انما اذا قد رعى
الطواف والوقوف
فلا ن فائت به
تجليل به والى
عنه في الفحل
الى الهدى واما اذا
قد رعى

البيع ينعقد بالإيجاب والقبول إذا كانا بلفظ الماضي وإذا أوجب أحد
 المتعاقدين البيع فالآخر بالخيار إن شاء قبل في المجلس إن شاء رده فإيهما قام
 في المجلس قبل القبول بطل الإيجاب فإذا حصل الإيجاب والقبول لزم
 البيع ولا خيار لو أحدهما إلا من عيب أو عدم روية والأحوال المشار
 إليها لا يحتاج إلى معرفة مقدارها في جواز البيع والثمان المطلق لا تصح إلا أن
 يكون معروف القدر والصفة ويجوز البيع بثمن حال وموجل إذا كان الأجل
 معلوماً ومن أطلق الثمن في البيع كان على غالب نقد البلد
 لكونها مصر يا أود مشقياً

[illegible]

فإن كان
القبول لا ينافي القود
فإن كان
القبول لا ينافي القود
فإن كان
القبول لا ينافي القود

كتاب البصائر
الشيخ الفقيه فاضل الدين محمد بن الحسين
ساعة واحدة في وقتها فاعتبرت ساعة
في حقها الليالي وقلت اني كالحظ ان كان
المرسل حتى اعتبر مجلسي من المجلس
واوالم الربا وليس ان يقبل بعض
المسجد وان يقبل المشي ببعض
والمن لعله رضاء الاخر يقول الحقيقة
معي ان اباي من كمال وحكمه حقائق
القيام دليل الاصل الايجاب كان
وله ذلك على ما ذكرنا من خيار الرجوع
للمرجع وخيار القبول لا اؤخر ولا الو
لهم ليقم لكن تنازل في المجلس
نشي غير المبيع بطلان الجواب
انا ما فقد

هذا العبد
بالف فلما اراد المستنصر
ان يقول قبلت قال البائس
رجعت وخرج الكلامان
معاً فالضخم اولى
البيع واذا قال بعثك هذين
التوبين بكلمة اقبل في
لحدهما لا يجوز كما اذا قال
بعتك هذا العبد بالف فقال
قبلت خمسة
ولا قوله لا يجوز
لكن اقول الشافعي يثبت
نقوله عليه السلام المتبادر

[illegible]

وان وجدها اكثر من ذلك فالزيادة للبائع ومن اشترى ثوبا على اربعة

كتاب البيوع

كتاب البيوع
 بعضه دراهم كل
 ذراع بدينهم فبيعه كل
 في العناية في قوله
 فالزيادة للبائع
 لان القدر وقع على
 مقدار معين اعانة
 فبيد وكل ما وقع على
 مقدار معين لا
 يتناول غيره الا اذا
 كان وصفا والقدر
 الثالث على المقدار
 المعين ليس بوصف
 فالبيع لا يتناول
 وذلك يمنع صحة العقد و
 صار هذا الى ما بين من صورة
 المسئلة كما لو قال لفلان
 على كل درهم فعليد درهم واحد
 على كل درهم فكل درهم واحد
 الى ما لا يعلم انتهاء فانها تناول
 ادناه وقال لا يصير في الوجهين
 لان الجهالة ميلها الى التها
 ومثلها غير فان من صحة العقد
 ثم اذا جاز البيع في تقدير واحد
 عند الحقيقة فليس له التنازل
 عند اخذ او ان شاء تركه
 لفرق الحقيقة عليه في جميعها
 فالبيع فاسد في جميعها
 وكان البيع

قوله فان كانت
التقوى مختلفة فالمالكية لان التعامل بها سواء
يعني مختلفة في المالكية لان التعامل بها سواء
لان اجماله تفضل الى المنازعة واما اذا كانت ملوفاً فالمالكية
لا يجوز البيع اذا اطلق اسم الله في المالكية ولا اختلاف في المالكية كالذبيحة التي
لانه اذا تنازعت ولا تخلف في المالكية ما كان اثنان من المالكية كذا في البيع
والتخلف فان اختلفت كان اثنان من المالكية كذا في البيع
معناه كالتناهي والتناهي في هذه الصورة يجوز البيع في اقله ويجوز
لان المنازعة ولا اختلاف في المالكية كذا في البيع
يجوز بيع الطعام واختلف في جنسها لقوله عليه
السلام ما اذا اباعه بخلافه فكله كقولنا
كذلك

من باع ثوبا
منه فكل اكل على
منه فكل اكل على
منه فكل اكل على

ووجب على المشتري قطعهما في الحال فان شرط تركها على النخل فسد البند
 ولا يجوز ان يبيع ثمرة ويستثنى منها رطبا معلومة ويجوز بيع الحنطة
 سنبلها والباقي في قشرها ومن باع دارا دخل البيع مفاتيح اغلاقها واجرة
 الكيال وناقدا الثمن على البائع واجرة وازن الثمن على المشتري ومن باع
 سلعة بثمن قبل للمشتري ادفع الثمن اولا فاذا دفع قيل للبائع سلعة
 المبيع ومن باع سلعة بسلعة او ثمنيا بثمن قبل لها سلعا معا

باب خيار الشرط

خيار الشرط جائز في البيع للبائع والمشتري ولهما الخيار ثلاثة ايام
 وبنها ولا يجوز اكثر من ذلك عندنا بحنفية رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف
 ومحمد يجوز اذا اشتمل مدة معلومة وخيار البائع يمنع خروج المبيع من ملكه

هذا اذا كان خيارا في البيع وهو خيار الشرط
 وهو خيار البائع والمشتري في البيع
 وهو خيار البائع والمشتري في البيع
 وهو خيار البائع والمشتري في البيع
 وهو خيار البائع والمشتري في البيع

فانفس البائع العقل وهو
 لا يشترط ان يكون العقل في صفقة وهو
 لا يشترط ان يكون العقل في صفقة وهو
 لا يشترط ان يكون العقل في صفقة وهو
 لا يشترط ان يكون العقل في صفقة وهو

منه في بيع الدار لا ينمى في بيع
 البقاء والفتاح يدخل في بيع
 ان لا ينضم به يد في بيع
 واجرة الكيال وناقدا الثمن على البائع
 الكيال وناقدا الثمن على البائع
 الكيال وناقدا الثمن على البائع
 الكيال وناقدا الثمن على البائع

منه في بيع الدار لا ينمى في بيع
 البقاء والفتاح يدخل في بيع
 ان لا ينضم به يد في بيع
 واجرة الكيال وناقدا الثمن على البائع
 الكيال وناقدا الثمن على البائع
 الكيال وناقدا الثمن على البائع
 الكيال وناقدا الثمن على البائع

باب خيار الشرط

هو الخيار في البيع وهو
 يجوز في البيع وهو
 يجوز في البيع وهو
 يجوز في البيع وهو
 يجوز في البيع وهو

هو الخيار في البيع وهو
 يجوز في البيع وهو
 يجوز في البيع وهو
 يجوز في البيع وهو
 يجوز في البيع وهو

هذا وفي الكفاية ان في حديث ابن عمر انه اجاز الخيار ليس فيه بيان خيار الشرط ولعل المراد به خيار الروية او خيار العيب وانه اجاز خيار الروية بعد شهرين

المبيع فملك المشتري و
 الثمن في ملك البائع
 فلو اشترى ثوبا من ثوبين
 فباعه بثلثي الثمن
 فبقي ثوب واحد
 فلو اشترى ثوبا من ثوبين
 فباعه بثلثي الثمن
 فبقي ثوب واحد

فإذا كان المشتري فملك ببدله في ملكه الخيار ضمنه بالقيمة ونحوه
 شترى لا يمنع خروج المبيع من ملك البائع إلا أن المشتري لا يملكه

ند إلى حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يملكه فإن هلك ببدله هلك بالثمن و
 لك أن تدخله عيب ومن شرط له الخيار فله أن يقضي في ملكه الخيار
 أن يجيزه فإن أجازة بغير حضرة صاحبه جازون فسخ لم يجز إلا

أن يكون الآخر حاضرًا وإذا مات من له الخيار بطل خياره ولم ينتقل
 ورثته ومن باع عبداً على أنه خيار أو كتب فوجده بخلاف
 كالمشتري بالخيار أن شاء أخذه بجميع الثمن وإن شاء تركه

باب خيار الرؤية

المشتري فالميرة فالبيع جائز وله الخيار إذا رآه إن شاء أخذه
 إن شاء رده ومن باع فالميرة فلا خيار له وإن نظر إلى وجه الصبرة
 إلى ظاهر الثوب مطوياً أو إلى وجه الجارية أو إلى وجه اللابة وكفلها
 وخيلها وإن رأى ضمن الدار فلا خيار له وإن لم يشأه لم يوترها
 والأصل في هذا أن رؤية جميع المبيع غير مشروط لتعذره فيكتف برؤية ما يدل على العلم بالمقصود

فإذا كان المشتري فملك ببدله في ملكه الخيار ضمنه بالقيمة ونحوه
 شترى لا يمنع خروج المبيع من ملك البائع إلا أن المشتري لا يملكه
 فإذا كان المشتري فملك ببدله في ملكه الخيار ضمنه بالقيمة ونحوه
 شترى لا يمنع خروج المبيع من ملك البائع إلا أن المشتري لا يملكه

باب خيار الرؤية

فإذا كان المشتري فملك ببدله في ملكه الخيار ضمنه بالقيمة ونحوه
 شترى لا يمنع خروج المبيع من ملك البائع إلا أن المشتري لا يملكه
 فإذا كان المشتري فملك ببدله في ملكه الخيار ضمنه بالقيمة ونحوه
 شترى لا يمنع خروج المبيع من ملك البائع إلا أن المشتري لا يملكه

فلان يرجع بنقصان العيب ولا يرد المبيع الا ان يرضى لبايعه ان ياخذ
بعينه وان قطع المشتري الثوب وخاطه او صبغه او لثامه
السويق بسمن ثم اطلع على عيب مرجع بنقصانه وليس للبايع
ان ياخذ بعينه ومن اشترى عبدا فاعتقه او مات عنده ثم اطلع
على عيب رجعه بنقصانه فان قتل المشتري لغيره وكان طعاما فاكل
ثم اطلع على عيب لم يرجع عليه شيء في قول ابى حنيفة رحمه الله وقال
يرجع بنقصان العيب ومن باع عبدا فباعه المشتري ثم رده عليه
بعيب فان قبله بقضاء القاض فليان يردّه على بائعه الاول وان
قبله بغير قضاء القاض فليس له ان يردّه على بائعه الاول ومن
اشترى عبدا او شرط البائع البراءة من كل عيب فليس له
ان يردّه بعيب وان لم يسم جملة العيوب ولم يعدها

رجع بقصا زنا الموت
فلا زلزال ينهض الموت
ولا امتناع يحل الموت
ويبان ان الملك في
الارض باعيا والموت في
السموات ليس باعيا
وانتهت المسئلة
التي هي في الموت
لا يتحقق فانه
الموت بالملك
الرد وفيه هو الشئ
ما ليس من فعله وهو
الموت فيرجع بالقصا
ان
دفع اللصود في ان
اذا صغر الثوب
الصغير

باب خيار العيب

جعل في الامتحان
 كان العتق افعاء الملك
 الى قافله لان
 اصل محله الملك واما يثبت
 الملك موثقا الى العتق فان
 العتق انما فضاء كالموت وهذا
 اي ارجو بيقض العتق عند
 لا يثبت لان الشيء يتفرق راي
 يكامل باثباته ولا ترى يثبت
 الملك بالعتق والكل من اثار
 ياتي والود متعارف والتدبير
 لا يستلزم عزلة وهذا اذا
 اعتقه حيانا اما اذا
 مال وكنه

[illegible][illegible]

جديدين في حق
 الثالث وان كان
 منحا في حقهما اي في
 حق المستأجرين
 والاولى البائع
 الاول ثانيا
 ولا نه دخل في
 ملكه بدضا
 التقدير الضوري
 في مسائل القدر

فصل في قول البيهقي
في البيع فاسد
بأنه لا يخلو من
الفساد والفساد
هو ما يفسد به
الشيء من غير
أن يفسد به
الشيء نفسه
فإن كان
الفساد
مؤثرا
في
الشيء
فإنه
فساد
بالحق
وإن كان
غير مؤثرا
فإنه
فساد
بالمعنى
فإنه
فساد
بالمعنى
فإنه
فساد
بالمعنى

باب البيع الفاسد

أذا كان أحد العوضين أو كلاهما فاسدا فالبيع فاسد كالبيع بالملية
أو بالدم أو بالخمر أو بالخنزير وكذلك إذا كان المبيع غير مملوك كالحر
وبيع أم الولد وأم المدة والمكاتب فاسد ولا يجوز بيع السمك في الماء
قبل أن يصطاده ولا بيع الطائر في الهواء ولا يجوز بيع الحبل في البطن
ولا النتاج ولا الصوف على ظهر الغنم ولا بيع اللبن في الضرع ولا يجوز
بيع ذراع من ثوب ولا بيع جبل من سفوف ضرب القانس ولا بيع المزابنة
وهو بيع الثمر على النخل بخرصة ثمرا ولا يجوز البيع بالقاء كالحمل والملازمة
ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين ومن باع عبدا على أن يعتقه أمشتر
أويل بره أو يكاتبه أو باع أمة على أن يستولدها فالبيع فاسد

فصل في قول البيهقي
في البيع فاسد
بأنه لا يخلو من
الفساد والفساد
هو ما يفسد به
الشيء من غير
أن يفسد به
الشيء نفسه
فإن كان
الفساد
مؤثرا
في
الشيء
فإنه
فساد
بالحق
وإن كان
غير مؤثرا
فإنه
فساد
بالمعنى
فإنه
فساد
بالمعنى
فإنه
فساد
بالمعنى

فصل في قول البيهقي
في البيع فاسد
بأنه لا يخلو من
الفساد والفساد
هو ما يفسد به
الشيء من غير
أن يفسد به
الشيء نفسه
فإن كان
الفساد
مؤثرا
في
الشيء
فإنه
فساد
بالحق
وإن كان
غير مؤثرا
فإنه
فساد
بالمعنى
فإنه
فساد
بالمعنى

باب البيع الفاسد

فصل في قول البيهقي
في البيع فاسد
بأنه لا يخلو من
الفساد والفساد
هو ما يفسد به
الشيء من غير
أن يفسد به
الشيء نفسه
فإن كان
الفساد
مؤثرا
في
الشيء
فإنه
فساد
بالحق
وإن كان
غير مؤثرا
فإنه
فساد
بالمعنى
فإنه
فساد
بالمعنى

فصل في قول البيهقي
في البيع فاسد
بأنه لا يخلو من
الفساد والفساد
هو ما يفسد به
الشيء من غير
أن يفسد به
الشيء نفسه
فإن كان
الفساد
مؤثرا
في
الشيء
فإنه
فساد
بالحق
وإن كان
غير مؤثرا
فإنه
فساد
بالمعنى
فإنه
فساد
بالمعنى

فصل في قول البيهقي
في البيع فاسد
بأنه لا يخلو من
الفساد والفساد
هو ما يفسد به
الشيء من غير
أن يفسد به
الشيء نفسه
فإن كان
الفساد
مؤثرا
في
الشيء
فإنه
فساد
بالحق
وإن كان
غير مؤثرا
فإنه
فساد
بالمعنى
فإنه
فساد
بالمعنى

فصل في قول البيهقي
في البيع فاسد
بأنه لا يخلو من
الفساد والفساد
هو ما يفسد به
الشيء من غير
أن يفسد به
الشيء نفسه
فإن كان
الفساد
مؤثرا
في
الشيء
فإنه
فساد
بالحق
وإن كان
غير مؤثرا
فإنه
فساد
بالمعنى
فإنه
فساد
بالمعنى

فصل في قول البيهقي
في البيع فاسد
بأنه لا يخلو من
الفساد والفساد
هو ما يفسد به
الشيء من غير
أن يفسد به
الشيء نفسه
فإن كان
الفساد
مؤثرا
في
الشيء
فإنه
فساد
بالحق
وإن كان
غير مؤثرا
فإنه
فساد
بالمعنى
فإنه
فساد
بالمعنى

قوله الكل
قوله وتولية البعض
اشترى ان كانا في بيعهما
ان قوله الاول انما
ملكه بالعقد الاول
الاول انما ملكه
صلحوا لا اذ ملكه
الوكيل صلحوا
التي صلحوا
اي بغيره
هولك بغيره
غيره من قوله
قوله في قوله
انما كان المتعاقبان

قوله الكل
قوله وتولية البعض
اشترى ان كانا في بيعهما
ان قوله الاول انما
ملكه بالعقد الاول
الاول انما ملكه
صلحوا لا اذ ملكه
الوكيل صلحوا
التي صلحوا
اي بغيره
هولك بغيره
غيره من قوله
قوله في قوله
انما كان المتعاقبان

قوله الكل
قوله وتولية البعض
اشترى ان كانا في بيعهما
ان قوله الاول انما
ملكه بالعقد الاول
الاول انما ملكه
صلحوا لا اذ ملكه
الوكيل صلحوا
التي صلحوا
اي بغيره
هولك بغيره
غيره من قوله
قوله في قوله
انما كان المتعاقبان

كبيراً والآخر صغيراً فان فرق بينهما كره ذلك وجاز البيع وان
كانا كبيرين فلا بأس بالتفريق بينهما

باب الاقالة

الاقالة جائزة في البيع للبائع والمشتري بمثل الثمن الاول فان شرط
الكثر منه او اقل منه فالشرط باطل ويروى بمثل الثمن الاول في حق المتعاقدين
بيع جمل الحق غيرها في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا لا يمنع صحة
الاقالة وهذا لا يمنع صحة وان هلك بعض المبيع جازت الاقالة في باقيه

باب المراجعة والتولية

المراجعة نقل فاعلمك بالعقد الاول بالثمن الاول مع زيادة ربح والتولية
نقل فاعلمك بالعقد الاول بالثمن الاول من غير زيادة ربح ولا تصح
المراجعة والتولية حتى يكون العوض ماله مثل ويجوز ان يضيف
الى راس المال جرة القصار والصباغ والطراز والقتل اجرة حمل لطحا

باب
الاقالة وباب المراجعة
والتولية

قوله الكل
قوله وتولية البعض
اشترى ان كانا في بيعهما
ان قوله الاول انما
ملكه بالعقد الاول
الاول انما ملكه
صلحوا لا اذ ملكه
الوكيل صلحوا
التي صلحوا
اي بغيره
هولك بغيره
غيره من قوله
قوله في قوله
انما كان المتعاقبان

قوله الكل
قوله وتولية البعض
اشترى ان كانا في بيعهما
ان قوله الاول انما
ملكه بالعقد الاول
الاول انما ملكه
صلحوا لا اذ ملكه
الوكيل صلحوا
التي صلحوا
اي بغيره
هولك بغيره
غيره من قوله
قوله في قوله
انما كان المتعاقبان

قوله الكل
قوله وتولية البعض
اشترى ان كانا في بيعهما
ان قوله الاول انما
ملكه بالعقد الاول
الاول انما ملكه
صلحوا لا اذ ملكه
الوكيل صلحوا
التي صلحوا
اي بغيره
هولك بغيره
غيره من قوله
قوله في قوله
انما كان المتعاقبان

قوله الكل
قوله وتولية البعض
اشترى ان كانا في بيعهما
ان قوله الاول انما
ملكه بالعقد الاول
الاول انما ملكه
صلحوا لا اذ ملكه
الوكيل صلحوا
التي صلحوا
اي بغيره
هولك بغيره
غيره من قوله
قوله في قوله
انما كان المتعاقبان

قوله الكل
قوله وتولية البعض
اشترى ان كانا في بيعهما
ان قوله الاول انما
ملكه بالعقد الاول
الاول انما ملكه
صلحوا لا اذ ملكه
الوكيل صلحوا
التي صلحوا
اي بغيره
هولك بغيره
غيره من قوله
قوله في قوله
انما كان المتعاقبان

حال اذا تجله صاحبه صار موجلا الا القرض فان تأجيله لا يصح

في التولية كذا في الجوهرة
فان شاء الله تعالى
في التولية كذا في الجوهرة
فان شاء الله تعالى

[illegible][illegible]

بالتولية
صيغة اسم الفاعل
المالك سواء كان انفسه
لا يتعين كالنقداء وما يتعين
لا للمالك الموزون حتى
كولاء البلد هم ارباب
الحمل على جازان ما خذ بل
شيئا كن في العناية
قوله جميع ذلك المنزلة
عليه المنزلة فان البائع
ان يجبل لمبيع كالمبيد
المنزلة وانما يد عليه الثمن
اذا كان الثمن حال ولا يسب
لشترى ان يمنع الزيادة
بجل ذلك لا

المراجعة والتولية

صيفت اسم الفاعل
المالك سواء كان الثمن
لا يتعين كالنقد أو مما يتعين
كالملك الموروث حتى
كوبل أو البديلهم أو بغير
الحمل على جازان كالحمل
شيئا كن في الغاية
قول جميع ذلك المعنى
عليه المزدى فان البائع
ان يبيع لم يبيع كمن
المزدى والنزدي عليه كمن
اذا كان الثمن حال ولا يبيع
لأنه يرى ان منعه الزيادة
يجل ذلك لا يها

مفاد لا مقدار له ولا ينضب بالصفة ويتفاوت بالمتوالي والسن النوع وشدة العدل والمصلحة في عين العدل والمصلحة في عين العدل والمصلحة في عين العدل

السلام جائز في المكيلات والموزونات والمعدلات التي لا تتفاوت
 كالجز والبيض والمذروعات ولا يجوز السلم في الحيوان لا في طرافه
 ولا في الجلود ولا في الحطب حزوا ولا في الرطبة حزوا ولا يجوز السلم
 حتى يكون المسلم فيه موجودا من حين العقد الى حين المحل ولا يصح السلم
 الا موحدا ولا يجوز الا باجل معلوم ولا يجوز السلم بمكيل اخرج بعينه ولا
 بن راع رجل بعينه ولا في طعام قرية بعينه ولا في ثمر نخلة بعينه ولا يصح السلم
 عند ابي حنيفة رحمه الله الا بسبع شرايط تذكر في العقد جنس معلوم ونوع
 معلوم وصفة معلومة ومقدار معلوم واجل معلوم ومعرفة مقلد
 رأس المال اذا كان ما يتعلق العقد على مقلد ره كالمكيل الموزون والمعدل
 وتسمية المكان الذي يوفيه فيما اذا كان له حمل مؤونة وقال ابو يوسف
 ومحمد رحمه الله لا يحتاج الى تسمية راس المال اذا كان معين ولا الى مكان التسليم
 ويسلم في موضع العقد ولا يصح السلم حتى يقبض راس المال قبل ان يفارق

وهذا ايضا في بني
 لا يخفى ان العبد
 لا يملك يفسد وان سار
 وصفة متعلقان والعقل والخلق
 قوله لا في الجلود ولا في الحطب
 ونفسه بالصفة ولا يجوز السلم
 في الرطبة حزوا ولا في الحطب
 في الحطب حزوا ولا في الحطب
 في الحطب حزوا ولا في الحطب
 في الحطب حزوا ولا في الحطب
 في الحطب حزوا ولا في الحطب

التي لا تتفاوت
 بغير آفة فلا يقل
 السلم في الحيوان
 عليه السلام في الحيوان
 سلم عن سلم جازع
 سلم عن سلم جازع
 سلم عن سلم جازع
 سلم عن سلم جازع
 سلم عن سلم جازع
 سلم عن سلم جازع

باب السلم

وهذا ايضا في بني
 لا يخفى ان العبد
 لا يملك يفسد وان سار
 وصفة متعلقان والعقل والخلق
 قوله لا في الجلود ولا في الحطب
 ونفسه بالصفة ولا يجوز السلم
 في الرطبة حزوا ولا في الحطب
 في الحطب حزوا ولا في الحطب
 في الحطب حزوا ولا في الحطب
 في الحطب حزوا ولا في الحطب
 في الحطب حزوا ولا في الحطب

التي لا تتفاوت
 بغير آفة فلا يقل
 السلم في الحيوان
 عليه السلام في الحيوان
 سلم عن سلم جازع
 سلم عن سلم جازع
 سلم عن سلم جازع
 سلم عن سلم جازع
 سلم عن سلم جازع
 سلم عن سلم جازع

من السلم في الحيوان
 عليه السلام في الحيوان
 سلم عن سلم جازع
 سلم عن سلم جازع
 سلم عن سلم جازع
 سلم عن سلم جازع
 سلم عن سلم جازع
 سلم عن سلم جازع

وهذا ايضا في بني
 لا يخفى ان العبد
 لا يملك يفسد وان سار
 وصفة متعلقان والعقل والخلق
 قوله لا في الجلود ولا في الحطب
 ونفسه بالصفة ولا يجوز السلم
 في الرطبة حزوا ولا في الحطب
 في الحطب حزوا ولا في الحطب
 في الحطب حزوا ولا في الحطب
 في الحطب حزوا ولا في الحطب

التي لا تتفاوت
 بغير آفة فلا يقل
 السلم في الحيوان
 عليه السلام في الحيوان
 سلم عن سلم جازع
 سلم عن سلم جازع
 سلم عن سلم جازع
 سلم عن سلم جازع
 سلم عن سلم جازع
 سلم عن سلم جازع

لا يجوز التصرف في راس الماك لا في مسلم فيه قبل القبض ولا يجوز الشركة
 لا التولية في مسلم فيه قبل قبضه ويصح السلم في الثياب في اسمي
 لحوار وعرضه ورقعة ولا يجوز السلم في الجواهر ولا في الخبز ولا راس السلم
 قال للابن والاجراذا سمى طلبنا معلوما وكل ما يمكن ضبط صفته ومعرفة
 مقدارها جاز السلم فيه ولا يمكن ضبط صفته ومعرفة مقدارها
 ويجوز السلم فيه ويجوز بيع الكلب والقط والسباع ولا يجوز بيع الخمر
 والخنزير ولا يجوز بيع دود القمل الا ان يكون مع القمل ولا النحل الا مع
 الكورات واهل الذمة في البياعات كالمسلمين الا في الخمر والخنزير خاصة
 ان عقدهم على الخمر كعقد المسلم على لعصير وعقدهم على الخنزير كعقد المسلم على الشاة

باب الصرف

الصرف هو البيع اذا كان كل واحد من عوضيه من الجنس الاثمان
 فان باع فضة بفضة او ذهبا بذهب لم يجز الا مثلا بمثل وان اختلفا
 في الجودة والصياغة ولا بد من قبض العوضين قبل الافتراق واذا
 باع الذهب بالفضة جاز التفاضل ووجب التقابض وان
 افتراقا في الصرف قبل قبض العوضين او احدهما بطل العقد ولا يجوز
 التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه ويجوز بيع الذهب بالفضة حاضرة
 ومن باع سيفا حيا بمائة درهم وحلته خمسون درهما فرفع

ان قوله لا يجوز السلم في الجواهر ولا في الخبز ولا راس السلم
 لا ينافي ما في المتن من ان السلم في الثياب في اسمي
 لان الثياب في اسمي لا ينافي ما في المتن من ان السلم في الثياب في اسمي
 لان الثياب في اسمي لا ينافي ما في المتن من ان السلم في الثياب في اسمي

باب الصرف

الصرف هو البيع اذا كان كل واحد من عوضيه من الجنس الاثمان
 فان باع فضة بفضة او ذهبا بذهب لم يجز الا مثلا بمثل وان اختلفا
 في الجودة والصياغة ولا بد من قبض العوضين قبل الافتراق واذا
 باع الذهب بالفضة جاز التفاضل ووجب التقابض وان
 افتراقا في الصرف قبل قبض العوضين او احدهما بطل العقد ولا يجوز
 التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه ويجوز بيع الذهب بالفضة حاضرة
 ومن باع سيفا حيا بمائة درهم وحلته خمسون درهما فرفع

بالقولين
 لا ينافي ما في المتن من ان السلم في الثياب في اسمي
 لان الثياب في اسمي لا ينافي ما في المتن من ان السلم في الثياب في اسمي
 لان الثياب في اسمي لا ينافي ما في المتن من ان السلم في الثياب في اسمي

ان قوله لا يجوز السلم في الجواهر ولا في الخبز ولا راس السلم
 لا ينافي ما في المتن من ان السلم في الثياب في اسمي
 لان الثياب في اسمي لا ينافي ما في المتن من ان السلم في الثياب في اسمي

[illegible]

والاعيان المضمومة بانفسها
ورهن فاسد كالرهن بالامانات
ورهن باطل كالرهن بها وبالبدل
والاعيان المضمومة بغيرها
فالصحيح والفاسد يتعلقان بالبيع
المتكامل كما يتعلقان بالاحتفاظ
والفاسد والباطل لا يتعلقان
فكان كالبيع بالميتة والباطل
فانه ينفك عن البيع
الرهن بغير ان حكمه
وقال في الاستيفاء وهذا
الرهن الاستيفاء عن هذا
الاستيفاء

وَأَمَّا أَغْنِيَهُ
رَضِيَ الرَّامَن
لَا نَ لَهُ
فِيهِ خَفِ
الْمَلِكُ فَلَا
يَقْبِضُ لَ
بِدُضَاهُ
فَأَمَّهُمْ
٥٩
قَوْلُهُ
وَلَيْسَ
لِلْمُتَمَنِّ
وَالْمُتَمَنِّ

اغدا كما
تخلق الحق
خوالا عين
فان حفظ
بملا و
امانة و
تخلق حق
المدن
استيقا
فلا عملك
احد هذا
ابدا الحق
الآخر

[illegible][illegible]

استيفاء لعلامة ولا يشترط
الحياتية والآن كورت
مسدود والآن
المجانسة ثا بنة
فلا المالية فتحقق
لا استيفاء من حيث
المال وهو المضمون
كذا في الهداية
فولجوا في التفتيش
من تحقق المرام
فالمكان يستوجب
نفسه

قوله ولا يجوز تصرف الصغير في ماله الا باذن سيده ولا يجوز تصرف المجنون في ماله الا باذن سيده ولا يجوز تصرف العبد في ماله الا باذن سيده ولا يجوز تصرف المملوك في ماله الا باذن سيده ولا يجوز تصرف الزوج في ماله الا باذن زوجته ولا يجوز تصرف الوكيل في ماله الا باذن موكله ولا يجوز تصرف الحاكم في ماله الا باذن من اقره ولا يجوز تصرف الحاكم في ماله الا باذن من اقره ولا يجوز تصرف الحاكم في ماله الا باذن من اقره ولا يجوز تصرف الحاكم في ماله الا باذن من اقره

الاسباب الموجبة للحجر ثلاثة الصغر والرق والجنون ولا يجوز تصرف
 الصغير الا باذن وليه ولا يجوز تصرف العبد الا باذن سيده ولا يجوز
 تصرف المجنون المخلوب على عقله بحال ومن باع من هؤلاء شيئا
 او اشتراه وهو يعقل البيع ويقصد فالولي بالحجر ان شاء احب اه
 اذا كان فيه مصلحة وان شاء فسخه فهذه المعاني الثلاثة تتوجب
 الحجر في الاقوال دون الافعال واما الصبي والمجنون لا تصرف عقوده
 ولا اقرارها ولا يقع طلاقها ولا اعتاقها فان اتلفا شيئا لم يمس
 ضمانه واما العبد فاقواله نافذة في حق نفسه غير نافذة في حق مولاه
 فان اقر بماله لزمه بعزل الحرية ولم يلزمه في الحال وان اقر بحال وقصا
 لزمه في الحال وينفذ طلاقه ولا يقع طلاق مولاه على امراته وقا
 له ابو حنيفة رحمه الله لا يحجر على السفيف اذا كان عاقلا بالغ حرا وتصرف
 في ماله جائزا وان كان مبيد او مفسد يتلف ماله في مكاله غرض ل
 فيه ولا مصلحة مثل ان يتلفه في البحر ويحرق في النار الا انه قال
 اذا بلغ الغلام غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمسا وعشرين
 سنة وان تصرف فيه قبل ذلك نفد تصرفه فاذا بلغ خمسا وعشرين
 سنة سلم اليه ماله وان لم يونس منه الرشيد وقال ابو يوسف
 ومحمد رحمهما الله يحجر على سفيف ولو منع من التصرف في ماله

قوله لا يجوز تصرف الصغير في ماله الا باذن سيده ولا يجوز تصرف المجنون في ماله الا باذن سيده ولا يجوز تصرف العبد في ماله الا باذن سيده ولا يجوز تصرف المملوك في ماله الا باذن سيده ولا يجوز تصرف الزوج في ماله الا باذن زوجته ولا يجوز تصرف الوكيل في ماله الا باذن موكله ولا يجوز تصرف الحاكم في ماله الا باذن من اقره ولا يجوز تصرف الحاكم في ماله الا باذن من اقره ولا يجوز تصرف الحاكم في ماله الا باذن من اقره ولا يجوز تصرف الحاكم في ماله الا باذن من اقره

كتاب الحجر

قوله لا يجوز تصرف الصغير في ماله الا باذن سيده ولا يجوز تصرف المجنون في ماله الا باذن سيده ولا يجوز تصرف العبد في ماله الا باذن سيده ولا يجوز تصرف المملوك في ماله الا باذن سيده ولا يجوز تصرف الزوج في ماله الا باذن زوجته ولا يجوز تصرف الوكيل في ماله الا باذن موكله ولا يجوز تصرف الحاكم في ماله الا باذن من اقره ولا يجوز تصرف الحاكم في ماله الا باذن من اقره ولا يجوز تصرف الحاكم في ماله الا باذن من اقره ولا يجوز تصرف الحاكم في ماله الا باذن من اقره

فان باع لم ينفذ بيعه في ماله وان كان فيه مصلحة اجازة الحاكم

وان اعتق عبدا نفذ عتقه وكان على العبد ان يسع في قيمته و

ان تزوج امله جاز نكاحه فان سعى لها مهر اجاز منه مقلد مهر مثلها

وبطل لفضل وقال ارحمها الله فيمن بلغ غير شيد لا يدفع اليه ماله

ابل حتى يونس منه الرشد ولا يجوز تصرفه فيه وتخرج الزكوة

من مال لسفيه وينفق على اولاده وزوجته ومن يجب نفقته

عليه من ذوى الارحام فان اراد حجة الاسلام لم يمنع منها

ولا يسلم القاض النفقة اليه ولكن يسلمها الى ثقة من الحج ينفقها

الحخير جاز ذلك من ثلث ماله وبلوغ الغلام بالاحتلام والانزال

والاحبال اذا وطئ فان لم يوجد ذلك فحتى يتم له ثمان عشرة سنة

عند ابى حنيفة رحمه الله وبلوغ الجارية بالحيز والاحتلام والحبل

فان لم يوجد فحتى يتم لها سبعة عشر سنة وقال ابو يوسف ومحمد

رحمهما الله اذا تم للغلام والجارية خمسة عشر سنة فقد بلغن

اذا ادهق الغلام والجارية فاشكل امرها في لبلوغ فقال قد بلغنا

فأقول قولهما واحكامهما احكام البالغين وقال ابو حنيفة رحمه الله

لا احجر في الدين على المفلس اذا وجبت الديون على رجل مفلس

لان في الجواهر اهله لا يجوز له دفع ضيقه من ماله لان في المهر

عشر

ان قول الحاكم ان من دفع ماله لغيره فانه ينفذ بيعه في ماله وان كان فيه مصلحة اجازة الحاكم

ان العبد ان ينفذ بيعه في ماله وان كان فيه مصلحة اجازة الحاكم

ان العبد ان ينفذ بيعه في ماله وان كان فيه مصلحة اجازة الحاكم

كتاب الحجر

الماء بالبحر
وحي الماء ودرى الثور
وحي البئر فان يمنع من التصرف
فيه لان هذا لا يقع النية
وهو من توابع الكسوة عادة
فلا بد من كذا او تيسير
الكتاب في قوله ان لا يجازى
الكتاب في قوله ان لا يجازى
الكتاب في قوله ان لا يجازى
الكتاب في قوله ان لا يجازى

الماء بالبحر
وحي الماء ودرى الثور
وحي البئر فان يمنع من التصرف
فيه لان هذا لا يقع النية
وهو من توابع الكسوة عادة
فلا بد من كذا او تيسير
الكتاب في قوله ان لا يجازى
الكتاب في قوله ان لا يجازى
الكتاب في قوله ان لا يجازى
الكتاب في قوله ان لا يجازى

الماء بالبحر
وحي الماء ودرى الثور
وحي البئر فان يمنع من التصرف
فيه لان هذا لا يقع النية
وهو من توابع الكسوة عادة
فلا بد من كذا او تيسير
الكتاب في قوله ان لا يجازى
الكتاب في قوله ان لا يجازى
الكتاب في قوله ان لا يجازى
الكتاب في قوله ان لا يجازى

الاجارة عقد على المنافع بعوض ولا تصح حتى تكون المنافع معلومة
عن بيع الاعيان ١٢
احترز به عن العارية ١٣
والاجرة معلومة وما جازان يكون ثمنها في البيع جازان يكون اجرة في
الاجارة والمنافع تارة تصير معلومة بالمدّة كاستيجار الدور للسكنى
والارضين للزراعة فيصح العقد على مدة معلومة اى مدّة كانت
وتارة تصير معلومة بالعمل والتسمية كمن استاجر رجلا على صبح
ثوب او خياطة ثوب او استاجر دابة ليحمل عليها مقدارا معلوما
الى موضع معلوم او يركبها مسافة معلومة وتارة تصير معلومة
بالتعيين والاشارة كمن استاجر رجلا لينقل هذا الطعام الى موضع
معلوم ويجوز استيجار الدور والحوانيت للسكنى وان لم يبيّن ما يعمل
فيها وله ان يعمل كل شئ الا الخلدّة والقصارة والطن ويجوز استيجار
الاراضى للزراعة وللمستاجر الشرب والطريق وان لم يشترط ولا يصح
العقد حتى يسمّى ما يزرع فيها او يقول على ان يزرع فيها ما يشاء
اى عقلا استيجار الارض للزراعة ١٢

كتاب الاجارة

الماء بالبحر
وحي الماء ودرى الثور
وحي البئر فان يمنع من التصرف
فيه لان هذا لا يقع النية
وهو من توابع الكسوة عادة
فلا بد من كذا او تيسير
الكتاب في قوله ان لا يجازى
الكتاب في قوله ان لا يجازى
الكتاب في قوله ان لا يجازى
الكتاب في قوله ان لا يجازى

الماء بالبحر
وحي الماء ودرى الثور
وحي البئر فان يمنع من التصرف
فيه لان هذا لا يقع النية
وهو من توابع الكسوة عادة
فلا بد من كذا او تيسير
الكتاب في قوله ان لا يجازى
الكتاب في قوله ان لا يجازى
الكتاب في قوله ان لا يجازى
الكتاب في قوله ان لا يجازى

الماء بالبحر
وحي الماء ودرى الثور
وحي البئر فان يمنع من التصرف
فيه لان هذا لا يقع النية
وهو من توابع الكسوة عادة
فلا بد من كذا او تيسير
الكتاب في قوله ان لا يجازى
الكتاب في قوله ان لا يجازى
الكتاب في قوله ان لا يجازى
الكتاب في قوله ان لا يجازى

الماء بالبحر
وحي الماء ودرى الثور
وحي البئر فان يمنع من التصرف
فيه لان هذا لا يقع النية
وهو من توابع الكسوة عادة
فلا بد من كذا او تيسير
الكتاب في قوله ان لا يجازى
الكتاب في قوله ان لا يجازى
الكتاب في قوله ان لا يجازى
الكتاب في قوله ان لا يجازى

الماء بالبحر
وحي الماء ودرى الثور
وحي البئر فان يمنع من التصرف
فيه لان هذا لا يقع النية
وهو من توابع الكسوة عادة
فلا بد من كذا او تيسير
الكتاب في قوله ان لا يجازى
الكتاب في قوله ان لا يجازى
الكتاب في قوله ان لا يجازى
الكتاب في قوله ان لا يجازى

قوله في البيت
لأن الشفيع لا يغفل بعد
ثبوت السبع ثبوتها بالحق كذا أو العبد الذي
من قول من الوجه الذي ذكره أي من الوجه الذي
بالسبع الذي ذكره في ذكره وهو الخلقة في بعض المسامع أو في
ان يكون العبد في ذكره وهو الخلقة في بعض المسامع أو في
بالسبع الذي ذكره في ذكره وهو الخلقة في بعض المسامع أو في
من قول من الوجه الذي ذكره أي من الوجه الذي
بالسبع الذي ذكره في ذكره وهو الخلقة في بعض المسامع أو في
ان يكون العبد في ذكره وهو الخلقة في بعض المسامع أو في
بالسبع الذي ذكره في ذكره وهو الخلقة في بعض المسامع أو في

[illegible]

كتاب الشفعة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
لو صبرنا على الشكر
لو صبرنا على الشكر
لو صبرنا على الشكر

فقد على
دفع آلاف هذا الملقى
الحجوة وفي هذا الملقى
اناسكم استكثروا التمسوا فانهم
الافضل من ذلك بطل تسليم قال
في الثانية كان قال سلمتان كان
التمن الفافا التسليم مشط
يقع باقلاء شطط منجلا ف
افاظهوا كثروا الفافا مستكثروا
الافافا كثروا استكثروا
فكان التسليم صحيحا لان الانسان
قول لا الشفقة ولا زيد ولا يصح
قل لا يصح له عجا ولا زيد ولا يصح
او رد عمر فانما سلم من يرضى
او يرضى من ذلك التسليم

[illegible]

قوله في الزيادة
ان في اعتبار الزيادة ضوابط
الشفيع لا يتفق الاخذ بما دونها اي ما لا يختل
دون الزيادة بخلاف الشفيع حتى كان له ان ياخذها بالثمن الاول
من الثمن الاول لم يلزم الشفيع قوله على رؤوسهم الخ وقال
كنا في الاول تارة على مقادير الانصبا وهو تدريس
الثمن الاول تارة على مقادير الانصبا وهو تدريس
الثمن الاول تارة على مقادير الانصبا وهو تدريس

[illegible]

من بين ما وقع عليه
المستدري فاقضه
وهو ما اذا قبضه
على المستدري بلا اجراء
في وجه تكون العينة
المستدري على ثلثة اوجه
اقول هذه
عليه كذا في الجوهرة
عليه كذا في الشفوعة
ويكون العينة الى
الويل يسم الى العينة
ان ياخذها من
في الكثرة والتفيع
العلامة العينية في
بمنزلة السيف كذا قال
على بئله كان اويل
الاشهاد اصابه
لذا في الجوهرة
فالتفتنا التفتدون

لأنه لا قال
فمن في حقها
بمعنى حق
الشئ في حق
البيع ومباذ
الان بالمال
بالاوضاع
او تقايلا قال
في الكرخي
سواء تقايلا
فان القفص
او بعد فان
للمشيع

لأنه لا قال
فمن في حقها
بمعنى حق
الشئ في حق
البيع ومباذ
الان بالمال
بالاوضاع
او تقايلا قال
في الكرخي
سواء تقايلا
فان القفص
او بعد فان
للمشيع

لأنه لا قال
فمن في حقها
بمعنى حق
الشئ في حق
البيع ومباذ
الان بالمال
بالاوضاع
او تقايلا قال
في الكرخي
سواء تقايلا
فان القفص
او بعد فان
للمشيع

كتاب الشفعة

لأنه لا قال
فمن في حقها
بمعنى حق
الشئ في حق
البيع ومباذ
الان بالمال
بالاوضاع
او تقايلا قال
في الكرخي
سواء تقايلا
فان القفص
او بعد فان
للمشيع

لأنه لا قال
فمن في حقها
بمعنى حق
الشئ في حق
البيع ومباذ
الان بالمال
بالاوضاع
او تقايلا قال
في الكرخي
سواء تقايلا
فان القفص
او بعد فان
للمشيع

واذا بنة المشتري وغرس ثم نقض للمشيع بالشفعة فهو بالخيار ان شاء
أخذها بالثمن وقية البناء والغرس مقلوعين وان شاء كلف المشتري
بقلعه وان أخذها بالشفعة فبني او غرس ثم استحققت رجع بالثمن ولا ي
بقية البناء والغرس واذا أخذت الدار واخرقت بناءها وها او ج
شجر البستان بغير عمل احد فالشفيع بالخيار ان شاء أخذها بجميع الث
وان شاء ترك وان نقض المشتري البناء قيل للمشيع ان شئت فخذ
العروة بحدتها وان شئت فلع وليس له ان يأخذ النقص و
ابتاع ارضا وعلمها ثم أخذها بالشفيع بشمها وان جدد المشتري
سقط عن الشفع حصته واذا قضى للشفيع بالدار ولم يكن رهاقا
خيار الرؤية فان وجد بها عيبا فله ان يردّها به وان كان المشتري
شرط البراءة منه واذا ابتاع بثمن مؤجل فالشفيع بالخيار ان شاء أخذ
بثمن حال وان شاء صبر حتى ينقض الاجل ثم يأخذها واذا قسم الشرا
العقار فلا شفعة لجارهم بالقسم واذا اشترى دارا فسلم الشفع الشرا
ثم ردها المشتري بخيار رؤية او بشرط او بعيب بقضاء قاض فلا شف
للمشيع وان ردها بغير قضاء قاض او تقايلا فللمشيع الشفعة

لأنه لا قال
فمن في حقها
بمعنى حق
الشئ في حق
البيع ومباذ
الان بالمال
بالاوضاع
او تقايلا قال
في الكرخي
سواء تقايلا
فان القفص
او بعد فان
للمشيع

لأنه لا قال
فمن في حقها
بمعنى حق
الشئ في حق
البيع ومباذ
الان بالمال
بالاوضاع
او تقايلا قال
في الكرخي
سواء تقايلا
فان القفص
او بعد فان
للمشيع

لأنه لا قال
فمن في حقها
بمعنى حق
الشئ في حق
البيع ومباذ
الان بالمال
بالاوضاع
او تقايلا قال
في الكرخي
سواء تقايلا
فان القفص
او بعد فان
للمشيع

كتاب الشركة

الشركة على ضربين شركة أملاك وشركة عقود فشركة أملاك العين
 وشركة أملاك الأثرية أو يشترى بها فلا يجوز لأحد هاهنا أن يتصرف في نصيب الآخر إلا
 بإذنه وكل واحد منهما في نصيب صاحبه كالأجنبة والضرب الثاني شركة
 العقود وهي على أربعة أوجه مفادضة وعنان وشركة الصنائع
 وشركة الوجوه فاما شركة المفادضة فهنا يشترك الرجلان في شئ ما
 في مالهما وتصرفهما ودينهما فيجوز بين الحرين المسلمين البالغين العاقلين
 ولا يجوز بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والبالغ ولا بين المسلم والكافر

حسب الشركة كذا في شرح الكثر للعالمية العيني أربعة أو خمسة وجه
 ان يكون المال في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 المال في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا

الوجه كذا في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا

لا يتصور كذا في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا

كتاب الشركة

قوله كذا في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا

قوله كذا في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا

قوله كذا في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا

قوله كذا في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا

قوله كذا في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا
 ان يكون في العقل كذا ان يكون في العقل كذا

بينيما شركة
املاكة ثم يعقد ان
بعد لا عقلا واحدا وكلا
ليكون كل واحد منهما وكلا
عقلا واحد هذا الا انه اذا باع
كل منهما نصفه فالنصف
مال الاخرى صار نصف
كل واحد منهما مضمونا
لكل واحد بالثمن فكان
على الآخر مال مضمون
الرجح حاصل من مال
فليكون العقل صحيحا و
انما هي حيلة في تجويد
العقد بالعرض
قوله دون الكفاية

[illegible][illegible]

في قوله يا ابا عبد الله
فقط غير مضروب
واحد منه الصليب
رجلان اهل مال
يصل للشركة كالمضد
والحيوان وضوء
اراد الشكره فالطريق
فحين يبيع احدهما
نصفه له مشاعا ونصف
مال الاخر مشاعا ايضا
فاذا فعل ذلك
الماضي

قال فان اهلك احد ما
فان ذلك فقات رضا
واي المالكين هلك هلك
من مال مالك فان هلك
في ذلك فقات رضا
في ذلك فقات رضا
في ذلك فقات رضا
في ذلك فقات رضا

في المال ويصح ان يتساوى في المال ويتفاضل في الربح ويجوز ان يعقد هاكل
واحد منهما ببعض ماله دون بعضه او تصيرا لا يابليا ان المفاوضة تصح به ويجوز ان
يشتراكا ومن جهة احد هادنا نير ومن جهة الآخر دراهم وما اشتراه كل واحد منهما
لشركة طوبى بثلثه دون الآخر ويرجع على شريكه بحصته منه اذا هلك مال
الشركة او احد المالكين قبل ان يشتري شيئا بطلت الشركة وان اشترى احدهما
بماله شيئا وهلك مال الآخر قبل الشراء فالمشتري بينهما على ما شرط او يرجع
على شريكه بحصته من ثمنه ويجوز الشركة وان لم يخلط المال

فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال

فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال

فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال

كتاب الشركة

فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال

فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
فان كان لا يخلط المال ويجوز الشركة وان لم يخلط المال

المال مضاربا عليه
يكون الربح للمضارب
ولكن لا يطالبه على
وقال أبو يوسف
لكن في الخمس
للمضارب خمس
مراتب هو في كذا
أمرين فإذا كان
هو غير مراد
فإذا كان
فإذا خالف فهو مضارب
فإذا خالف فهو مضارب
فإذا خالف فهو مضارب
فإذا خالف فهو مضارب

كتاب المضاربة

المضاربة عقد على الشركة في الربح بمال من أحد لشريكين وعمل
من الآخر ولا تصح المضاربة إلا بالمال الذي يتيقن أن الشركة تصح به
ومن شرطها أن يكون الربح بينهما مشاعا لا يستحق أحدهما منه
دراهم مسماة ولا بد أن يكون المال مسلما إلى المضارب ولا يد لرب المال
فيه فإذا أصبحت المضاربة مطلقة جاز للمضارب أن يشتري ويبيع ويسافر
ويضع ويوكل وليس له أن يدفع المال مضاربة إلا أن يأذن له
رب المال في ذلك أو يقول له اعمل برأيك وان حصله رب المال
التصرف في بلد بعينه أو في سلعة بعينه بالمدى مجزله أن يتجاوز عن
ذلك وكذلك أزوت المضاربة مدة بعينها جاز وبطل العقد بمضيه

عليه
التفويض
المطلق ليس
كذا في المضاربة
فإن الوكيل
يملك أن
يؤكل غيبا
فإنه يبيع
ولا إذا
فيل
اعمل

كتاب المضاربة

الذي يبياه في الشركة وهو
أن عند كل من المضاربين
عند كل واحد من المضاربين
مع قوله دراهم مسماة لأن
ذلك يقطع الشكوك بينهما ولا
أي من الشركة كما في عقد الشركة
كأن في المضاربة كما في عقد الشركة
رب المال على رب المال فان شوط
عمل رب المال فسد المضارب
لأنه يمنع خلوص التصرف وهذا
لا يمكن من الوصل فادفعها
مما لا يتيقن مضاربة
شوطا عليها كحديث
بما لا يتيقن مضاربة
كل واحد منها
ان يأخذ مال الصغار
مضاربة فان شوط
عمل الصغار فسد
كذا في المضاربة
لأنه يمنع خلوص التصرف
في الشركة

بما لا يتيقن مضاربة
شوطا عليها كحديث
بما لا يتيقن مضاربة
كل واحد منها
ان يأخذ مال الصغار
مضاربة فان شوط
عمل الصغار فسد
كذا في المضاربة
لأنه يمنع خلوص التصرف
في الشركة

المال مضاربا عليه
يكون الربح للمضارب
ولكن لا يطالبه على
وقال أبو يوسف
لكن في الخمس
للمضارب خمس
مراتب هو في كذا
أمرين فإذا كان
هو غير مراد
فإذا كان
فإذا خالف فهو مضارب
فإذا خالف فهو مضارب
فإذا خالف فهو مضارب
فإذا خالف فهو مضارب

المضاربة لما فرغ من كتاب
المضاربة لما فرغ من كتاب
المضاربة لما فرغ من كتاب
المضاربة لما فرغ من كتاب

المضاربة لما فرغ من كتاب
المضاربة لما فرغ من كتاب
المضاربة لما فرغ من كتاب
المضاربة لما فرغ من كتاب

والسبب في ذلك هو أن
كل الثورين من
القطن والكتان
والصوف والجلود
تسمى بهما أو كذا
لأنها في معتركها
فأما باختلافها
والجمال والجلود
البلدان والجلود
تدور على داركم
تلك تسمية

المؤكل المشتري بالثمن فله ان يمنعها اياه فان دفعه اليه جاز ولم يكن
وكيل ان يطالبه ثانيا ومن وكل رجلا بشراء شئ فلا بد من تسمية
نفسه وصفته ومبلغ ثمنه الا ان يؤكله وكالاته عافة فيقول يتعالي ما رأيت
اذا اشترى الوكيل وقبض المبيع ثم اطلع على عيبه ان يردده بالعيب فادلم
بيعه في يده فان سلمه الى المؤكل لم يردده الا باذنه ويجوز التوكيل
نقل لصرف والسلم فان فارق الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد

[illegible]

واما صفة
 فتقوى اجتنابى وتزنى او
 المراد بالصفة تقوى النور ولولم يذكو
 النور وذكر الثمن فقال استثنى عليه ما كان فقط للجمع
 جاز وهو معنى قوله واجتنبه جميع ثمنه وان كان فقط للجمع
 اجناسا كالباب او ثوبا ورقيق فانه لا تقوى الوكاله وان بين الثمن
 حتى بين النور مع الذكيك وان بين الثمن كان بذلك الثمن يؤخذ من كل
 لا يفي فيه النور مع الذكيك وان بين الثمن كان بذلك الثمن يؤخذ من كل
 او اجتناس مقدرا او الثمن ان كان الاسم جميع الخافعة اجناسا كالصند
 والجارية فانه يعبر بين ان الثمن او النور ان يملكه بثمن يبيع النور معلوما
 يذكو النور فقال كجماله مثل ان يملكه بثمن يبيع النور معلوما
 او اجتناس مقدرا او الثمن ان كان الاسم جميع الخافعة اجناسا كالصند
 الثمن من كل نوع اما ان اوجبه على من يملكه بثمن يبيع النور معلوما
 استثنى ثوبا او مائة او ما قالوا كالباب او ثوبا ورقيق فانه لا تقوى الوكاله وان بين الثمن
 فان اللابية في حقيقة اللغة اسم لما يدب على وجه
 الارض قال الله تعالى ومن في الدواب
 على الله رزقا وفي الدواب
 يطلق على الخيل و
 البغال

كتاب الوكالة

فان من جسد الكفار
وقتها اوله الى ابته ونعم يا بان
قال حمارا ونوع الثوب يا بان
قال هوى اوموى حبار
استحيما لان النبي عليه السلام
اعطى عروة دينارا او امرأة
ان تشترى له شاة فذاك الخبيث
والثمن وسكن عن ذكر الصفة
وان قال اشترى شاة او عبل
ولم يدرك ثمنها ولا منفعة فالوكالة
باطلة وما اشترى الكوكبي
فمن نفسه لو قال اشترى
يا يا عبسوة دراهم لم يجز
فيقول هرايا او ميا

لا من الثوب يقع على الخناس
 مختلفة كالقطن والحرير والكتان
 فلا يصح في ذلك معلوما بقدر
 الثمن كما نفق ليحصل في كل
 اجناس الثياب ما يتقدر بذلك
 الثمن كذا في قوله "وكانه عاقبة الحكمة"
 فوضه كما هو الى رايي في راي
 الوكيل فاي شيء يشتريه يكون
 مثله لا من الثوب يقع على الخناس
 الثوب فله اصل فيه اي في
 ثوب الموالة ان الممالة التي ليس
 فيها في الموالة كانه ماله الوصف
 استحسن ان كان مبنيا
 المستعنة

التوكيد على
 لا تاتي الولاية استقامة
 وفي اعتبار هذا
 الشوط بعد الحج
 وهو مد في شرع
 كذا في الهداية
 لا قوله فله ان
 يوده الخ لان الح
 بالعب من حقوق
 العقل وهي كلها
 اليه ملك الوكيل
 لا قوله لم يوده
 لا تاتي الولاية
 الولاية كان

لا ينبغي ان
الناس في شواكلهم
الا بالاعمال والناظر
لان مطلق الاعمى
بالتعارف وهو لا يبيِّن
المثل او التقدير لان
البيِّن يبيِّن فاحش
لهم من وجه لا اذا
حصل من الرضى كان
مقبولاً من الثالث الا
ان ابا حنيفة يقول
هو كما هو مطلق البيع
وقد اتى ببيع مطلق
لان البيع اسم لبيدائه

والشواكل
عند حنيفة مع اية
الوكيل موثوق فاذا لم يوثق
مصلحة فمصلحة النافع بينه وبين
هو لا مصلحة وقال ابو يوسف
ومحمد بن زياد من مثل القيمة
لا في عبدك ومكانه ان التوكيل
مطلق ولا فمصلحة الاملاك
مباشرة بخلاف العبد لا يبيع من
نفسه لان ما في يد العبد للمولى وكل
المولى الحق في كسبه المكاتب ينقلب
حنيفة بالبيع في قوله مثل القيمة
اشارة الى ان لا يجوز عندها
ايضا في الغيب اليسري

كتاب الوكالة

بالبيع بالبر يوجب
يوجب في البيع بالبر
في قولهم يجوز عقده
معلومه عند اهل
البلد فاما ماله قيمة
معلومه عند اهل
البلد اذا زاد الوكيل
بالثمن على ذلك لا
يوجب له من ثمن الزيادة
لكن غاية ذلك ان
يكون له من ثمن الزيادة
لكن غاية ذلك ان
يكون له من ثمن الزيادة

وغير ذلك قطعاً وان
وان صرح الشوكلي بذلك
ولم يجرى تبعية
لان امره بالبسطة
ومن حكمه الافظ ان
عند ابي خنيفة و
الطلقاً ما اذا قال بعد
بائة او بالفتة تنفص
بالاسماء و الا لا يجوز
بغير يقين

على الكفيل بما
 هو على الأصيل نفساً أو مالاً
 وأهلها من هو أهل للتبرع
 فلا نفد من ماله ولا يجنون
 إلا إذا استدان له وليه
 وأثر أن يكفل المالك عنه
 مظهر يكون إذا نفي الأداء
 كذا في المحيط وأما الذي
 وهو المالك مكفول له المكفول
 عليه هو المدين وكفول
 عنه مبيى الأصيل يضاد
 النفس المالك المكفول مكفول به
 ومن نفقة المطالبة كفيل
 إلى الإجماع وسنده

كتاب الكفالة

كتاب الكفالة
 قوله عليه السلام الزعيم غلام
 وتركها حيا مكتوب التوبة
 الزعامة اولها ملالة او سملها
 نداهة اخوها عن ملالة
 في الد اختيار نقل من الجني
 ثم قوله الضار المكفول به
 المكفول هو الذي ائتم به المكفول
 به فكل من المكفول وان لم
 يصيحه وهو يقدر على الضار
 الزم الحاكم ذلك فان احضر
 فيها ولا حيلة كان الضميمة
 عليه كذا في الجوهري الضميمة
 قوله رواية زعيم في كان
 الزعامة هي

القطاع كفلة وكلفت بعبه
 بغير يتعلل بنفسه بالياء ويعين و
 في القهستانى يتعلل الى لمفعول
 الثاني فالاصل بالياء فالكفول
 به الدين ثم يتعلل بغير الدين
 وبالاو الدائن قال في المصباح
 كلفت بالمال وبالنفس كفلا من
 كلفت وكفولا ايضا وكما من
 بالقبيل وكل بوزيد ساعا من
 الكفالة وكل بوزيد كذا في
 العرب من بالقبيل فرب المختار
 الى المختار وحاشيتهم الى ذمة
 وشوعا فذمة الكفيل الى ذمة
 الاصيل في المطالبة مطلقا بغير
 او يدين او عين
 كقصوب وفي

في القطار
 يغيب تغيباً
 في القهستان
 الثاني
 بالدين
 وباللاد
 كفلت
 بالقتل
 الكفالة
 العرب
 الكفالة
 وشوا
 الاصيل
 او يدين
 في القهستان
 الثاني
 بالدين
 وباللاد
 كفلت
 بالقتل
 الكفالة
 العرب
 الكفالة
 وشوا
 الاصيل
 او يدين

والتعاقب هي الزيادة في العمر
والزيادة في العمر هي الزيادة في
العمر

الكفالة والقبيل الكفيل كذا في المحدثين ١٢٠ قوله لم يبد

[illegible]

والجعل على ابنه نفسه ليس
 بجعل على تلك الكفالة كذا في العناية
 على قوله في مجلس العقد هذا عند
 الى حليفة ومحمد بن الحسن بن يوسف
 لا يقيد ذلك في المجلس بل في غيره
 لا يجازة رضى به جاز وفي بعض
 الفسخ لم يشترط الاجازة عند
 ويجوز من علي جازة ان في
 الكفالة مضمرة التملك هو تملك
 المطالبة من فقومها جميعا اي
 بالاجابة القبول والايضا بشرط
 العقل فلا يتوقف على ما وراء
 الجاهل ان الكفالة عقل يتعلق به
 حتى المكفول كدونه
 على رضا وقوله كالكسبي
 كما في كذا

وكان الصبي
 قال هذا الوثنية أو غيرهم
 لم يجز فكذا لا يجز هذا كذا في
 الكفاية في قوله أو غيرهم
 من أن كل واحد منهما في
 النصف أصيل في النصف
 كفي لا معا وقد بينا عليه
 بجملته لا حالة وبحق الكفاية
 لأن كل واحد من الثمان مطالب
 ثم هو باع الأول فبيع عن
 الأول من الزيادة كما معاودة
 فبيع عن الكفاية لا يوقع
 في النصف عن صاحبه فبيع
 عليه صاحبها أن يبيع
 كتاب
 أو يفتش كما في قوله
 في قوله أو يفتش
 كان على رجل الف درهم مثلا
 ففعل عنه اثنان كل منهما
 جميعا على الكفاية ثم كفل كل
 منهما عن صاحبه على الكفاية
 بالكفاية أن الكفاية بالكفاية
 جائزة فإذ وكل منهما رجع
 بنصفه على شريكه قبل
 كان المولى أو غيره
 الكفاية فلا ربح
 من الكفاية ولا ربح
 بالبطالة ثم

[illegible]

استثناء من قوله لا يسأل العبد الله في
السؤال العقلي تطعن بقول
جواب لا يستحسن
الفي جواب القياس
منه المسئلة أيضا
الطالب غير حاضر
في الامتحان

Marfat.com

۱۰۰

١٢٠

بالخصومة ورد العوض وان استحق بعض ذلك حصته ورجع
 بالخصومة فيه وان ادعى حقا في دار ولم يبينه فصول من ذلك
 على شيء ثم استحق بعض الدار لم ير شيئا من العوض الصلح جائز
 من دعوى الاموال والمنافع وجناية العمد والخطا ولا يجوز
 من دعوى حد واذا ادعى رجل على امرأة نكاحا وهي تجحد
 فصالحته على مال بدن لته حتى يترك الدعوى جاز وكان في
 معنى الخلع واذا ادعت امرأة نكاحا على رجل فصالحته على مال بدن له لم يجز واذا ادعى
 على رجل انه عبد فصالحه على مال عطاءه جاز وكان في حق المدعى في معنى العتق على مال
 وكل شيء وقع عليه الصلح وهو مستحق بعقد المد اينة لم يحصل على
 المعاوضة وانما يحل على انه استوفى بعض حقه واسقط باقيه
 كسره على رجل الف درهم جيا دفصالحه على خمسمائة زيوف
 جاز وصار كانه ابراه عن بعض حقه ولو صالحه على الف مؤجلة
 جاز وكانه اجل نفس الحق ولو صالحه على دنانير الى شهر لم يجز

قوله في الدعوى
 العوض لا يكون الا في الخصومة
 على ما يدل الاستحقاق تبين ان الخصومة
 فاذ اظهر الاستحقاق تبين ان الخصومة
 فاذ اظهر الاستحقاق تبين ان الخصومة
 فاذ اظهر الاستحقاق تبين ان الخصومة

قوله في الدعوى
 العوض لا يكون الا في الخصومة
 على ما يدل الاستحقاق تبين ان الخصومة
 فاذ اظهر الاستحقاق تبين ان الخصومة
 فاذ اظهر الاستحقاق تبين ان الخصومة

قوله في الدعوى
 العوض لا يكون الا في الخصومة
 على ما يدل الاستحقاق تبين ان الخصومة
 فاذ اظهر الاستحقاق تبين ان الخصومة
 فاذ اظهر الاستحقاق تبين ان الخصومة

قوله في الدعوى
 العوض لا يكون الا في الخصومة
 على ما يدل الاستحقاق تبين ان الخصومة
 فاذ اظهر الاستحقاق تبين ان الخصومة
 فاذ اظهر الاستحقاق تبين ان الخصومة

كتاب الصلح

قوله في الدعوى
 العوض لا يكون الا في الخصومة
 على ما يدل الاستحقاق تبين ان الخصومة
 فاذ اظهر الاستحقاق تبين ان الخصومة
 فاذ اظهر الاستحقاق تبين ان الخصومة

له قوله ملكا
الغاصب قال لا يجوز
السنة العيون الخ
مراعي ما زال الغاصب
لا يملك الغصب ولا عند
اداء الضمان او بتراضى
بالضمان على الضمان
الخصمين على الضمان
فانما جعل في هذه
الثلاثة ثبت الملك
ولا فلا وبعد جود
منه هذه الثلاثة

منه هذه الثلاثة
اذا ثبت الملك لا يحل
الغاصب ان يملكها
فصل قوله ولم يحل له الا
بالحق يؤدي بغيرها
لانه اذا جازى القاصي بالضمان
لما لا يتقاع ما لم يؤدي الضمان
لما لا يتقاع اذا قضى القاصي
لما لا يتقاع اذا قضى القاصي
لما لا يتقاع اذا قضى القاصي
لما لا يتقاع اذا قضى القاصي

بصفة صاحبه
وهو الظلم عبا اذا يقال
صام فمارة قام ليكن
كذا في شوح الكثر للعبي
ولان ملك الارض لم
ياتي فان الارض لم
مستفكته والغصب فيها
فيما يقبض من الغاصب
كذا في كجوه التوبة
قوله بالتخييل ان فيه رعاية
الحق من الجانبين
والتي لا صاحب الثوب كغيره
صاحب الأصل لان
ماله متبوع ومسال

كتاب الغصب

قوله ملكا
الغاصب قال لا يجوز
السنة العيون الخ
مراعي ما زال الغاصب
لا يملك الغصب ولا عند
اداء الضمان او بتراضى
بالضمان على الضمان
الخصمين على الضمان
فانما جعل في هذه
الثلاثة ثبت الملك
ولا فلا وبعد جود
منه هذه الثلاثة

قوله ملكا
الغاصب قال لا يجوز
السنة العيون الخ
مراعي ما زال الغاصب
لا يملك الغصب ولا عند
اداء الضمان او بتراضى
بالضمان على الضمان
الخصمين على الضمان
فانما جعل في هذه
الثلاثة ثبت الملك
ولا فلا وبعد جود
منه هذه الثلاثة

زال ملك المصوب منه عنها وملكها الغاصب وضمنها ولا يحل
له الانتفاع بها حتى يؤدي بدلها وهذا كمن غصب شاة
فدبحها وشواها او طبخها او غصب حنطة فطحنها او حديدا
فاتخذة سيفاً او صفراً فعمله ائنة وان غصب فضة او ذهباً فضرها
دراهما ودرنا نيرا وائنة لم يزل ملك مالها عنها عند ابي حنيفة
رحم الله ومن غصب ساجنة فبذرها عليها زال ملك مالها عنها ولزم
الغاصب قيمتها ومن غصب ارضا فغرس فيها او بنى قبيلاً له اقلع
الغرس والبناء وردها الى مالها فارغة فان كانت الارض تنقص
بتقلع ذلك فللمالك ان يضم له قيمة البناء والغرس مقلوعاً ومن غصب
ثوباً فصبغه احمر او سويقا فثلثه بسمن فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه
قيمة ثوب ابيض ومثل اسويق وسلمه للغاصب وان شاء اخذ هماً
وضمن ما زاد الصبغ والسمن فيها ومن غصب عينا فغيرها فضمنه للمالك
قيمتها ملكها الغاصب بالقيمة والقول في القيمة قول الغاصب
مع يمينه الا ان يقيم المالك البينة باكثر من ذلك فاذا ظهرت
العين وقيمتها اكثر مما ضمنه وقد ضمنها بقول المالك وبينة
اقامها او بنكول الغاصب عن اليمين فلا خيار للمالك وهو
للمغاصب وان كان ضمنها بقول الغاصب مع يمينه فالمالك بالخيار
لانه ملكها بروضه للمالك حيث ادعى هذا المقلد ١٣

لانه ملكها بروضه للمالك حيث ادعى هذا المقلد ١٣
لانه ملكها بروضه للمالك حيث ادعى هذا المقلد ١٣
لانه ملكها بروضه للمالك حيث ادعى هذا المقلد ١٣

عمرى سكنى و للمعيران يرجع فى العارية متى شاء والعارية
 مؤدونة والعارية مردودة ^{المدينة السراصة عليه} بقوله
 فانتهى يدا المستعيران هلك من غير تعذر لم ^{يضمن} المستعير

[illegible]

استمال في غير حالة
 الشافعي يرضى اذا
 جهر في البيوت وقال
 الغل ضمان الكاذب
 البين على المستعير
 يرضى لقوله عليه السلام
 لا يرضى قوله
 عليك العين فمضى عليه
 عليه السلام
 جعل قوله استمال
 سلكه

كتاب العارية
 استعار در عام من صفوان
 ابن امية يوم حنين
 قال صفوان اغضبا يا
 محمد بن مسلم فقال لا بل
 قلت لكانت
 عادية مضمومة على الراء
 الكا ول محمول على صان الراء
 بالقيمة وكان الحن الثاني
 وقيل كان الاخذ فوجدته
 صفوان نغيلة كساجدة
 المسلمين لو هذا قال الغصبا
 يا محمد علي الله عليه وسلم و
 حكمة الناس يرضى تناول
 مال اخيه يغيب عنه ينسرح
 الصواب ان يحال

الجمعة وكان في طيها الضمان ولعلنا إذا شئ طبعها الضمان ليؤمن عندنا في الرياض ١٣ والخلافة في ضمان الرد

[illegible][illegible][illegible]

وذلك لان الواجب فيه فعله
وذلك بان الله المالك
دون غيره والوديقه
لا يرضى المالك بديها
في اعيان الا الى من
ذلك لا ارضى
الواحد لان فيها
من فاضل لو كانت
العارية عقد جوده
لبيدها الا ان
لها صاعدا

فله عليه جعله وهو أربعون درهما وأن رده لا قل من ذلك فحسابه
 يجعل بالضم ما يجعل للعامل على عمله ١٢
 وأن كانت قيمته أقل من أربعين درهما قضى له بقيته إلا درهما
 وأن ابق من الذي رده فلا شيء عليه ولا جعل له وينبغي
 أن يشهد إذا اخذه أنه يأخذ ليرد على صاحبه فإن كان
 لأنه يجوز أن يكون أخذه لنفسه فاشتترط الشهادة لتزول التهمة وفي الهداية أن الاشتهاد
 العبد الأبق رهنا فالحمل على المرقن

كتاب أحياء الموات

الموات فلا ينتفع به من الأرض لاقطاع الماء عنه أو لغلبة السماء
 عليه أو ما أشبه ذلك مما يمنع الزراعة فما كان منها عاديًا لمالك له
 أن صار سبخة أو برية لأن الانتفاع يدل على الحيوة ١٢ أي قد يم الحراب ١٢
 أو كان ملوكا في الإسلام لا يعرف له مالك بعينه وهو بعيد من القرية
 أي في دار الإسلام ١٢
 بحيث إذا وقف إنسان في أقصى العام فصاح لم يسمع الصوت فيه فهو
 وعن أبي يوسف رواية أخرى أن البعيد قد غلوة كذا في الكفاية ١٢ أي على صوته كذا في الزيلع ١٢
 موات من أحياء بأذن الإمام ملكه وإن أحياء بغير أذنه لم يملكه عنه
 أبي حنيفة رحمه الله وقال رحمه الله يملكه الذي يملكه الذي يملكه كما
 يملكه المسلم ومن حجر أرضا ولم يعمرها ثلاث سنين أخذها الإمام منه
 بالتشديد ويروى بالتخفيف أيضا ١٢
 ودفعها إلى غيره ولا يجوز أحياء ما قرب من العام ويترك مرعى لاهل
 القرية ومطر الحصاص هم ومن حفر بئر في برية فلا حريمها

أربعين درهم من الموات
 فاحسب الأربعين درهم من الموات
 فاحسب الأربعين درهم من الموات
 فاحسب الأربعين درهم من الموات

قوله عليه جعله
 قوله عليه جعله
 قوله عليه جعله

درهما وثلاث درهما فقط
 لهذا أن رده من مائة
 فاحسب الأربعين درهم من الموات
 فاحسب الأربعين درهم من الموات
 فاحسب الأربعين درهم من الموات

كتاب أحياء الموات

الموات فلا ينتفع به من الأرض لاقطاع الماء عنه أو لغلبة السماء
 عليه أو ما أشبه ذلك مما يمنع الزراعة فما كان منها عاديًا لمالك له
 أن صار سبخة أو برية لأن الانتفاع يدل على الحيوة ١٢ أي قد يم الحراب ١٢
 أو كان ملوكا في الإسلام لا يعرف له مالك بعينه وهو بعيد من القرية
 أي في دار الإسلام ١٢
 بحيث إذا وقف إنسان في أقصى العام فصاح لم يسمع الصوت فيه فهو
 وعن أبي يوسف رواية أخرى أن البعيد قد غلوة كذا في الكفاية ١٢ أي على صوته كذا في الزيلع ١٢
 موات من أحياء بأذن الإمام ملكه وإن أحياء بغير أذنه لم يملكه عنه
 أبي حنيفة رحمه الله وقال رحمه الله يملكه الذي يملكه الذي يملكه كما
 يملكه المسلم ومن حجر أرضا ولم يعمرها ثلاث سنين أخذها الإمام منه
 بالتشديد ويروى بالتخفيف أيضا ١٢
 ودفعها إلى غيره ولا يجوز أحياء ما قرب من العام ويترك مرعى لاهل
 القرية ومطر الحصاص هم ومن حفر بئر في برية فلا حريمها

فمنه ما ذكرنا في القصة
نقل توبال إلى حافة
الحاوية واليه وذلك
من طبع الجانية والمقبر
تصور عن النهر
يقول ربه أبو يوسف بقدر
ذكره في الحديث ورواية
الحققين من اصحابنا
بالإتفاق وهو قول
قالت الثلثة وقيل هذا
القائل الطاهر هو جواد
هم من المجانبين بقدر
ضيفة الخوق قالوا

فان كانت للعطر فحريمها اربعون ذراعاً وان كانت للناسخ فحريمها
 ستة^{البير ١٢}ون ذراعاً وان كانت عينا فحريمها خمسة^{١٣} اذاع فس ن اراد
 ان يحفر يترافي حريمها منع منه وما ترك الفرات والى حلة
 وعدل عنه الماء فان كان يجوز عوده اليه لم يجز احياءه وان
 كان لا يجوز ان يعود اليه فهو كالموات اذا لم يكن حريماً عاماً
 يملكه من احياء باذن الامام ومن كان له نهر في ارض غيره فليس له
 حريم عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى الا ان يكون البيضة على ذلك
 وعند مالك مسنأة النهر يمشى عليها ويلقى عليها طينه

کتاب الماذون

إذا أذن المولى لعبده إذا ناعما مجازا تصرفه في سائر التجارات
 بأن يقول له أذن لك في التجارة ولا يقيده ١٢٨

[illegible][illegible]

ما روى ان
النسبى صلى
الله عليه وسلم
كان يركب الكمار
ويجيب دعوة
الملوك ومعلوم
انه لا يجيب
دعوة المسجون
عليه فدل انه
كان يجيب
ما دون روى
الماذون العباس
انه كان لعيسى
شعرون عسلا

[illegible]

ولما ان يشترى ويبيع ويرهن ويستقر ان اذن له في نوع منها
 دون غير فهو مآذون في جميعها فاذا اذن له في شيء بعينه
 فليس بمآذون واقرار المآذون بالديون والغصب جاز
 وليس له ان يتزوج ولا ان يزوج مباليكه ولا يكاتب ولا يعتق
 على مال ولا يهب بعوض ولا يغير عوض الا ان يهدى اليه من
 الطعام او يضيف من يطعمه وديونه متعلقة برقبته يباع فيها
 للغرماء الا ان يفديه امولى ويقسم ثمنه بينهم بالخصص
 فان فضل من ديونه شيء طوب به بعد الحرية وحجر
 عليه لم يصح محجور اعليه حتى يظهر الحرج بين اهل السوق
 فان مات المولى او جن او لحق به ارا حرجا بمرتل صار المآذون
 محجورا عليه ولو ابق العبد المآذون صار محجورا عليه واذا
 حجر عليه فاقراره جائز فيما في يده من المال عندا وحيفته
 الله تعالى وقال لا يصح اقراره واذا لزمته ديون يحيط بماله
 ودقبت له مملك المولى ما في يده فان اعتق عبدا لم تعتق
 عند ابي حنيفة رحمه الله وقال رحمه الله يملك ما في يده واذا
 باع عبد مآذون من المولى شيئا بمثل القيمة جاز وان
 باع بنقصان لم يجز وان باعه المولى شيئا بمثل القيمة او اقل

لا يشترى ويبيع ويرهن ويستقر ان اذن له في نوع منها
 دون غير فهو مآذون في جميعها فاذا اذن له في شيء بعينه
 فليس بمآذون واقرار المآذون بالديون والغصب جاز
 وليس له ان يتزوج ولا ان يزوج مباليكه ولا يكاتب ولا يعتق
 على مال ولا يهب بعوض ولا يغير عوض الا ان يهدى اليه من
 الطعام او يضيف من يطعمه وديونه متعلقة برقبته يباع فيها
 للغرماء الا ان يفديه امولى ويقسم ثمنه بينهم بالخصص
 فان فضل من ديونه شيء طوب به بعد الحرية وحجر
 عليه لم يصح محجور اعليه حتى يظهر الحرج بين اهل السوق
 فان مات المولى او جن او لحق به ارا حرجا بمرتل صار المآذون
 محجورا عليه ولو ابق العبد المآذون صار محجورا عليه واذا
 حجر عليه فاقراره جائز فيما في يده من المال عندا وحيفته
 الله تعالى وقال لا يصح اقراره واذا لزمته ديون يحيط بماله
 ودقبت له مملك المولى ما في يده فان اعتق عبدا لم تعتق
 عند ابي حنيفة رحمه الله وقال رحمه الله يملك ما في يده واذا
 باع عبد مآذون من المولى شيئا بمثل القيمة جاز وان
 باع بنقصان لم يجز وان باعه المولى شيئا بمثل القيمة او اقل

على اول زراعه واحد
بلايان عدة ويقع
قيل في لزومها
التي احدها ما يقع
فيهما من اهلها
فمنها من لا يمتنع
منه في العقل
والنكاح من اهل
الاشياء عليه
والثاني عليه
ملاحة كذا في الزرع

على اول زراعه واحد
بلايان عدة ويقع
قيل في لزومها
التي احدها ما يقع
فيهما من اهلها
فمنها من لا يمتنع
منه في العقل
والنكاح من اهل
الاشياء عليه
والثاني عليه
ملاحة كذا في الزرع

في صفة
عن ان
الذي
في قوله
على اربعة
اوجه قال
في ذلك
هم بالتقسيم
العقل
على سبعة
او ثلث
منها

جاز البيع فان سلم اليه قبل قبض الثمن بطل الثمن وان امسكه
في يد لا حتى يستوفي الثمن جاز وان اعتق المولى للعبد المأذون
وعليه يوفى فعتقه جائز والمولى ضامن بقيمته للعرماء وما
يقع من الديون يطالب به المعتق واذا ولدت المأذونة من
مولها فنكاح حجر عليها وان اذن ولي الصبي للصبي في التجارة
فهو في الشراء والبيع كالعبد المأذون اذا كان يعقل البيع والشراء

كتاب المزارعة

قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى المزارعة بالثلث والرابع باطلة وقال
جائز وهو عندهما على اربعة اوجه اذا كانت الارض
وهو يفتي كذا في الارض المختار



كتاب المزارعة
وهو من
المصنفين
بن ابي حنيفة
الله تعالى
في مسائل
القنود

قوله بطل
الثمن لانه اذا سلم المبيع
قبل قبض الثمن حصل له
على عبده وان كان له
الثمن صار كانه باع
بطلان الثمن بطلان
وان باعه باكثر من قيمته
في كجوهه
لقيمته للعرماء
كان في اهل ايتية
العبد وانما لزم المولى
الا قطع في شئ
على صفة لا يتعلق
الدين

من الزرع وهو
الزراعة
قال الله عليه
الحاقة والخبرة
وفي الشئ عبارة
لان المزارع
ارفع ويدير
لا يملك الثمن
نظره في
الدين

من حجة ان النبي صلى الله عليه وسلم
في حجة من هو
الزراعة
من حجة ان النبي صلى الله عليه وسلم
في حجة من هو
الزراعة

[illegible]

لا على ما
 يجوز الزيادة على الكتاب
 والمراد بالكتاب قوله
 كما ما وراءكم منكم
 ولا يجوز لأن الجمع بينهما
 إلى القطع على طبعه
 لأن المعادة عادة
 بين النوازل
 الحرة

ثم قال لا يجوز الخلع لان النكاح مباح الا ممتثل بمثل مشترك بين المتناكحين والمملوكية تنافي لما لكية فيمتنع وقوع الثمرة على الشوكة كذا في

يقال للزوج متى ظفرت بها وطئتها وأن تزوج امرأة على
لف درهم على أن لا يخرجها من البلد أو على أن لا يتزوج
عليها امرأة فان وفى بالشروط فلها المسمى وأن تزوج
عليها أو أخرجها من البلد فلها مهر مثلها وأن تزوجها
على حيوان غير موصوف صحى التسمية ولها الوسط منه
باجياده والرداءة ١٢
والزوج مخير أن شاء أعطاها ذلك وإن شاء أعطاها
فيمته ولو تزوجها على ثوب غير موصوف فلها مهر مثلها
ونكاح الممتعة والموقت باطل وترويع العبد والامة
بغير إذن مولاهما موقوف فان اجازة المولى جاز وان
ردده بطل وكذلك ان زوج رجلا امرأة بغير رضاها
أو رجلا بغير رضاها ويجوز لابن العم ان يزوج بنت عمه
من نفسه واذا اذنت المرأة للرجل ان يزوجها من نفسه
فقد بحضرة شاهدين جاز واذا ضمن المولى المهر للمرأة
صمها منه وللسمأة الخيار فى مطالبة زوجها أو وليها
تذكرة لما تقدمت ولا حاجة الى ذكره ١٢
إذا فترق القاضى بين الزوجين فى النكاح الفاسد قبل
الدخول فلا مهر لها وكذلك بعد الخلوة وإذا دخل
بها فلها مهر مثلها ولا يزاد على المسمى وعليها العدة

ان قولك فلها مهر مثلها
لأنه المسمى لا يندلج بشرط
المسمى فى حقها كذا فى قولك
بأن تزوجها على حيوان
وصفه بان تزوجها
على حيوان فويل ونقطة
بأن تزوجها على حيوان

وقوله والنزوح
الذي هو في هذا
المسمى لا يندلج بشرط
المسمى فى حقها كذا فى قولك
بأن تزوجها على حيوان
وصفه بان تزوجها
على حيوان فويل ونقطة
بأن تزوجها على حيوان

تلقب على قدر الغلاء والرخس
وقوله والنزوح
الذي هو في هذا
المسمى لا يندلج بشرط
المسمى فى حقها كذا فى قولك
بأن تزوجها على حيوان
وصفه بان تزوجها
على حيوان فويل ونقطة
بأن تزوجها على حيوان

كتاب النكاح

وردى انه عليه
السلام جردا يوم
تثبتت نكاحه
وردى عن ابن
عباس انه امسك عن
الحقن ببول الطير
السندى فى شرح
جاء فى احد
الضمير كالميثمة
ثم جردا ما روى

نكاح المتعة كان جائزا
نكاح المتعة كان جائزا
نكاح المتعة كان جائزا
نكاح المتعة كان جائزا
نكاح المتعة كان جائزا
نكاح المتعة كان جائزا
نكاح المتعة كان جائزا
نكاح المتعة كان جائزا

انما هو في هذا
المسمى لا يندلج بشرط
المسمى فى حقها كذا فى قولك
بأن تزوجها على حيوان
وصفه بان تزوجها
على حيوان فويل ونقطة
بأن تزوجها على حيوان

ما تروى حتى يهتض
 الحقوق اليه واذا
 تولى الوكيل في الخلا
 طرفية فتعوله زوجه
 يتضمن الشطرين اي
 الامبار وان قبول ولا
 يجتاز الى القبول كذا
 في المجلدات
 من فائدة اي المولى صورة
 الذرة ب ابنه الصغبي
 اما انه ثم تضمن عنه
 مهرها مع هذا الضمان
 لا نسفي وليس بها كثر

المسألة ويعتبر
ابننا وجامعنا
وقت التفتيح
او عند عدم
الوفاة على ترك
وطبقه لا من
هو الخواصات
الصحبة
التي في الجوهرة
التي في

وفيها قلت نسختها فانك لا
 لها فيه ما قلنا من انك قد نسختها فانك لا
 في شرح مسلم من الدارين وكان ذلك في اربعين يوما
 الا باخذها فانك لا تدين ولا تدين ولا تدين ولا تدين
 في البيت يوم فمكة وكان في ذلك في اربعين يوما
 عند مالك بن عمار بن جابر بن جابر بن جابر بن جابر
 والله اعلم وقال البخاري في كتابه في اربعين يوما
 عن ابن عباس فانك لا تدين ولا تدين ولا تدين ولا تدين
 ذكره في كتابه في اربعين يوما
 مسعود بن ابي جابر بن جابر بن جابر بن جابر بن جابر
 فقلنا لا نسختها فانك لا تدين ولا تدين ولا تدين ولا تدين
 المرأة بالثوب الى الجبل على نسختها فانك لا تدين ولا تدين
 انه ذهب الى نسختها عن حماد بن عمار بن جابر بن جابر بن جابر
 ويظهر ثبوت النسختها عن حماد بن عمار بن جابر بن جابر بن جابر
 قال محمد بن ابي جابر بن جابر بن جابر بن جابر بن جابر
 في نسختها فانك لا تدين ولا تدين ولا تدين ولا تدين
 في غزاة لهم شكاوا اليه في اربعين يوما
 في غزاة والصلح في اربعين يوما
 الكبريات والصلح في اربعين يوما
 ان يزوجها بشرا في اربعين يوما
 ان يزوجها بشرا في اربعين يوما
 معلومة في اربعين يوما
 والنكاح لا يطل في اربعين يوما
 والنكاح لا يطل في اربعين يوما
 فكان من

[illegible]

طالب النور عالم فاعلم
يبلغ طالب فاذا
ايها شاعرت
وكل الو
الكنية
وهي
او مبنية
رجلا
عند
مهرها
صفا
فما
ان
كنا
هي

لقد ثبت نسب ولد هامة ومهر مثلها يعتبر باخوانها وعمااتها
ولاد هامة ولد هامة ومهر مثلها يعتبر باخوانها وعمااتها
وقال محمد بن وهب وهو القائل من وقت العقل عند ما
الذي هو من وقت العقل عند ما

يثبت نسب ولد هامة ومهر مثلها يعتبر باخوانها وعمااتها
وبينات عدها ولا يعتبر بامها وخالتها اذ لم تكونا من قبيلتها
يعتبر في مهر المثل ان يتساوى المرأتان في السن والجمال
والمال والعقل والدين والبلد والعصر ويجوز تزويج الامة
مسلمة كانت او كتابية ولا يجوز ان يتزوج امة على حرة
ويجوز تزويج الحرة عليها وللحر ان يتزوج اربعاً من الحرائر
والاماء وليس له ان يتزوج اكثر من ذلك ولا يتزوج العبد
اكثراً من اثنتين فان طلق الحر احدى الاربع طلاقاً بائناً
لم يجز له ان يتزوج رابعة حتى تنقضى عدتها واذ زوج الامة
مولاها ثم اعتقت فلها الخيار حر كان زوجها او عبداً
وكذلك المكاتبة وان تزوجت امة بغير اذن مولاهام
اعتقت صح النكاح ولا خيار لها ومن تزوج امرأتين في عقد
واحدة احداهما لا يحل له نكاحها صح نكاح التي يحل له نكاحها
بطل نكاح الاخوة واذ كان بالزوجة عيب فلا خيار لزوجها
واذا كان بالزوج جنون او جذام او برص فلا خيار للمرأة
عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحم الله
تعالى لها الخيار واذ كان الزوج عيباً شاعراً اجملاً الحاكم حوله

دفع الفرض ١٢ مسعود وابن عمر عن دود هذا
لان المسعود ابن عمر عن دود هذا
لان المسعود ابن عمر عن دود هذا

لقد ثبت نسب ولد هامة ومهر مثلها يعتبر باخوانها وعمااتها
ولاد هامة ولد هامة ومهر مثلها يعتبر باخوانها وعمااتها
وقال محمد بن وهب وهو القائل من وقت العقل عند ما
الذي هو من وقت العقل عند ما

يثبت نسب ولد هامة ومهر مثلها يعتبر باخوانها وعمااتها
وبينات عدها ولا يعتبر بامها وخالتها اذ لم تكونا من قبيلتها
يعتبر في مهر المثل ان يتساوى المرأتان في السن والجمال
والمال والعقل والدين والبلد والعصر ويجوز تزويج الامة
مسلمة كانت او كتابية ولا يجوز ان يتزوج امة على حرة
ويجوز تزويج الحرة عليها وللحر ان يتزوج اربعاً من الحرائر
والاماء وليس له ان يتزوج اكثر من ذلك ولا يتزوج العبد
اكثراً من اثنتين فان طلق الحر احدى الاربع طلاقاً بائناً
لم يجز له ان يتزوج رابعة حتى تنقضى عدتها واذ زوج الامة
مولاها ثم اعتقت فلها الخيار حر كان زوجها او عبداً
وكذلك المكاتبة وان تزوجت امة بغير اذن مولاهام
اعتقت صح النكاح ولا خيار لها ومن تزوج امرأتين في عقد
واحدة احداهما لا يحل له نكاحها صح نكاح التي يحل له نكاحها
بطل نكاح الاخوة واذ كان بالزوجة عيب فلا خيار لزوجها
واذا كان بالزوج جنون او جذام او برص فلا خيار للمرأة
عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحم الله
تعالى لها الخيار واذ كان الزوج عيباً شاعراً اجملاً الحاكم حوله

دفع الفرض ١٢ مسعود وابن عمر عن دود هذا
لان المسعود ابن عمر عن دود هذا
لان المسعود ابن عمر عن دود هذا

كتاب النكاح

لقد ثبت نسب ولد هامة ومهر مثلها يعتبر باخوانها وعمااتها
ولاد هامة ولد هامة ومهر مثلها يعتبر باخوانها وعمااتها
وقال محمد بن وهب وهو القائل من وقت العقل عند ما
الذي هو من وقت العقل عند ما

يثبت نسب ولد هامة ومهر مثلها يعتبر باخوانها وعمااتها
وبينات عدها ولا يعتبر بامها وخالتها اذ لم تكونا من قبيلتها
يعتبر في مهر المثل ان يتساوى المرأتان في السن والجمال
والمال والعقل والدين والبلد والعصر ويجوز تزويج الامة
مسلمة كانت او كتابية ولا يجوز ان يتزوج امة على حرة
ويجوز تزويج الحرة عليها وللحر ان يتزوج اربعاً من الحرائر
والاماء وليس له ان يتزوج اكثر من ذلك ولا يتزوج العبد
اكثراً من اثنتين فان طلق الحر احدى الاربع طلاقاً بائناً
لم يجز له ان يتزوج رابعة حتى تنقضى عدتها واذ زوج الامة
مولاها ثم اعتقت فلها الخيار حر كان زوجها او عبداً
وكذلك المكاتبة وان تزوجت امة بغير اذن مولاهام
اعتقت صح النكاح ولا خيار لها ومن تزوج امرأتين في عقد
واحدة احداهما لا يحل له نكاحها صح نكاح التي يحل له نكاحها
بطل نكاح الاخوة واذ كان بالزوجة عيب فلا خيار لزوجها
واذا كان بالزوج جنون او جذام او برص فلا خيار للمرأة
عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحم الله
تعالى لها الخيار واذ كان الزوج عيباً شاعراً اجملاً الحاكم حوله

دفع الفرض ١٢ مسعود وابن عمر عن دود هذا
لان المسعود ابن عمر عن دود هذا
لان المسعود ابن عمر عن دود هذا

لأن العيين انما قبل
لأن العيين انما قبل
لأن العيين انما قبل
لأن العيين انما قبل
لأن العيين انما قبل
لأن العيين انما قبل
لأن العيين انما قبل
لأن العيين انما قبل
لأن العيين انما قبل
لأن العيين انما قبل

فان وصل في هذه المدة فلا خيار لها والا فرق بينهما ان
طلبت المرأة ذلك والفرقة تطليقة بائنة ولها كمال المهر
اذا كان قد خلاها وان كان محبوبا فرق لقاضيه بينهما في الحال
ولم يؤجله وانحصر يؤجل كما يؤجل العيين واذا اسلمت المرأة
وزوجها كافر عرض عليه القاض الا سلام فان اسلم في امرأته
وان ابى عن الاسلام فرق بينهما وكان ذلك طلاقا بائنا عند
ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمهما الله وهو الفرق
بغير طلاق وان اسلم الزوج وتحتة محوسية عرض عليها الاسلام
فان اسلمت في امرأته وان ابى فرق القاضيه بينهما ولم تكن
الفرقة طلاقا فان كان قد دخل بها فلها كمال المهر وان لم يكن
دخل بها فلا مهر لها واذا اسلمت المرأة في دار الحرب لم تقع
الفرقة عليها حتى تحيض ثلاث حيض فاذا احاضت بائنت من
زوجها واذا اسلم زوج الكتابية فمأكل نكاحهما واذا خرج
احد الزوجين اليما من دار الحرب مسلما وقعت البينونة بينهما
وان سبى احد هما وقعت البينونة بينهما وان سبىا معا لم تقع
البينونة واذا اخرجت المرأة اليما هجرة جاز لها ان تتزوج في الحال
فلا عدة عليها عند ابي حنيفة رحمهما الله تعالى فان كانت حاملا
اذا لم تكن حاملا ١٢

في كتابها وفي
قول محمد كذا ما طلاق
وفي قول ابي حنيفة كذا
فمنه فاباى الزوج ان يزوجها
فمنه فاباى الزوج ان يزوجها
فمنه فاباى الزوج ان يزوجها
فمنه فاباى الزوج ان يزوجها
فمنه فاباى الزوج ان يزوجها
فمنه فاباى الزوج ان يزوجها
فمنه فاباى الزوج ان يزوجها
فمنه فاباى الزوج ان يزوجها
فمنه فاباى الزوج ان يزوجها

كتاب النكاح

عند ابي حنيفة
في قول ابي حنيفة
في قول ابي حنيفة
في قول ابي حنيفة
في قول ابي حنيفة
في قول ابي حنيفة
في قول ابي حنيفة
في قول ابي حنيفة
في قول ابي حنيفة
في قول ابي حنيفة

هذا قول ابي حنيفة
هذا قول ابي حنيفة
هذا قول ابي حنيفة
هذا قول ابي حنيفة
هذا قول ابي حنيفة
هذا قول ابي حنيفة
هذا قول ابي حنيفة
هذا قول ابي حنيفة
هذا قول ابي حنيفة
هذا قول ابي حنيفة

لم تنزوج حتى تضع حملها واذا ارتد احد الزوجين عن الاسلام
 وقعت البينونة بينهما وكانت الفرقة بينهما بغير طلاق فان
 كان الزوج هو المرتد وقد دخل بها فلها كمال المهر وان لم يدخل
 بها فلها نصف المهر وان كانت المرأة هي المرتدة فان كان قبل
 الدخول فلا مهر لها وان كانت الردة بعد الدخول فلها المهر
 وان ارتد امعائثا مسلما معا فها على نكاحها ولا يجوز ان يتزوج
 المرتدة مسلمة ولا مرتدة ولا كافرة وكذلك المرتدة لا يتزوجها
 مسلم ولا كافر ولا مرتد واذا كان احد الزوجين مسلما
 والولد على دينه وكذلك ان اسلم احد هما وله ولد صغير
 فصار ولدا مسلما باسلامه وان كان احدا لا يوين كتابيا والاخر
 يحو سبيا فالولد كتابي واذا تزوج الكافر بغير شهود او في عدة
 كافر وذلك في دينهم جائز ثم اسلما اقرأ عليه وان تزوج
 المجوسي امه او ابنته ثم اسلما فرق بينهما وان كان للرجل
 امرأتان حرتان فعليه ان يعدل بينهما في القسم بكرين كانتا
 وثيبين او احدهما بكر او الاخرى ثيبا وان كانت احدهما حرة
 والاخرى امه فله في الثلثان والامه الثلث ولا حق لهن في القسم
 في حالة السفر ويسافر الزوج بمن شاء منهن والاولى ان يفرع

ان قولها وكانت البينونة بينهما بغير طلاق
 فان اسلم الزوجان يكون صاحبها
 وان ارتد الزوجان يكون صاحبها
 وان ارتد الزوجان يكون صاحبها
 وان ارتد الزوجان يكون صاحبها

انما سمعت ان ددة المرأة في بعض
 البينونة لقصاص عن الزوج والمو
 ارادت التخلص عن الزوج فاحسبها
 الى غير ذلك فليس بالفرقة حسم
 لهذا الباب عليها وعادة مشايخ
 بخلاف ما سمعت في بعض مشايخ
 اقتوا بالفرقة بدينها قالوا هم
 منافية للنكاح والحكم تحصل
 بل يجب على النكاح بالزوج الاول
 فلا ضرورة الى اسقاط اعتبار
 المتأخر ان كانت الردة من قبل
 الزوج لا يجب للمرأة على الزوج

قال الامام في القنية
 في القنية انما هي ان
 تحل لرجل ان يتزوج
 امرأة غيره فيكون
 الزوج الاول في القنية
 في القنية انما هي ان
 تحل لرجل ان يتزوج
 امرأة غيره فيكون
 الزوج الاول في القنية

كتاب النكاح
 في القنية انما هي ان
 تحل لرجل ان يتزوج
 امرأة غيره فيكون
 الزوج الاول في القنية
 في القنية انما هي ان
 تحل لرجل ان يتزوج
 امرأة غيره فيكون
 الزوج الاول في القنية

وقوله تعالى في ذلک
والصلاة والسلام على من لا
نبي بعده
وقوله تعالى في ذلک
والصلاة والسلام على من لا
نبي بعده
وقوله تعالى في ذلک
والصلاة والسلام على من لا
نبي بعده

بينهن فيسافر عن خرجت قرعتها واذا رضيت احدى
الزوجات بترك قسمها لصاحبته باجازة ولها ان ترجع في ذلك

كتاب الرضاع

قليل الرضاع وكثيرة اذا حصل في مدة الرضاع تعلق به التحريم
ومدة الرضاع عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ثلثون شهرا وعند
سنتان واذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع التحريم
ويجزم من الرضاع ما يحرم من النسب الا امرأته من الرضاع
فانه يجوز له ان يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج امرأته من النسب
واخت ابنة من الرضاع يجوز ان يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج
اخت ابنة من النسب ولا يجوز ان يتزوج امرأة ابنة من الرضاع
كما لا يجوز ان يتزوج امرأة ابنة من النسب ولين الفحل يتعلو
التحريم وهو ان ترضع المرأة صبية فحرم هذه الصبية على
زوجها وعلى ابيه وابنائها ويصير الزوج الذي نزلها منه الا

فمن سافر عن خرجت قرعتها واذا رضيت احدى الزوجات بترك قسمها لصاحبته باجازة ولها ان ترجع في ذلك
قليل الرضاع وكثيرة اذا حصل في مدة الرضاع تعلق به التحريم
ومدة الرضاع عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ثلثون شهرا وعند سنتان واذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع التحريم
ويجزم من الرضاع ما يحرم من النسب الا امرأته من الرضاع فانه يجوز له ان يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج امرأته من النسب
واخت ابنة من الرضاع يجوز ان يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج اخت ابنة من النسب ولا يجوز ان يتزوج امرأة ابنة من الرضاع كما لا يجوز ان يتزوج امرأة ابنة من النسب ولين الفحل يتعلو التحريم وهو ان ترضع المرأة صبية فحرم هذه الصبية على زوجها وعلى ابيه وابنائها ويصير الزوج الذي نزلها منه الا

كتاب الرضاع

بالنسب فلم يكن قوله
ويجزم من النسب
فانه يجوز له ان يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج امرأته من النسب
واخت ابنة من الرضاع يجوز ان يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج اخت ابنة من النسب ولا يجوز ان يتزوج امرأة ابنة من الرضاع كما لا يجوز ان يتزوج امرأة ابنة من النسب ولين الفحل يتعلو التحريم وهو ان ترضع المرأة صبية فحرم هذه الصبية على زوجها وعلى ابيه وابنائها ويصير الزوج الذي نزلها منه الا

بالنسب فلم يكن قوله
ويجزم من النسب
فانه يجوز له ان يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج امرأته من النسب
واخت ابنة من الرضاع يجوز ان يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج اخت ابنة من النسب ولا يجوز ان يتزوج امرأة ابنة من الرضاع كما لا يجوز ان يتزوج امرأة ابنة من النسب ولين الفحل يتعلو التحريم وهو ان ترضع المرأة صبية فحرم هذه الصبية على زوجها وعلى ابيه وابنائها ويصير الزوج الذي نزلها منه الا

بالنسب فلم يكن قوله
ويجزم من النسب
فانه يجوز له ان يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج امرأته من النسب
واخت ابنة من الرضاع يجوز ان يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج اخت ابنة من النسب ولا يجوز ان يتزوج امرأة ابنة من الرضاع كما لا يجوز ان يتزوج امرأة ابنة من النسب ولين الفحل يتعلو التحريم وهو ان ترضع المرأة صبية فحرم هذه الصبية على زوجها وعلى ابيه وابنائها ويصير الزوج الذي نزلها منه الا

بالنسب فلم يكن قوله
ويجزم من النسب
فانه يجوز له ان يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج امرأته من النسب
واخت ابنة من الرضاع يجوز ان يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج اخت ابنة من النسب ولا يجوز ان يتزوج امرأة ابنة من الرضاع كما لا يجوز ان يتزوج امرأة ابنة من النسب ولين الفحل يتعلو التحريم وهو ان ترضع المرأة صبية فحرم هذه الصبية على زوجها وعلى ابيه وابنائها ويصير الزوج الذي نزلها منه الا

عاقلا بالغا
والمرأة في النكاح
العدة التي تصح بها
الطلاق وحكمها قال
المسالك عن الحل كذا في
المسالك عن الحل كذا في
الغاية في طلاق النكاح
الطلاق ان النكاح
روي عن ابراهيم
ان الصبي كانه يستحب
ان لا يزوج في الطلاق
على واحدة حتى تمضي
عدتها ولا نه ابعث من النكاح
تكنه من التلاوة كذا في
الحقائق في قوله

كتاب الطلاق

قلنا لا يطلق الزوج
 الا على المسلمة
 فليدعها كونه يدا
 ضيقا وتظهر ثم
 في رضى الحقائق
 قوله لا يطلق
 عن يده لما روى
 لو طلقها ثلاثا
 عصيت
 امرئتك ما ه ابن
 والاراد
 يقوله ثلاثا في

الرضا لا يوجب حرم
 مؤبدا بخلاف الطلاق
 لا يشترط على كذا في
 والطلاق اسم بمعنى
 كالسلام بمعنى التسليم
 منطلقت بالضم والفتح
 والقسم من جعل فسد في
 والطلاق في اللغة اطلقت
 والتخليت يقال اطلقت
 اسيرى وطلقت اسيرى
 وانما فرقوا بين اللطيف
 فيخلق في المرأة طلاقا
 اطلاقا وهو في اللغو
 المعنى الموضوع على
 عقلا انك

تفعل معي هذا كما هو معروف في جميع النسخ
إلى خيفة واني يوسف وهما الله والقول قولوا
بجميع في جميع النسخ والحق قولوا
يوحنا الذي به عليهما من محمد
ففي جميع هذه النسخ
يقصد بذلك

[illegible][illegible]

من وجهين سنة في الوقت وسنة في العدد فالسنة في العدد
 يستوى فيها المدخول بها وغير المدخول بها والسنة في الوقت تثبت
 في الحق المدخول بها خاصة وهو ان يطلقها واحدة في طهر لم يجامعها
 وغير المدخول بها ان يطلقها في حال لظهور الحيض واذا كانت المرأة
 لا تحيض من صغرها وكبرها فاد ان يطلقها للسنة طلقها واحدة
 فاذا مضى شهر طلقها اخرى فاذا مضى شهر طلقها اخرى ويجوز ان
 يطلقها ولا يفصل بين وطئها وطلاقها بزمان وطلاق الحمل
 يجوز عقيب الجماع ويطلقها للسنة ثلاثا يفصل بين كل تطليقتين
 بشهر عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله
 لا يطلقها للسنة الا واحدة واذا طلق الرجل امرأته في حال الحيض
 وقع الطلاق ويستحب له ان يراجعها فاذا طهرت وحاضت طهرت فهو
 مخير ان شاء طلقها وان شاء امسكها ويقع طلاق كل زوج اذا
 كان عاقلا بالغاً ولا يقع طلاق الصبي والمجنون والنائم واذا تزوج
 العبد باذن مولاه وطلق وقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه على امرأته
 ولا على نفسه ولا على غيره

حتى يمضي شهر بعد
 فاجامعها فان اراد ان
 بالعدل يطلقها واحدة
 من شهرين سنة في الوقت
 من شهرين سنة في العدد
 من شهرين سنة في الوقت
 من شهرين سنة في العدد

مقام الحيض من سنة
 ان انتم فعلت ان تلتفت
 ان اشكل عليكم حال اعتدالها
 بين الطائفتين فحكم من هذا
 وقوله واللائي لم يحضن فلتدبرا
 غيرة محمد بن ابي ثلثة اشهر
 لم يحضن فلتدبرا ثلثة اشهر
 كذا في العنايتة هي قولها
 لا يفصل بين وطئها وطلاقها
 التي لا يفصل بين وطئها وطلاقها

كتاب الطلاق

اذا كانا كائنا بشهرين او في وقت
 من شهرين سنة في الوقت
 من شهرين سنة في العدد
 من شهرين سنة في الوقت
 من شهرين سنة في العدد

من قولها
 يستوى فيها المدخول بها
 من قولها
 يستوى فيها المدخول بها

عن ابن عمر رضي الله عنهما
 عن ابن عمر رضي الله عنهما
 عن ابن عمر رضي الله عنهما
 عن ابن عمر رضي الله عنهما

والا فاعلم ان قوله لا ينفك عنك الا بالنية
والا فاعلم ان قوله لا ينفك عنك الا بالنية
والا فاعلم ان قوله لا ينفك عنك الا بالنية
والا فاعلم ان قوله لا ينفك عنك الا بالنية

والطلاق على ضربين صريح وكناية فالصريح قوله انت طالق
وه مطلقه وطلقتك فهذا يقع به الطلاق الرجعي ولا يقع به الا
واحدة وان نوى اكثر من ذلك ولا يفتقر بهذه الالفاظ الى نية وقوله
انت الطلاق وانت طالق الطلاق وانت طالق طلاقا فان لم تكن
له نية فهي واحدة رجعية وان نوى ثنتين لا يقع الا واحدة وان
نوى به ثلثا كان ثلثا والضرب الثاني الكنايات ولا يقع بها الطلاق
الا بالنية او بدلالة حال وهي على ضربين منها ثلثة الفاظ يقع بها
الطلاق الرجعي ولا يقع بها الا واحدة وهي قوله اعتدت واستبرعت
رحمك وانت واحدة وبقية الكنايات اذا نوى بها الطلاق كانت
واحدة بائنة وان نوى ثلثا كانت ثلثا وان نوى ثنتين كانت واحدة
وهذه مثل قوله انت يا ابن وبتة وبتة وحرام وحبك على غاربك
والحق باهلك وخليعة وبرية ووهبتك لاهلك وسرحتك واختاري
وفارقتك وانت خرة وتقع واستترت واعزني وابتنع الزواج
يختل الطلاق ويختل بيد في ١٢

ان يكون نية واحدة في قول
ان يكون نية واحدة في قول
ان يكون نية واحدة في قول
ان يكون نية واحدة في قول

لا ينفك عنك الا بالنية
لا ينفك عنك الا بالنية
لا ينفك عنك الا بالنية
لا ينفك عنك الا بالنية

كتاب الطلاق

فلا يصح ان يقع بالنية في قول
فلا يصح ان يقع بالنية في قول
فلا يصح ان يقع بالنية في قول
فلا يصح ان يقع بالنية في قول

لا ينفك عنك الا بالنية
لا ينفك عنك الا بالنية
لا ينفك عنك الا بالنية
لا ينفك عنك الا بالنية

ان قوله لا ينفك عنك الا بالنية
ان قوله لا ينفك عنك الا بالنية
ان قوله لا ينفك عنك الا بالنية
ان قوله لا ينفك عنك الا بالنية

ان قوله لا ينفك عنك الا بالنية
ان قوله لا ينفك عنك الا بالنية
ان قوله لا ينفك عنك الا بالنية
ان قوله لا ينفك عنك الا بالنية

ان قوله لا ينفك عنك الا بالنية
ان قوله لا ينفك عنك الا بالنية
ان قوله لا ينفك عنك الا بالنية
ان قوله لا ينفك عنك الا بالنية

من ملكه بعد هذا القول انه وجد
القول وهو في غير ملكه المطلق
انتم طالق واخره
لما في ذلك
يعبر عند وجود الشر كالمستكملة
بالطلاق كذا في الا في كل ما كان
من قوله كذا في الا في كل ما كان
تفقه تعبيره كذا في الا في كل ما كان
الله تعالى كذا في الا في كل ما كان
بدا لسانهم جلود غير هاد كذا
ارادوا ان يخرجوا من اعيان في
فكرت النظم طارده من قوله
وذلك ان قال
يطا لانه لم يولد

هذا مثل الامن
ماله يعلم
جهنما مثل قوله ان
كنت تحبني
تغضبي فانت
فالقول قولها
طالق
لان الحب والغض
لا يعلم الامن
جهنما كذا في
الجمعة النبوية
قوله
يسمى
حتى ينقطع
لان ما يكون
يكونه لا يكون

طلاق
وإنجاء باقي لبقاء العبد
ففي العبد والمردن وال
طلقة أو طلقتين إذا قال
بطلت طلقات فانه يذبحها
تثبت طلقات مضاة الى سلب
إذا كانت مضاة لا يطل بالثلاث
الملك فحينئذ لا يطل بالثلاث
أيضا كذا في صحيح الأئمة
قوله فالقول قولها لا يعلم ذلك
في حق نفسها ولا يعلم ذلك
الامن حجة بها فيقول قولها كذا في شرح
يقول الزوج في حجة بها كذا في شرح
البر صدي
قوله لم يطل
قوله لا يثبت عليه
في حق

كتاب
حيفنا
حسين
بالا
عراق
الحرم
حيفنا
الحرم

فلا يقبل قولها في حق من نكحها وهذا إذا كان بها فأنه يقع عليها خاصة أما إذا وصل قهرها أو وقع جميعا وهذا أيضا إذا لم يعلم بحبس من نكحها فلا يقبل قولها في حق من نكحها إذا علم طلاقها

ان شاء الله تعالى متصلا به
لا حش على ولا
الى بصيرة الشئ
فيكون تعاقبا من
هذه الوجوه انه اعلاه
قبل الشئ والشئ
لا يعلم منها فيكون
اعدا من الاصل
ولهذا يشتد ان
يكون انشاء الله
متصلا به بمنزلة
سائر الشئ وفي
لذا في الهداية

[illegible]

قولہ فی الطلاق و صریحہ الطلاق
 کہذا فی تفسیر الکشاف فی
 نفسہما فی البائن دون
 کہتوں اختصار

لا نبي لك بعد مني
 طلاقا
 وصحبا واث
 منه فوالعد واث
 العدة الوفاة كذا
 في نجوم النيرة
 قول
 لم يقع الطلاق
 عليها لقوله عليه
 السلام من حلف
 بالطلاق وقال

على قبولها
 لفظاً مستعملاً أو في معناه
 كذا في تنوير الأعيان وفي
 البصير هو الفصل من الخلع
 باخذ المال بلفظ الخلع
 وشروط الطلاق و
 حكم وقوع الطلاق للبائن
 وهو من حجة بين ومن
 حجة ما وضعت في
 قوله من الخلع
 لقوله عليه السلام ولا يخلع
 تطليقة بآية ولا يخلع
 الطلاق حتى صار من
 الكنايات والواقع بالكنايات

كتاب الخلع

۱۰۰

[illegible]

لحد مالا التزام وكون الطلاق بلا مال مشهورا كذا في البرجندى ١٥

من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس

والعود الذي يجب به الكفارة هو ان يعر مر على وطيرا واذا قال انت
على كبطن امي او كفخن ها او كفرجها فهو مظاهر وكن لك ان شبهها
بملاجل له النظرا لهما على سبيل لتأبين من محارمه مثل اخوته
او عمته او امته من الرضا عة وكذلك ان قال راسك على كظها ع
او فرجك او وجهك او رقبتك او نصفك او ثلثك وان قال انت على
مثل امي يرجع الى نيته فان قال اردت به الكرامة فهو كما قال وان
قال اردت الظهار فهو ظاهر وان قال ردت الطلاق فهو طلاق بائن
وان لم تكن له نية فليس بشئ ولا يكون الظهار الا من زوجته فان ظاه
من امت لم يكن مظاهرا ومن قال لنسائي انت على كظها عي كان مظاهرا
من جماعتهم وعليه لكل واحدة منهم كفارة وكفارة الظهار عتق رقبة
فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فمن لم يستطع فاطعام ستين
مسكينا كل ذلك قبل المسيس ويجزي في ذلك عتق الرقبة المسلمة
والكافرة والذكر والانثى والصغير والكبير ولا يجزى العمياء ولا
مقطوعة اليدين والرجلين ويجوز الاصم ومقطوع احد اليدين
والاعور

كتاب الظهار

تمت الكتاب
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل
الصلوة والصدقة
سببا للنجاة
والله اعلم
بما ليس بالظهار
الصلوة والصدقة
سببا للنجاة
والله اعلم
بما ليس بالظهار

من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس

من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس

من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس

من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس

من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس

من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس
من كان طاهرا لم ينجس

قوله لم ينف القاض الحبل منه واذا انف الرجل ولدا امرأته عقيب الولادة
او في الحال التي تقبل لتهنية فيها وتبتاع لالة الولادة صح نفيه
ولا عن به وان نفاه بعد ذلك لا عن ويثبت النسب قال ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله تعالى يصح نفيه في مرة النفاس وان ولدت ولدين
في بطن واحدة فنفي الاول واعترف بالثاني ثبت نسبهما
حل الزوج وان اعترف بالاول ونفي الثاني ثبت نسبها ولا عن
لانه اكد بنفسه بالثاني ١٢

كتاب العدة

اذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً او رجعيّاً او وقعت الفرقة بينهما بغير
طلاق وهي حرة ممن تحيض فعدت بها ثلاثة اقراء ولا اقراء الحيض وان
كانت لا تحيض من صغرها او كبر فعدت بها ثلاثة اشهر وان كانت حاملاً
فعدت بها ان تضع حملها وان كانت امه فعدت بها حيضتان وان كانت
لا تحيض فعدت بها شهر ونصف واذا مات الرجل عن امرأته الحرة
فعدت بها اربعة اشهر وعشرة ايام وان كانت امه فعدت بها شهران

لنحوه عليه السلام وعلة الامة حيضتان
لأن الشهر منجز فامكن تنصيفه عملاً بالرق
لنحوه تعاوين ارون اذ واجبا يترصن بانفسهن شهرين وعشرة ايام
فعدت بها اربعة اشهر وعشرة ايام وان كانت امه فعدت بها شهران

قوله لم ينف القاض الحبل منه واذا انف الرجل ولدا امرأته عقيب الولادة
او في الحال التي تقبل لتهنية فيها وتبتاع لالة الولادة صح نفيه
ولا عن به وان نفاه بعد ذلك لا عن ويثبت النسب قال ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله تعالى يصح نفيه في مرة النفاس وان ولدت ولدين
في بطن واحدة فنفي الاول واعترف بالثاني ثبت نسبهما
حل الزوج وان اعترف بالاول ونفي الثاني ثبت نسبها ولا عن
لانه اكد بنفسه بالثاني ١٢

قوله لم ينف القاض الحبل منه واذا انف الرجل ولدا امرأته عقيب الولادة
او في الحال التي تقبل لتهنية فيها وتبتاع لالة الولادة صح نفيه
ولا عن به وان نفاه بعد ذلك لا عن ويثبت النسب قال ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله تعالى يصح نفيه في مرة النفاس وان ولدت ولدين
في بطن واحدة فنفي الاول واعترف بالثاني ثبت نسبهما
حل الزوج وان اعترف بالاول ونفي الثاني ثبت نسبها ولا عن
لانه اكد بنفسه بالثاني ١٢

كتاب العدة

قوله لم ينف القاض الحبل منه واذا انف الرجل ولدا امرأته عقيب الولادة
او في الحال التي تقبل لتهنية فيها وتبتاع لالة الولادة صح نفيه
ولا عن به وان نفاه بعد ذلك لا عن ويثبت النسب قال ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله تعالى يصح نفيه في مرة النفاس وان ولدت ولدين
في بطن واحدة فنفي الاول واعترف بالثاني ثبت نسبهما
حل الزوج وان اعترف بالاول ونفي الثاني ثبت نسبها ولا عن
لانه اكد بنفسه بالثاني ١٢

قوله لم ينف القاض الحبل منه واذا انف الرجل ولدا امرأته عقيب الولادة
او في الحال التي تقبل لتهنية فيها وتبتاع لالة الولادة صح نفيه
ولا عن به وان نفاه بعد ذلك لا عن ويثبت النسب قال ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله تعالى يصح نفيه في مرة النفاس وان ولدت ولدين
في بطن واحدة فنفي الاول واعترف بالثاني ثبت نسبهما
حل الزوج وان اعترف بالاول ونفي الثاني ثبت نسبها ولا عن
لانه اكد بنفسه بالثاني ١٢

قوله ان تضع حملها واولات الحمل ان تضع حملها واولات الحمل ان تضع حملها

وخمسة ايام وان كانت حاملا فعدتها اربع تضع حملها واذا ورثت المطلقة في المرض فعدتها اربع اربعين عدل في حنفية رحمه الله تعالى وان اعتقت الامة في عدتها من طلاق رجعي انتقلت عدتها الى عدة الحائض وان اعتقت وهي مبيتة او متوفى عنها زوجها لم تنقل عدتها الى عدة الحائض وان كانت ايسة فاعتدت بالشهر وورثت من الدماء ما مضى من عدتها وكان عليها ان تستأنف العدة بالحيض والمنكوحه نكاحا فاسدا والموطوءة تشبهه عدتها الحيض في الفرقة والموت واذا مات مولد عنها او اعتقها فعدتها ثلث حيض واذا مات الصغير عن امراته وبها حبل فعدتها ان تضع حملها فان حبس الحمل بعد الموت فعدتها اربعة اشهر وعشرة ايام واذا طلق الرجل امراته في حالة الحيض لم تعتد بالحضة التي وقع فيها الطلاق واذا وطئت المعتدة بشبهة فعليه عدة اخرى وتلاخلت العدتان فيكون ما تراه من الحيض محتسبا منها جميعا واذا انقضت العدة الاولى ولم تكل الثانية فعليه اتمام العدة الثانية وابتداء العدة في لطلاق عقيب الطلاق وفي الوفاة عقيب الوفاة فان لم تعلم بالطلاق او الوفاة حتى مضت مدة العقد فعد انقضت عدتها والعدة في النكاح الفاسد عقيب التفريق بينهما او عن موطن على ترك وطئها وعلى البتة والمتوفى عنها

قوله ان تضع حملها واولات الحمل ان تضع حملها واولات الحمل ان تضع حملها

كتاب العدة

قوله ان تضع حملها واولات الحمل ان تضع حملها واولات الحمل ان تضع حملها

[illegible]

قالوا اذا اعتقها او اقصاها
 لا يزوجها فيها اما اذا مات
 زوجها فعليه الاحد او كذا في
 سورة النكاح في قوله تعالى
 ان تخطبوا لغيره فقلوا
 لا نكح ما عقدت النكاح حتى
 يبلغ النكاح بطله كذا في التعريض
 في قوله ولا بأس بالتعريض
 في قوله ولا بأس عليكم فيما
 اقولتهن ولا يخاف من النساء
 عرضن من خطبة النساء
 الى ان قال ولكن لا تعاقل من
 الايمان قالوا قوله معروفا

لان من كان يزيد امساك
 الملائكة لا يصابون بفاقر
 السفينة من ثلثة القبة
 التي في شجرة الكاظم
 التي في القلعة
 التي في القلعة

قوله الاحلاد اما
المتوفى عنها زوجها فلقوله عليه
السلام لا ميراث ثمة من بالله اليوم والآخران
فقد هبنا قال الشافعي
انما ميراث ميت فوق ثلثة ايام المتقنة فوجب اقرارها بالثمن
فصل على ميت فوق ثلثة ايام المتقنة فوجب اقرارها بالثمن
احلاد عليها فلا ميراث ثمة من بالله اليوم والآخران
على فوت زوجها في بعد ما الى
ماتة وقد اوضحها
بلا بانه فلا

ابن جابر في القول
 المعروف الى ابي العباس
 والى ابي اريال بن جابر
 كما في اهدية وفي
 ان يقول لها اني اريد
 انكاحها وحسب امرئ
 صفة كذا في صفتها
 بالصفة التي هو فيها
 او يقول ليست لي
 مثلك او ارجوان
 جميع الله بينك
 وهذا

حادث بعد الطلاق يكون منوطاً لكونه بغير علة ولا علة
 في العدة وهو الوعد والنية
 في العدة وهو الوعد والنية
 في العدة وهو الوعد والنية
 في العدة وهو الوعد والنية

ن سنتين ثبتت نسبه كانت رجعة والمبتوتة يثبت نسب لها
 إذا جاءت به لاقل من سنتين وإذا جاءت به تمام سنتين من يوم
 لفرقة لم يثبت نسب إلا أن يدل عليه الزوج ويثبت نسب للمتوفى في
 منها زوجها ما بين الوفاة وبين سنتين وإذا اعترفت المعتدة بانقضاء
 شهرين بولد لاقل من ستة أشهر يثبت نسب وإن جاءت به
 ستة أشهر لم يثبت نسب وإذا أولدت المعتدة ولداً الميثبت نسب عنه
 حنفية رحمه الله إلا أن يشهد بولادتها رجلان أو رجلان
 إذا كان يكون هناك حمل ظاهر أو اعتراف من قبل الزوج فيثبت
 نسب من غير شهادة وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله يثبت
 الجميع بشهادة امرأة واحدة وإذا تزوج الرجل مرة فجاءت بولد
 أقل من ستة أشهر من يوم تزوجها لم يثبت نسب وإن جاءت به
 ستة أشهر فصاعداً يثبت نسب إن اعترف به الزوج أو سكت وإن
 حمل الولادة يثبت بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة وأكثر من
 حمل سنتان وأقله ستة أشهر وأطلق الذم في الذممة فلا عدة
 عليها وإن تزوجت الحامل من الزنا جازاً النكاح ولا يبطأها حتى تضع حملها
 إن يهاجها بغير زنا فيكون هو الزوج إلا أن يوطأ السلام لقوله عليه

من سنتين كانت
 وقت الطلاق قبل الحلق
 فيثبت النسب إذا طأ
 من سنتين كانت
 وقت الطلاق قبل الحلق
 فيثبت النسب إذا طأ

أدعاه نص عليه في
 كتاب الكحل في النكاح
 هذا كذا في النكاح
 في فصل المهر في النكاح
 الكنايات أن ادعى الزوج
 ثبت نسب من كذا في
 ثم إذا ادعى الزوج في
 فيه تصديقاً لما قال في
 فيدر طابان في حنفية
 يثبت نسب من طلاق
 سواء كانت معتدة من طلاق
 أو غير معتدة من طلاق
 فانهما بان جاءت به حمل

كتاب العدة

من سائر الظلال وهو
 خلاف المصنف في قوله
 بقوله المصنف في قوله
 دوران فلكه مغل في قوله
 وفيه خلاف في قوله
 وأقله ستة أشهر
 قال الله تعالى وحملها
 فثبتت نسبه
 العدة في الفرائض
 كما في حال قيام الحمل
 في قوله المصنف في قوله
 في قوله المصنف في قوله

من سائر الظلال وهو
 خلاف المصنف في قوله
 بقوله المصنف في قوله
 دوران فلكه مغل في قوله
 وفيه خلاف في قوله
 وأقله ستة أشهر
 قال الله تعالى وحملها
 فثبتت نسبه
 العدة في الفرائض
 كما في حال قيام الحمل
 في قوله المصنف في قوله
 في قوله المصنف في قوله

من سائر الظلال وهو
 خلاف المصنف في قوله
 بقوله المصنف في قوله
 دوران فلكه مغل في قوله
 وفيه خلاف في قوله
 وأقله ستة أشهر
 قال الله تعالى وحملها
 فثبتت نسبه
 العدة في الفرائض
 كما في حال قيام الحمل
 في قوله المصنف في قوله
 في قوله المصنف في قوله

وان لم تنقل الى بيت الزوج كما
في العاية قلنا اختيار النية القدر
في النفقة اسما لها الى بيت الزوج
كذا في الجوهرة النيرة
يقيد ذلك بها جميعا
قال الزوجين فان كانا موسرين
مصريين فنفقة المهر وان كان
موسرة وهو مصري فانها نفقة
الحسرات وان كان بالعسكر فنفقة
نفقة الموسرات وان كان احد
منها حافي اليسار والآخر في

دروهم مؤجلة
الى سنة فليس له ان
يدخل بها عند اليوسف
قل ان نقيض لها ارفع
حتى يعطيها جميعا وعند
له ذلك وليس لها ان
تمسك بما في الكجور
على قوله حتى تعود
الى منزله لان فوت
الاختباس منها واذا
عادت مجأت
الاختباس فحق النقطة
قوله هكذا او جلا
العبارة في عدة

الا على تقضي عليه نفيقة
 الوسط وهذا اختيار الخصاص وعلية
 الفتوى قال لكسحي يقرب الى الزوج
 وهو قول التلويح كذا في رفا الخفاف
 مع قوله هوها يغني المرء المجهل اما
 اذا كان موجبا فليس لها ان تمنع
 نفسها عند ما خلا في الاولي يوسف
 انا لم يكن يدخل بها فليس لها ان
 تمنع نفسها عند ما قال ابو
 الى حنيفة لها ان تمنع وان خلا
 فاما اذا كان الدخول برضا فليس
 كانت فكره او صلبه او حنونة
 لا يخط عقبا من كسحي بل لا فاق
 ويتيق على هذا الاستحقاق
 النفيقة فاما

كتاب
نسخ على نسخة مطبوعة
وقلمية وفي بعضها
وان مكنت ابن
زفر كما من نفسها
ولا نفقة لها وفي بعضها
وان مكنت ابن زوجها
من نفسها بعد
الطلاق فلهما النفقة

[illegible]

وعند ما انفقته
لها قال في المنقطة
لا بل حذيفة هـ
والامتناع لا يتجاء
الصدق لا يعن
الذخول لا ينزل
النفقة تر و
مقالات ابي يوسف
وان يكن صلا فيها
موجباً وقبول نقد
مهرها المذخول لا
وصورة

ما النفقة وان كان قبل لطلاق فلا نفقة لها واذا احتلست المرأة
 لان هذه المعصية وقعت بعد الفرقة ١٣ لان الفرقة جاءت بمعصية من جهة ١٢
 دين او غصبها رجل كرها فنهب بها او حجت مع غيرهم فلا نفقة لها
 اذا مرضت في منزل الزوج فلهما النفقة وتفرض على الزوج نفقة
 خادمها اذا كان موسرا ولا تفرض الاكثر من خادم واحد عليه ان يسكنها
 دار مفردة ليس فيها احد من اهله الا ان تختار ذلك وللزوج
 ان يمنع والديها وولدها من غير اهلها من الدخول عليها و
 لا يمنعهم من النظر اليها ولا من كلامهم معها في اى وقت اختاروا
 من اعسر بنفقة امرأته لم يفرق بينه ما يقال لها استد يني عليه
 اذا غاب الرجل وله مال في يد رجل يعترف به وبالأزوجة فرض
 قاض في ذلك المال نفقة زوجة الغائب واولاده الصغار والديه
 ياخذ منها كفيلا بها ولا يقض بنفقة في مال الغائب الا لهؤلاء واذا
 قضى القاض لها بنفقة الاعسار ثم اليسر فحاصتها تنضم لها بنفقة الموسر
 واذا مضت مدة لم ينفق الزوج عليها وطالبته بذلك فلا شيء لها

النفقة عتق باليوسف اذا كان الزوج قد تزاد اوجبت لهم فان لها
 التمسيم قد وجد والمنع انما هو لا الزوج قد نفقها الى منزله لان
 من نفقها القنوي على الاول وقوله اوجبت بنبي
 من نفقها القنوي على الاول وقوله اوجبت بنبي

النفقة عتق باليوسف اذا كان الزوج قد تزاد اوجبت لهم فان لها
 التمسيم قد وجد والمنع انما هو لا الزوج قد نفقها الى منزله لان

ما النفقة وان كان قبل لطلاق فلا نفقة لها واذا احتلست المرأة
 لان هذه المعصية وقعت بعد الفرقة ١٣ لان الفرقة جاءت بمعصية من جهة ١٢
 دين او غصبها رجل كرها فنهب بها او حجت مع غيرهم فلا نفقة لها
 اذا مرضت في منزل الزوج فلهما النفقة وتفرض على الزوج نفقة
 خادمها اذا كان موسرا ولا تفرض الاكثر من خادم واحد عليه ان يسكنها
 دار مفردة ليس فيها احد من اهله الا ان تختار ذلك وللزوج
 ان يمنع والديها وولدها من غير اهلها من الدخول عليها و
 لا يمنعهم من النظر اليها ولا من كلامهم معها في اى وقت اختاروا
 من اعسر بنفقة امرأته لم يفرق بينه ما يقال لها استد يني عليه
 اذا غاب الرجل وله مال في يد رجل يعترف به وبالأزوجة فرض
 قاض في ذلك المال نفقة زوجة الغائب واولاده الصغار والديه
 ياخذ منها كفيلا بها ولا يقض بنفقة في مال الغائب الا لهؤلاء واذا
 قضى القاض لها بنفقة الاعسار ثم اليسر فحاصتها تنضم لها بنفقة الموسر
 واذا مضت مدة لم ينفق الزوج عليها وطالبته بذلك فلا شيء لها

النفقة عتق باليوسف اذا كان الزوج قد تزاد اوجبت لهم فان لها
 التمسيم قد وجد والمنع انما هو لا الزوج قد نفقها الى منزله لان

الملك على الزوج في
 ابطال على الزوج في
 ابطال على الزوج في
 ابطال على الزوج في

الملك على الزوج في
 ابطال على الزوج في
 ابطال على الزوج في
 ابطال على الزوج في

كتاب النفقات

قال محمد بن جعفر... ان كانت قائمة او مستفكة كما...

الا ان يكون القاضى فرضا لها نفقة او صالحت الزوج على مقدارها فيقضيه لها بنفقة ماضية فان مات الزوج بعد اقصائه عليه بالنفقة ومضى شهر وسقطت النفقة وانما سلفها بنفقة سنة ثم مات لم يسترجع منها... وقال محمد بن احمد بن محمد بن جعفر... العبد حرة فنفقة تدين عليه يباع فيها واذا تزوج الرجل مته قبوا أهله...

ان كانت قائمة او مستفكة كما... في النفقة... انما سلفها بنفقة سنة...

كتاب النفقات

قد زال في... كالاجنبية... انما سلفها بنفقة سنة...

في النفقة... انما سلفها بنفقة سنة... انما سلفها بنفقة سنة...

فان كان الصغير رضيعا فليس عليه ان ترضعه... انما سلفها بنفقة سنة...

١٩٢
لن قول سقط حقها
وذلك لقول علي السلام
في شأن ولده انت
بقي به فلم تكلمني وكان
الصبي ينفخ خيطا ومذلة
من حبة زردية وفي
ذلك فصر على الصبي
فسقط حقها لأجل
الضرر ولا يشبه هذا
الحال إذا تروى بها الحال
لأنه لا ينفخ

والخالات اولى من العمات وينزلن كما نزلت الاخوات ثم العمات
 ولهن كذا لك وكل من تزوجت من هؤلاء سقط حقها في الحضانة
 البجدة اذا كان زوجها البجدة فان لم تكن للصبي امرأة من اهله
 اختصم فيه الرجل فاولاهم به اقربهم تعصيبا والام والبجدة احق
 بالام حتى ياكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده ويستنجي وحده
 بالجارية حتى تحيض ومن سوى الام والبجدة احق بالجارية حتى تبلغ
 حل تشتبه والامة اذا اعتق بامولاها وام الولد اذا اعتقت في في
 ولد كالحرة وليس للامة وام الولد قبل لعق حق في الولد الذميمة
 في الحضانة ١٢ ^{لعجها عن الحضانة بلا اشتغال بجدة مة المولى ١٣}
 حق بولدها المسلم ما لم يعقل لاديان لو يخاف عليه ان يالف الكفر
 سواء كان الولد ذكرا او انثى ١٤
 اذا ارادت المطلقة ان يخرج بولدها من المصرف ليس لها ذلك الا ان
 يخرجها الى وطنها وقد كان الزوج تزوجها فيه وعلى الرجل ان ينفق على
 بويه واجلده وجلته اذا كانوا فقراء وان خالفوه في دينه ولا تجب
 النفقة مع اختلاف الدين الا للزوجة والابوين والجداد والجدات
 والولد وولد الولد ولا يشارك الولد في نفقة ابويه احد النفقة اجبة
 لكل ذي رحم محرم منه اذا كان صغيرا فقيرا او كانت املة بالغة فقيرا او كان
 ذكرا زمتا او اعمى فقيرا يجب لك على مقلد الميراث وتجب نفقة الابنة
 البالغة والابن الزمن على ابويه اثلاثا على الاب الثلثان على الام الثلث

من اجل فله سقط
حقها وعلى هذا الاثر اذا تزوجت
بالعلم يسقط حقها الماذكر الكافي
بالحكم لا قطع من قولنا
من لم يزوج وصورته ان يزوج
الحبل الخ وصورته ان يزوج
من له اب من ابا امها
فتموت الزوجة فخاضها
فاذا تزوجت يسقط حقها
الا ان تزوج بنتا كان
هو يزوج من قولنا
بجوهر النية من قولنا
به اقساهم تعصيا لان
الولاية الاقرب وقد عرفت
تيسر في باب الميراث

[illegible]

منهم روافد الجبال في مهنهم
في مصنفه فانوجه ابو
يعلى في مسنده ابو
قوله اوعى الجبال في مهنهم
لكنها ما الا بولان فلقوله
تعا وصاحبهما في الدنيا
معا وفانقلت الاية
لا يورث الكافرين ليس
من العرف ان يعيش
عنوان جفا واما الجواد
ويجب ان لا يفرغ من الجواد
فانها كانت في هذا الجواد
فانها كانت في هذا الجواد
نفقات

مقامه لاب صدق
ولا نهم سبوا الاصبا
فاستوجبوا عليه الجاه
الابدين وشرط الفق
لانه اى الاب لو كان
فاجبا ينفق من ماله
اولي من الجاه في مال
منه ولا يمنع ذلك با
باعتق اللادين كذا في
الصلابة

من قال عليه السلام
 ينفق فيه عاقرة و
 يقيم في البلد الذي
 كان الذي هو القام فيه
 وقد كان الزوج الخ
 عليه
 الفروفي ذلك وهو
 من عقل عودته الخ
 يعقل له ديان
 عندا فهي تسمى به عام
 يريدان يبين الولد
 بينهما وكل واحد منهما
 الزوج فقط الفرق
 بولدها السلام عام يعقل
 قوله والذاتية

قوله في المولى
ان ينفق على عياله
امنه لقوله عليه السلام
في المالكين انهم اخوانهم
فما لم يملكوا من اموالهم
فما لم يملكوا من اموالهم
فما لم يملكوا من اموالهم
فما لم يملكوا من اموالهم

قوله في المولى
ان ينفق على عياله
امنه لقوله عليه السلام
في المالكين انهم اخوانهم
فما لم يملكوا من اموالهم
فما لم يملكوا من اموالهم
فما لم يملكوا من اموالهم
فما لم يملكوا من اموالهم

قوله في المولى
ان ينفق على عياله
امنه لقوله عليه السلام
في المالكين انهم اخوانهم
فما لم يملكوا من اموالهم
فما لم يملكوا من اموالهم
فما لم يملكوا من اموالهم
فما لم يملكوا من اموالهم

ولا تجب نفقتهم مع اختلاف الدين ولا تجب على الفقير واذا كان للاب
الغائب مال قضه عليه بنفقة ابويه ان باع ابوا متاعه في نفقته ما جازعه
الى حنيفة رحمه الله تعالى وان باع العقار لم يجز وان كان للابن الغائب مال في
ابويه فانفق منه لم يضمن وان كان له مال في يد اجنب فانفق عليه ما يغني
اذن القاضى ضمن واذا قضى القاضى للولد الوالد ين ولدوى الارحام
بالنفقة فمضت مدته سقطت الا ان ياذن لهم القاضى في الاستدانة
عليه وعلى المولى ان ينفق على عبده وامته فان امتنع من ذلك وكان له
كسب اكتسبها وانفق منه وان لم يكن لها كسب اجبر المولى على بيع

كتاب العتاق

العتق يقع من الحر البالغ العاقل في ملكه فاذا قال لعبده او امته انت
او معتق او عتيق او حر او حررتك او اعتقتك فقد عتق نوى مولى
العتق او لم ينو كن لك اذا قال راسك حرا ورقبتك او بدنك او قال
لان هذه الالفاظ صريحة فيه وان عتق عن نيتة ١٢ لان هذه الاشياء يعبر بها عن جميع البدن

قوله في المولى
ان ينفق على عياله
امنه لقوله عليه السلام
في المالكين انهم اخوانهم
فما لم يملكوا من اموالهم
فما لم يملكوا من اموالهم
فما لم يملكوا من اموالهم
فما لم يملكوا من اموالهم

قوله في المولى
ان ينفق على عياله
امنه لقوله عليه السلام
في المالكين انهم اخوانهم
فما لم يملكوا من اموالهم
فما لم يملكوا من اموالهم
فما لم يملكوا من اموالهم
فما لم يملكوا من اموالهم

قوله في المولى
ان ينفق على عياله
امنه لقوله عليه السلام
في المالكين انهم اخوانهم
فما لم يملكوا من اموالهم
فما لم يملكوا من اموالهم
فما لم يملكوا من اموالهم
فما لم يملكوا من اموالهم

قوله في المولى
ان ينفق على عياله
امنه لقوله عليه السلام
في المالكين انهم اخوانهم
فما لم يملكوا من اموالهم
فما لم يملكوا من اموالهم
فما لم يملكوا من اموالهم
فما لم يملكوا من اموالهم

قوله في المولى
ان ينفق على عياله
امنه لقوله عليه السلام
في المالكين انهم اخوانهم
فما لم يملكوا من اموالهم
فما لم يملكوا من اموالهم
فما لم يملكوا من اموالهم
فما لم يملكوا من اموالهم

قوله في المولى
ان ينفق على عياله
امنه لقوله عليه السلام
في المالكين انهم اخوانهم
فما لم يملكوا من اموالهم
فما لم يملكوا من اموالهم
فما لم يملكوا من اموالهم
فما لم يملكوا من اموالهم

١٢ قول فنهجك حر
يعني عتقت لان النسخة
عجبت عن اجملة وفي رواية
الدبر والاسنة لا تنفق
والصحيح قولك لا

عقوبی و کذا ایضاً
عقوبی و کذا ایضاً

وجلت
النسبة ولا فلا وفلك
احل لكنا كنان

مثل السيل
جريت منكم
عليك

عليك وقل خلعت

السيد	السيد
-------	-------

التأليف على

منه فرجك حروان قال املك لي عليك ونوى بن لك الحرية عتق
ان لم ينول يعتق وكذا لك جميع كنائيات العتق وان قال السلطان

ليك ونوى به العتق لم يعتق وإذا قال ههنا ابنه وثبت على ذلك
 وكان العتق بالعتق

قال هذا مولاي او يا مولاي عتق وان قال يا ابي او يا اخي لم يعتق
ولا يحتاج الى النبوة ١٣

ن قال لعلام لا يولد مثله مثله هذا ابن عتق عليه غدا في حنيقة راحة

عند ما لا يعتق وان قال لامنه انت طالق ونوي به الحرية لم تعتق

ن قال لعبد انت مثل كرم يعنق وان قال ما انت الا خر علق عليه
ولو نوى كذا في خزانة الفقه ١٣

تة، حلة الك السع وبيع في نقدة قيمته لا ٤٤٨، الم حة نقدة

ه تعا وقال يعثوق كله واذا كان العبد بين شريكين فاعتق احدهما

سید عتق فان کان موسیٰ فشریکه بالخیار ان شاء عتق و ان شاء

من شريك قيمة نصيبه وان شاء استسع العيد ان كان المقتق معسرا

لشريك بالخيار ان شاء اعتق نصيبه وان شاء استسع العبد

عن ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى

س له الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار واذا اشترى

جلان ابن احد هاعلق نصيب الاب وارضان عليه وكن لك

اور تاه والشریک باحیادان شاء اعلیٰ بصیبه از شاء استسعه

في بعض النسخ يشهد المثل في بعض النسخ
في بعض النسخ يشهد المثل في بعض النسخ

سیدنی سیدی سیدنی سیدی سیدی سیدی سیدی سیدی

لا ترقى
عليك وقد خلعت
سديك لا يحتمل في السبيل
والحق من الملك في تحلية السبيل
بالبيع والكتابة كما يحتمل بالحق
فلا بد من النسبة كذا في الهداية و
فلا بد من قوله لم يفتق فان
غيره هو الحق قال الله تعالى
السلطان هو الحق مدين اي
اوليا تبي سلطان مدين اي
مجتبة ويدكروا ويداد به اليك كتنبيه
مجتبة السلطان لقيامه بالهداية
مجتبة الحق على عليك ولو نص
فكانه قال الحق وان نوى به وكذا
عليه لم يفتق وان نوى به وكذا
هذا كذا في الامم كذا
لم يفتق لان هذا

كتاب

التحقيق في الشقة ولا إعادة تستحق

اینکه از خوف و خوفی که از او در

وَالْحَقُّ أَقْوَمُ

ان کلامی و قبل از این میگوید

عن أبيه عن حماد بن عمار عن
عبد الله بن حاتم عن جابر بن عبد الله

في الملوك وملكه وهذا كذا

الحاج احمد بن محمد بن الحسين

في اللغة

البحر المحیط

العقاق

تدیکه ای وای

کتابخانه

الفصل
٥١

فی مسئلہ

نقد و بررسی

من قوله عتق ما كان
إذا قال للشيطان أو
للضيم أو العبد أو
بجانب أو بغيره
التي هي
على السلافة
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي

العبد وإذا شهد كل أحد من الشريكين على الآخر بالحرية سحر
العبد لكل واحد منهما في نصيبه موسرين كانا أو معسرين عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالان كانا معسرين سحرهما وإن كان
أحد هك موسرا والآخر معسرا سحر للموسر لم يسع للمعسر ومن اعتق
عبد لوجه الله تعالى أو للشيطان أو للصنم عتق ^{له} وعتق المكره
السكران واقع وإذا أضاف العتق إلى ملك أو شرط أصح كما يصح في الطلاق
وإذا أخرج عبد الحربي من دار الحرب إلى دار مسلم عتق ^ه وإذا عتق جارية
حاملة عتقت وعتق حملها وإن اعتق الحمل خاصة عتق ^ه ولم يعتق إلا
وإذا عتق عبدا على مال فقبل لعبد عتق فإذا قبل صار حرا ولزمه
المال ولو قال إن أدبت إلى ألفا فانت حر صح ولزمه المال فصا ماذا
فإن حضر المال أجبر الحاكم المولى على قبضه وعتق العبد وللا لام
من مولاها حرو ولدها من زوجها مملوك لسيدها وولده الحر من العبد
لأنه ثابت بالنسب من المولى وهذا ادعاء المولى ١٢

باب التبرير

إذا قال المولى للمملوك إذا مت فانت حرا وانت حر عن دبر من أوانه
مد برا وقد دبرتك فقد صار مدبرا لا يجوز بيعه ولا هبته ولم يملك
أن يستنجد به ويواجهه وإن كانت أمة فلان يطأها وله أن
يزوجها وأدامات المولى عتق المملوك من تلك ماله إن خرج من التمل
لأن الحرية لا تمنع الاستئثار والإجارة ١٢

من قوله عتق ما كان
إذا قال للشيطان أو
للضيم أو العبد أو
بجانب أو بغيره
التي هي
على السلافة
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي

باب التدبير

من قوله عتق ما كان
إذا قال للشيطان أو
للضيم أو العبد أو
بجانب أو بغيره
التي هي
على السلافة
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي

عليه السلام
الذي هو
بجانب
من قوله
عتق المملوك
من ثلث
ماله
ثبت حكمه
الملك
في آخره

من اجزاء
للمحققين
في فقهنا
يعتبر من
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي

باب التدبير
من قوله عتق ما كان
إذا قال للشيطان أو
للضيم أو العبد أو
بجانب أو بغيره
التي هي
على السلافة
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي

الخيار بين ان تسع في ثلثة قيمتها او جميع مال الكتابة وان دبر مكاتبته
 مع التدبير ولها الخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت
 بحزت نفسها وصارت مدبرة فان مضت على كتابتها فماتت مملوكة
 ه في بالخيار ان شاءت تسع في ثلثة مال الكتابة او ثلثة قيمتها عند
 بي حنيفة رحمه الله واذا اعتق المكاتب عبد له مال لم يجز واذا وهب على
 مريضه وان كاتب عبد جاز فان أدى كذا في قبل زيعتق الاول فولاؤه للمولى
 الاول وان ادعى الثاني بعد عتق المكاتب الاول فولاؤه له

كتاب الولاء

واذا عتق الرجل مملوكه فولاؤه له وكذلك المرأة تعتق فان شرط
 انه سائبة فالشرط باطل والولاء لمن اعتق واذا اتى المكاتب
 عتق وولاؤه للمولى وان عتق بعد موت المولى فولاؤه لورثة
 المولى واذا مات المولى عتق مدبره وامهات اولاده وولاؤه له
 ومن ملك ذارحم حر معتق عليه وولاؤه له واذا تزوج عبدا
 جلي امته الاخر فاعتق مولى الامنة الامة وهي حاصل من العبد
 عتقت وعتق حله وولاؤه لمل لمولى الام لا ينتقل عنه ابد افان
 ولدت بعد عتقها الاكثر من ستة اشهر ولد افولاؤه لمولى الام
 فان اعتق الاب جرو ولاؤه ابنه وانتقل عزمولى الام الى مولى الاب

ان قوله بالخيار ان تسع في ثلثة قيمتها او جميع مال الكتابة وان دبر مكاتبته
 مع التدبير ولها الخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت بحزت نفسها وصارت مدبرة فان مضت على كتابتها فماتت مملوكة ه في بالخيار ان شاءت تسع في ثلثة مال الكتابة او ثلثة قيمتها عند بي حنيفة رحمه الله واذا عتق المكاتب عبد له مال لم يجز واذا وهب على مريضه وان كاتب عبد جاز فان أدى كذا في قبل زيعتق الاول فولاؤه للمولى الاول وان ادعى الثاني بعد عتق المكاتب الاول فولاؤه له

ان قوله بالخيار ان تسع في ثلثة قيمتها او جميع مال الكتابة وان دبر مكاتبته مع التدبير ولها الخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت بحزت نفسها وصارت مدبرة فان مضت على كتابتها فماتت مملوكة ه في بالخيار ان شاءت تسع في ثلثة مال الكتابة او ثلثة قيمتها عند بي حنيفة رحمه الله واذا عتق المكاتب عبد له مال لم يجز واذا وهب على مريضه وان كاتب عبد جاز فان أدى كذا في قبل زيعتق الاول فولاؤه للمولى الاول وان ادعى الثاني بعد عتق المكاتب الاول فولاؤه له

كتاب الولاء

ان قوله بالخيار ان تسع في ثلثة قيمتها او جميع مال الكتابة وان دبر مكاتبته مع التدبير ولها الخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت بحزت نفسها وصارت مدبرة فان مضت على كتابتها فماتت مملوكة ه في بالخيار ان شاءت تسع في ثلثة مال الكتابة او ثلثة قيمتها عند بي حنيفة رحمه الله واذا عتق المكاتب عبد له مال لم يجز واذا وهب على مريضه وان كاتب عبد جاز فان أدى كذا في قبل زيعتق الاول فولاؤه للمولى الاول وان ادعى الثاني بعد عتق المكاتب الاول فولاؤه له

ان قوله بالخيار ان تسع في ثلثة قيمتها او جميع مال الكتابة وان دبر مكاتبته مع التدبير ولها الخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت بحزت نفسها وصارت مدبرة فان مضت على كتابتها فماتت مملوكة ه في بالخيار ان شاءت تسع في ثلثة مال الكتابة او ثلثة قيمتها عند بي حنيفة رحمه الله واذا عتق المكاتب عبد له مال لم يجز واذا وهب على مريضه وان كاتب عبد جاز فان أدى كذا في قبل زيعتق الاول فولاؤه للمولى الاول وان ادعى الثاني بعد عتق المكاتب الاول فولاؤه له

ان قوله بالخيار ان تسع في ثلثة قيمتها او جميع مال الكتابة وان دبر مكاتبته مع التدبير ولها الخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت بحزت نفسها وصارت مدبرة فان مضت على كتابتها فماتت مملوكة ه في بالخيار ان شاءت تسع في ثلثة مال الكتابة او ثلثة قيمتها عند بي حنيفة رحمه الله واذا عتق المكاتب عبد له مال لم يجز واذا وهب على مريضه وان كاتب عبد جاز فان أدى كذا في قبل زيعتق الاول فولاؤه للمولى الاول وان ادعى الثاني بعد عتق المكاتب الاول فولاؤه له

في المولاة
 وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن رجل سأل على بين
 رجل والأمة فقال هو حق
 الناس بحياة ومات
 وهذا يشهد إلى العقل
 وأرث في حاله
 هاكين
 كتاب الجبايات لما فرغ من
 الاعتاق وما يتعلق به
 أو ما يتعلق الجبايات
 لمناسبة الاعتاق
 بعباءة الجباية اهلا لك
 مقابلة وكان في

كتاب الجنائيات

قال الله تعالى

لَقَدْ عَلِمْتُمْ لِيَوْمِ هَذَا
ثُمَّ ارْتَدَّتْ وَاَقْبَحَتْ عُنُقُ الْمُنَافِقِينَ

وَقَضَىٰ بِالْجَنَّةِ مِائَةَ أَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ وَأَمَّا الْفُلُ فَأَمَرَ غُلَامَهُ بِهَا

عبارة عن
في الشجر
ثم جاب
من مائة
من مائة

في النفس والروح
وغيره من ذلك

لا تسنان
الاسنان

عبد الله بن عبد الرحمن
محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن

فألقى عليه
فألقى عليه

في الاموال والتعدي

نصف غصيدو
نصف غصيدو

قوله في القصاص
ان لم يترك وفاء وهذا
اجماعا لا خلاف فيه
لان المولى لا يترك
عبد او ام ولد
قوله في القصاص
ان لم يترك وفاء وهذا
اجماعا لا خلاف فيه
لان المولى لا يترك
عبد او ام ولد

قتل المكاتب عمدا وليس له وارث الا للمولى فله القصاص ان لم يترك
وفاء وان ترك وفاء ووارثه غير المولى فلا قصاص لهم وان اجتمعوا
المولى واذا قتل عبد الرهن لا يجب القصاص حتى يجتمع الراهن
والمرتهن ومن جرح رجلا عمدا فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه
القصاص ومن قطع يد رجل عمدا من المفصل قطعت يده وكن لك
الرجل وفان الانف والاذن ومن ضرب عين رجل فقلعه بافلاقة
عليه فان كانت قائمة وذهب ضوؤها فعليه القصاص حتى له المرأة
ويجعل على وجهه قطن رطب وتقابل عينه بالمرأة حتى ينهب ضوؤها
وفي السنن القصاص في كل شجرة يمكن فيها السماسلة القصاص
ولا قصاص في عظم الا في السن وليس فيما دون النفس تشبه عمدا
وانما هو عمدا او خطأ ولا قصاص بيز الرجل والمرأة فيما دون النفس
ولا بين الحر والعبد ولا بين العبدين ويجب القصاص في الاطراف
بين المسلم والكافر ومن قطع يد رجل من نصف الساعد وجرح
جائفة فبرأ منه بافلاقة عليه اذا كان يد المقتوع صحيحة
ويشك في اليد او ناقصة الاصابع والمقتوع بالخيار ان شاء
قطع اليد المعيبة ولا شيء له غيرهما وان شاء اخذ الارش كاملا
ومشى رجلا فاستوعب الشجرة فابين قرنيه وهي لا تستوعب ما بين
سر شكت ١٢ - اصغر راسه ١٢ كفاية ١٢

فمن شرب طابعتها
ليسقط حق المرقن
بوضاه قال في الكفاية فيه نوع
اشكال وهو ان لا يستيفه قتل
بالطعن فكيف يعبر بها كاستيفه
حده وانما هو ان لا يستيفه
لحتمال العود او بالصلح او بدوى
الشيء في القتل فيصير خطأ
ببطلان القتل والقصاص كان
بالمرن ولم يوجد منه والقتل
بسيقة القصاص لا يكون بينهما
قصاص ولا وان كانت البرص
بالمقتوع لا تخاف المقتوع

بالمرن في القصاص
قوله في القصاص
ان لم يترك وفاء وهذا
اجماعا لا خلاف فيه
لان المولى لا يترك
عبد او ام ولد
قوله في القصاص
ان لم يترك وفاء وهذا
اجماعا لا خلاف فيه
لان المولى لا يترك
عبد او ام ولد

كتاب المجتنيات

قوله في القصاص
ان لم يترك وفاء وهذا
اجماعا لا خلاف فيه
لان المولى لا يترك
عبد او ام ولد
قوله في القصاص
ان لم يترك وفاء وهذا
اجماعا لا خلاف فيه
لان المولى لا يترك
عبد او ام ولد

قوله في القصاص
ان لم يترك وفاء وهذا
اجماعا لا خلاف فيه
لان المولى لا يترك
عبد او ام ولد
قوله في القصاص
ان لم يترك وفاء وهذا
اجماعا لا خلاف فيه
لان المولى لا يترك
عبد او ام ولد

قوله في القصاص
ان لم يترك وفاء وهذا
اجماعا لا خلاف فيه
لان المولى لا يترك
عبد او ام ولد
قوله في القصاص
ان لم يترك وفاء وهذا
اجماعا لا خلاف فيه
لان المولى لا يترك
عبد او ام ولد

الان يقطع الحشفة وهو موضع تحتان موضع القطع معلوم ان استقصاها بالقطع يجب القصاص وان لم يقطع الحشفة فليس بالقصاص

قروني الشاج فالمشجوج بالخيار ان شاء اقتص بمقتل رشيخته يبتدىء من اى الجانبين شاء وان شاء اخذ الارش كما ملوا ولا قصاص له في اللسان ولا في الزكر الا ان يقطع الحشفة واذا اصطلا القاتل ولياء المقتول على مال سقط القصاص ووجب المال قليلا كان او كثيرا فان عفا احد الشركاء من الدم او صالح من نصيبه على عوض سقط حق الباقيين من القصاص كان لم نصيبهم من الدية واذا قتل جماعة واحد عمل اقتص من جميعهم واذا قتل واحد جماعة فحضر اولياء المقتولين قتل لجماعتهم ولا شيء لهم غير ذلك فان حضر واحد منهم قتل له وسقط حق الباقيين ومن وجب عليه القصاص فمات سقط عنه القصاص واذا قطع رجلا من يدي رجل واحد فلا قصاص على كل واحد منهما وعليه نصف الدية وان قطع واحد يمينه رجلين فحضر افلهما ان يقطعا يده وياخذاهما منه نصف الدية يقتسمانها نصفين فان حضر واحد منهما فقطع يده فلا اخر عليه نصف الدية واذا قتل العبد بقتل العمد لزمه القود ومن رمى رجلا عمل فنفس السهم منه اخر فمات فاعليه القصاص الاول والدية للثاني على عاقلة

قوله في اللسان هذا قطع من اعضاها ما اذا قطع في اصله فله في القصاص في العيون وقفا على من يقطع عن الجاني عليه

قوله في اللسان هذا قطع من اعضاها ما اذا قطع في اصله فله في القصاص في العيون وقفا على من يقطع عن الجاني عليه

ان يقطع الحشفة وهو موضع تحتان موضع القطع معلوم ان استقصاها بالقطع يجب القصاص وان لم يقطع الحشفة فليس بالقصاص

قوله في اللسان هذا قطع من اعضاها ما اذا قطع في اصله فله في القصاص في العيون وقفا على من يقطع عن الجاني عليه

قوله في اللسان هذا قطع من اعضاها ما اذا قطع في اصله فله في القصاص في العيون وقفا على من يقطع عن الجاني عليه

كتاب الجنائيات

قوله في اللسان هذا قطع من اعضاها ما اذا قطع في اصله فله في القصاص في العيون وقفا على من يقطع عن الجاني عليه

قوله في اللسان هذا قطع من اعضاها ما اذا قطع في اصله فله في القصاص في العيون وقفا على من يقطع عن الجاني عليه

اليد نصف الدية فان قطع مع الكف ففيه نصف الدية وان قطعها مع نصف الساعد ففيه الكف نصف الدية وفي الزيادة حكومة عدل وفي الاصبع الزائدة حكومة عدل وفي عين الصبي ولسانه وذكره اذا لم يعلم صحتة حكومة عدل ومن شجر رجلا موضحة فن ذهب عقله او شعر رأسه ودخل ارش لموضحة في الدية وان ذهب سمعه او بصره او كرامه فعليه ارش الموضحة مع الدية ومن قطع اصبع رجل فشلت اخرى الى جنبها ففيها الارش قصاص فيه عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ومن قطع سن رجل فنبت مكانها اخرى سقط الارش ومن شجر رجلا فالتحمت الجراحة ولم يبق لها اثر ونبت الشعر سقطه الارش عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى عليه ارش لا لم وقال محمد رحمه الله تعالى عليه اجرة الطبيب ومن جرح رجلا جراحة لم يقتص منه حتى يبرأ ومن قطع يد رجل خطأ ثم قتله خطأ قبل البرء فعليه الدية وسقط ارش اليد وان برء ثم قتله فعليه ديتان دية نفس ودية اليد وكل عمار سقط فيه القصاص بشبهة فالدية في مال القاتل وكل ارش وجب بالصلح والاقرار فهو في مال القاتل واذا قتل الاب ابنه عم اقال دية في ماله في ثلث سنين وكل جناب

الطرف في النفس فكانت قتلا تبلى من قوله فهو في مال القاتل فان الداعي يجب بالصلح انما وجب بعقل والعاقلة وانما بعقل بالعقل وانما ما وجب بالقتل فالتكليف واجب في قوله لدا في النكاح ولا يقتل على الاسلام ولا في هذا عمل ابي حنيفة وقال محمد كذا في الدية في قوله فقتل سنين وقال الشافعي يجب جارة لدا في

كتاب الديات

قال واجب القتل فيكون شجر رجلا فالتحمت الجراحة ولم يبق لها اثر ونبت الشعر سقطه الارش عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى عليه ارش لا لم وقال محمد رحمه الله تعالى عليه اجرة الطبيب ومن جرح رجلا جراحة لم يقتص منه حتى يبرأ ومن قطع يد رجل خطأ ثم قتله خطأ قبل البرء فعليه الدية وسقط ارش اليد وان برء ثم قتله فعليه ديتان دية نفس ودية اليد وكل عمار سقط فيه القصاص بشبهة فالدية في مال القاتل وكل ارش وجب بالصلح والاقرار فهو في مال القاتل واذا قتل الاب ابنه عم اقال دية في ماله في ثلث سنين وكل جناب

قال واجب القتل فيكون شجر رجلا فالتحمت الجراحة ولم يبق لها اثر ونبت الشعر سقطه الارش عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى عليه ارش لا لم وقال محمد رحمه الله تعالى عليه اجرة الطبيب ومن جرح رجلا جراحة لم يقتص منه حتى يبرأ ومن قطع يد رجل خطأ ثم قتله خطأ قبل البرء فعليه الدية وسقط ارش اليد وان برء ثم قتله فعليه ديتان دية نفس ودية اليد وكل عمار سقط فيه القصاص بشبهة فالدية في مال القاتل وكل ارش وجب بالصلح والاقرار فهو في مال القاتل واذا قتل الاب ابنه عم اقال دية في ماله في ثلث سنين وكل جناب

اليد نصف الدية فان قطع مع الكف ففيه نصف الدية وان قطعها مع نصف الساعد ففيه الكف نصف الدية وفي الزيادة حكومة عدل وفي الاصبع الزائدة حكومة عدل وفي عين الصبي ولسانه وذكره اذا لم يعلم صحتة حكومة عدل ومن شجر رجلا موضحة فن ذهب عقله او شعر رأسه ودخل ارش لموضحة في الدية وان ذهب سمعه او بصره او كرامه فعليه ارش الموضحة مع الدية ومن قطع اصبع رجل فشلت اخرى الى جنبها ففيها الارش قصاص فيه عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ومن قطع سن رجل فنبت مكانها اخرى سقط الارش ومن شجر رجلا فالتحمت الجراحة ولم يبق لها اثر ونبت الشعر سقطه الارش عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى عليه ارش لا لم وقال محمد رحمه الله تعالى عليه اجرة الطبيب ومن جرح رجلا جراحة لم يقتص منه حتى يبرأ ومن قطع يد رجل خطأ ثم قتله خطأ قبل البرء فعليه الدية وسقط ارش اليد وان برء ثم قتله فعليه ديتان دية نفس ودية اليد وكل عمار سقط فيه القصاص بشبهة فالدية في مال القاتل وكل ارش وجب بالصلح والاقرار فهو في مال القاتل واذا قتل الاب ابنه عم اقال دية في ماله في ثلث سنين وكل جناب

فوقها ضمن المولى
لما روى عن ابي عبد الله انه
قضى حجة المديبر على مولا
كذلك في الصلاة والمأكل من
قيمة المديبر من ارش الحجة
لانه لا حق للمولى الحجة في اكثر من
الاراش في اكثر من ولا منع من المولى
الاراش اكثر من القيمة لانه كان
ولا حجة بينه لا في القيمة ولا اكثر
لانه لا يفيد في جنس واحد
ولا اختياره الا قتل المصالح
ويغتبط قيمة المديبر يوم حجة
لا يوم التباين والله اعلم

انسان ايمان
لم يضمن وهذا اذا كان
بناؤه من اول مستويان
اصل البناء في ملكه فلم
يكن متعلبا والميل حصل
بغير فعله فلا يضمن اما
اذا بناؤه في بناءه ما شاء
صنعت فالتلف يتقرب سواء
طوب بهد ما لا ان
متعلبا بالبناء في هوى غيرة
تلف من نفس
ثم تلف على العاقلة والتلف
من مال غرور في ما كذا في
هذه التبعة

الذي يات
قوله اقل من قيمته ومن
ارسلها هكذا عما تارة المتن في النص
التي بابديها وفي
التي اقل من قيمتها
ابجوهرة النيرة اقل من ذلك في ام
ومن ارسل جنابها وذلك في المدد
الولد ثالث قيمتها وفي المدد
الثلاثان في قوله ان شاء
اتبع المولى اي ينصف القيمة
في ذلك مثلا فقد حققه بلا اذنه ثم
رجع المولى على الاول كانه تبين
وجع المولى من زيادة حله
انه استوفى من زيادة و
مقدار حقه كما في العناية و
هذا عدل في حقيقة وقال الاشعري
على المولى في قوله
وان شاء

فولم وكل ما يقدر
الرجوع ان ما وجب
فيه من الحلالية فهو
من العبد فيه القيمة
وما وجب الحرام منه
نصف الدية ففيه من
العبد نصف القيمة

التنقيح
الضرب وري
في مسائل
القلوب وري

ولي القبط وانما خبي الثانية
حقه ظلماً وانما خبي الثانية
مقارنة من وحق
ثباته وضاحه من
بحر حتى تغرب في
علمه الخباية الثانية في
حقاً تغرب مقارنة
افادة في النظمين ايضاً
في رد الحار ٥٤
قوله من الخوان
الباقي بقبض

ميتا فعليه غرة والغرة نصف عشر الدية فان القته حيا ثم مات ففيه
 استحقاقا لاديه عليه السلام قال الجنين غرة عبد امة قيمته خمسون مائة ويروي وشمس فائة
 دية كاملة وان القته ميتا ثم ماتت الام فعليه دية وغرة وان ماتت ثم القته
 ميتا فلا شيء في الجنين ولا يجب في الجنين مودون عنه وفي جنين
 لا مئة اذا كان ذكر انصف عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته ان كان
 انثى ولا كفارة في الجنين والكفارة في شبه العمد والخطا اعتق رقبة
 مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا يجزى فيه طعام

باب القسامة

واذا وجل لقتيل محلة لا يعلم من قتله استخلف خمسون رجلا منهم
 تخيرهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا فاذا حلفوا قضى على
 اهل المحلة بالدية ولا يستخلف الولي ولا يقض عليه بالجناية
 وان حلف وان ابى واحل منهم حبر حتى يحلف وان لم يكمل
 اهل المحلة كردت الايمان عليهم حتى يتم خمسين عينا ولا يدخل
 في القسامة صبي ولا مجنون ولا امرأة ولا عبد وان وجد ميت لا اثر به
 فلا قسامة ولا دية وكذلك ان كان الدار ليسيل من انفه او ديرة
 او فيه فان كان يخرج من عينيه او اذنيه فهو قاتل
 ولا مد بولا مكاتب

هذا باب القسامة في القتل
 والقسامة في القتل هي ان يحد
 من القاتل خمسة عشر رجلا
 من اهل البلد او من اهل
 المحلة ولا يدخل في القسامة
 صبي ولا مجنون ولا امرأة
 ولا عبد وان وجد ميت لا اثر به
 فلا قسامة ولا دية وكذلك ان كان الدار ليسيل من انفه او ديرة او فيه فان كان يخرج من عينيه او اذنيه فهو قاتل

هذا الباب في القسامة
 والقسامة في القتل هي ان يحد
 من القاتل خمسة عشر رجلا
 من اهل البلد او من اهل
 المحلة ولا يدخل في القسامة
 صبي ولا مجنون ولا امرأة
 ولا عبد وان وجد ميت لا اثر به
 فلا قسامة ولا دية وكذلك ان كان الدار ليسيل من انفه او ديرة او فيه فان كان يخرج من عينيه او اذنيه فهو قاتل

باب القسامة

هذا باب القسامة في القتل
 والقسامة في القتل هي ان يحد
 من القاتل خمسة عشر رجلا
 من اهل البلد او من اهل
 المحلة ولا يدخل في القسامة
 صبي ولا مجنون ولا امرأة
 ولا عبد وان وجد ميت لا اثر به
 فلا قسامة ولا دية وكذلك ان كان الدار ليسيل من انفه او ديرة او فيه فان كان يخرج من عينيه او اذنيه فهو قاتل

وقال ابو يوسف هو
عليه السلام وان كان
التدبير كما يكون بل لا
توزن بالسكك ولا جعل
الدينار والدينار
القسم والدينار
وان كانا مسكنا
فيكونا مالا للملك
فيكونا مالا للملك
هو الحق بنصوة
البقية دون السكان
لان كل الملاك
لهم وقارهم اذ هم ثقات

ولا ينفذ بغير اهل خيبر
والنفس منهم واما اهل خيبر
فانهم كانوا مالا للملك
منهم على وجهين احدهما
القاسمة على اهل خيبر
وهذا قولنا اهل الخطة
الكل مشركون لان الضمان
يجب بترك الخطة
استوى وافيه ولما ان صاحب
الخطة اصيل والمشتري
كلما في الجوهرة النبوية

لان
القات ليس في
يلا حد فهو كالقاتل
المنقطع عنه
قوله لم تقطع
من سجن سقط
فان دعواه على
وحيث بلاء الباقيين
في قول
استخلف لانه
يريد اسقاط
بخصوص نفسه
بقوله فلو تقبل
ففيما كان له

باب القسامة

اي بالقتل على
واحد صاحب
مشتكى عن
اليمن فنفق
علم من سواه
فيخلف عليه
القتل في
القتل في
القتل في

اي بالقتل على
واحد صاحب
مشتكى عن
اليمن فنفق
علم من سواه
فيخلف عليه
القتل في
القتل في
القتل في

واذا وجد القاتل على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلة
دون اهل المحلة وان وجد القاتل في دار انسان فالقسامة على
والدية على عاقلة ولا يدخل السكان في القسامة مع الملاك
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى اهل الخطة دون المشتريين
ولو بقية منهم واحد وان وجد القاتل في سفينة فالقسامة
على من فيها من الركاب والملاحين وان وجد في مسجد محلة
فالقسامة على اهلها وان وجد في الجامع والشارع الاعظم
فلا قسامة فيه والدية على بيت المال وان وجد في بركة ليس
بقربها عمارة فهو هدر وان وجد بين قريتين كان على اقربهما وان
وجد في وسط الفرات يمر بها الملك فهو هدر وان كان محتسبا بالشك
فهو على اقرب القرى من ذلك المكان وان ادعى لولى على واحد
من اهل المحلة بعينه لم تسقط القسامة عنهم وان ادعى على واحد
من غيرهم سقطت عنهم واذا قال المستخلف قتله فلان استخلف
بالله فاقتلت ولا علمت له قاتلا غير فلان واذا شهد اثنان
من اهل المحلة على رجل من غيرهم انه قتله لم تقبل شهادتهما

اي قوله لان
القسامة على صاحب
الدار في بديتها ما حب
الدار مع اهل المحلة مع اهل
المصو المصو مع اهل
المحلة

اي قوله لان
القسامة على صاحب
الدار في بديتها ما حب
الدار مع اهل المحلة مع اهل
المصو المصو مع اهل
المحلة

اي قوله لان
القسامة على صاحب
الدار في بديتها ما حب
الدار مع اهل المحلة مع اهل
المصو المصو مع اهل
المحلة

الدعا من ان تسفك اي نسكه ومنه العقل كانه يغير القبائل وان كان الاكل كانت تفعل بقاء ولي المقتول لم عمل هذا لا منفسه بل الدية

القاتل كاعلى العاقلة في مال قوله اهل الدايان الجبرية من دون الكتاب فان جمعها لا يها قطع من القمار ليس مجموع دبري ان عا اهل دقون الدارين اي في الجبرية الكفاة والقضاة ويقال فلان من اهل الدايان اي من اهل الدايان في الجبرية اثبتت اسم في الجبرية اهل اثبتت اسم في الجبرية اهل في العاقلة وفي المهادت وهم الدايان الذين كتب اسمهم في الدايان وهذا عندنا

القاتل كاعلى العاقلة في مال قوله اهل الدايان الجبرية من دون الكتاب فان جمعها لا يها قطع من القمار ليس مجموع دبري ان عا اهل دقون الدارين اي في الجبرية الكفاة والقضاة ويقال فلان من اهل الدايان اي من اهل الدايان في الجبرية اثبتت اسم في الجبرية اهل اثبتت اسم في الجبرية اهل في العاقلة وفي المهادت وهم الدايان الذين كتب اسمهم في الدايان وهذا عندنا

كتاب المعاقلة

الدية في شبه العمل والخطا وكل دية وجبت بنفس القتل على العاقلة والعاقلة اهل الدايان ان كان القاتل من اهل الدايان العاقلة الذين يؤدون العقل اي الدية اي من ثلاث عطاياهم في ثلاث سنين فان خرجت العطايا في اكثر من ثلاث سنين او اقل خزن منها ومن لم يكن من اهل الدايان فعاقلته قبيلته تقسط عليهم في ثلاث سنين لا يزاد الواحد على اربعة دراهم في كل سنة درهم ودانقان وينقص منها

فان لم تتسع القبيلة لذلك ضيق اليهم اقرب القبائل اليهم ويدخل القاتل مع العاقلة فيكون فيما يؤدي كاحد هم وعاقلة المعتق قبيلة مولاة ومولى المولاة يعقل عنه مولاة وقبيلته ولا تتحمل العاقلة اقل من نصف عشال دية وتتحمل نصف العشر فصاعدا

وما نقص من ذلك فهو في مال الجاني ولا تعقل لعاقلة جناية العبد ولا تعقل الجناية التي اعترف بها الجاني الا ان يصل قوة ولا يعقل ما لزم بالصلة واذا جنى الحر على العبد جناية خطأ كانت على عاقلة الجاني

الدية لزم الشارح اقسام الدييات من نجس عليهم الدية بالعام ان يترجم بالعراقيل كانه جمع عاقلة

الدية لزم الشارح اقسام الدييات من نجس عليهم الدية بالعام ان يترجم بالعراقيل كانه جمع عاقلة

كتاب المعاقلة في قوله اهل الدايان الجبرية من دون الكتاب فان جمعها لا يها قطع من القمار ليس مجموع دبري ان عا اهل دقون الدارين اي في الجبرية الكفاة والقضاة ويقال فلان من اهل الدايان اي من اهل الدايان في الجبرية اثبتت اسم في الجبرية اهل اثبتت اسم في الجبرية اهل في العاقلة وفي المهادت وهم الدايان الذين كتب اسمهم في الدايان وهذا عندنا

الدية لزم الشارح اقسام الدييات من نجس عليهم الدية بالعام ان يترجم بالعراقيل كانه جمع عاقلة

المالك
كالثابت
لرفع خبر
الغرض
كان في
العناية
قول
فلا حمل
عليه
لأنه
اغتلب كماله
وهو

و يشترط قصد يقع للمالك
إذا كان المالك على جلاء مع
وجود الكلب ولا يجب
الحمل على قاذف هؤلاء
وأما التهمة في الفعل فف
ثمانية مواضع جارية تب
فامه وروية المطلقة
تلتا وهي في العدة و كان
بالطلاق على مال في العدة
و اصل الولد إذا اعتقها وهي
في العدة و جارية الولي في
حق العبد و جارية
المهونة في حق النخس في

كتاب الحدود

[illegible]

قوله لا فصل
القلوب لانها لا يمنع فيه التقادم
التقادم لان حقوق العباد ولقد الم تفي
غيره مانع في حقوق العباد ولا فصل
الرجوع عنه بعد الاقرار كما في قوله
الشبهة فيه تشات
قوله لا فصل
القلوب لانها لا يمنع فيه التقادم
التقادم لان حقوق العباد ولقد الم تفي
غيره مانع في حقوق العباد ولا فصل
الرجوع عنه بعد الاقرار كما في قوله
الشبهة فيه تشات

سواء كان الحرام أو لا قولنا ومن رُفِتْ الخ باب الشبهة في الحل لأن الفعل صلد على الخلق وهو الاختيار

وَمَوْلَى يَقُولُ تَعَالَى
وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا

بين الله ١٢
قوله
القذف

التي القادف

من حجب رد الز

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

قبل
لا يغفل
تحت الوصف

7	فعل	اللام
---	-----	-------

في التعزير الحبس فعل ^{١٤} أشد ^{١٥} الضرب التعزير ثم حد الزنا ثم حد ^{١٦}
 الشرب ثم حد القذف ^{١٧} ومن حد ^{١٨} الامام او عزرة فمات فدمه ^{١٩}
 هد واذ ^{٢٠} حد المسلم في القذف سقطت شهادته وان تاب ^{٢١}
 وان حد الكافر في القذف ^{٢٢} ثم ^{٢٣} اسلم قبلت شهادته ^{٢٤}

كتاب السرقة وقطاع الطريق

إذا سرق البالغ العاقل عشرة دراهم أو ما قيمته عشرة دراهم
 مضروبة كانت أو غير مضروبة من حرز لا شبهة فيه وجب عليه
 القطع والعبد الحرفيه سواء ويحب القطع بأقراره مرة واحدة
 أو بشهادة شاهدين وإذا اشتراك جماعة في سرقة فأصاب
 كل واحد منهم عشرة دراهم قطع وإن أصاب أقل من ذلك
 لم يقطع ولا يقطع فيما يوجد نافعاً مباحاً في دار الإسلام كالخشب
 والحشيش والقصب والسمك والصيد ولا فيما يسرع اليه
 الفساد كالقواكه الرطبة واللبن واللحم البطيخ والفاكهة على
 الشجر والزروع الذي لم يحصد ولا قطع في الأرض المطربة

من حيث التقرين على الاعضاء كذا في
المقصود هو الزجور وهذا المحفوظ من
الحسن الوصف كذا في قوله تعالى
حيث التقرين على الاعضاء كذا في
الهداية ١٢٠ قوله تعالى
حيث التقرين على الاعضاء كذا في
المقصود هو الزجور وهذا المحفوظ من
الحسن الوصف كذا في قوله تعالى
حيث التقرين على الاعضاء كذا في
الهداية ١٢٠ قوله تعالى

ولا فعل كان
التعريف موقوف على ما
لا مام والمقصود من الودع والتجديد
تأديا ما ان الشاقل لا يتداعى بالضرب
حبس ايضا وان كانا يتداعى لا يجيب
كذا في الجوهرة النيرة ١٢ قوله
واشد الضرب التعذيب
جري التخفيف
فيه

لا يغلظ من حيث الوصف
 قول فلهذا فعل لانه فعل
 ما فعل بامر الشرع وفعل المأمور
 لا يتقيد بشرط السيلامة
 قول كالقصاد والبراع
 قبلت شهادة لانه ما الاسام
 قلت عدل لانه يخرج وهي عدل
 الاسلام كن في الجبهة
 كتاب السنة
 قوله كتاب السنة
 عقيب الحد ودلانه فيها
 مع الضمان كذا في التمهيد
 قلت كانهم ترجعوا اليها باكتفاء
 دون الباب لا يشتملها على بيان
 الضمان الخارج عن

دعوى القطع جلية
 الخاتمة والنقد بين
 يعيش في دارهم لقوله
 عليه السلام لا قطع
 الا في ديننا راو عشرة
 دارهم كفي اهلانية
 قوله او لا يقطع
 الحد بين عاكنة
 قالت كانت اليد
 لا تقطع على عبد
 رسول الله صلعم
 في الشيء الثاني

كتاب السرقه
 الحمد و ذنكات غير هامة
 فافوت عنها بكتنا قال
 وهو ان يكون ضرر هابن المال
 و يعاىة المسلمين فالاول
 يسمي بالسرقه الصغرى
 والثاني بالبرى وهى لو
 اخذ الشئ من مال الغير خفية
 و تسمية السرق من مال الغير خفية
 و شى عا باعتبار الحرة اخذ
 كن ذلك بغيرى نصابا كان
 ام لا و باعتبار القطع اخذ
 مكلف ناطق يعصى عشرة دراهم
 حاد او مقدراها مقصود
 اخذ خفية

[illegible]

الصفحة ثلثون
الاعل هـ
الصندوق والكم
قطع لانه لا يمكن
اليد
فان الممكن فيه
المتاحظا في الصندوق
الدخول واليد
الكمال واليد
الحظ لست شرط فيه
الصغير
ادخل يدا في صندوق
الدخول فيه

[illegible]

فان بقيت حية حتى قطع العرق جاز ويكره وان ماتت قبل
 قطع العروق لم تؤكل وما استأنس من الصيد فن كاته الذبح
 وما توحش من النعم فن كاته العرق والجرح والمستحب في الابل
 النحر وان ذبحها جاز ويكره والمستحب في البقرة والغنم الذبح فان
 نحرها جاز ويكره ومن نحر ناقه او ذبح بقره او شاة فوجد في بطنها
 جنينا ميتا لم يؤكل شعره ولم يشعر ولا يجوز اكل كل ذي ناب
 من السباع ولا كل ذي مخالب من الطيور ولا باس باكل غراب
 الزرع ولا يؤكل الا بقع الذي ياكل الجيف ويكره اكل الضبع
 والضب والحشرات كلها ولا يجوز اكل لحم الحمار اهلية والبغال
 ويكره اكل لحم الفرس عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى باس باكل
 الارنب واذا ذبح ما لا يؤكل لحمه طهر جلده وكحه الا ادا
 واخنزير فان الذكاة لا تعمل فيها ولا يؤكل من حيوان الماء
 الا السمك ويكره اكل الطائر في منه ولا باس باكل الجربيت
 والمارمله ويجوز اكل الجراد ولا ذكاة له

فان بقيت حية حتى قطع العرق جاز ويكره وان ماتت قبل
 قطع العروق لم تؤكل وما استأنس من الصيد فن كاته الذبح
 وما توحش من النعم فن كاته العرق والجرح والمستحب في الابل
 النحر وان ذبحها جاز ويكره والمستحب في البقرة والغنم الذبح فان
 نحرها جاز ويكره ومن نحر ناقه او ذبح بقره او شاة فوجد في بطنها
 جنينا ميتا لم يؤكل شعره ولم يشعر ولا يجوز اكل كل ذي ناب
 من السباع ولا كل ذي مخالب من الطيور ولا باس باكل غراب
 الزرع ولا يؤكل الا بقع الذي ياكل الجيف ويكره اكل الضبع
 والضب والحشرات كلها ولا يجوز اكل لحم الحمار اهلية والبغال
 ويكره اكل لحم الفرس عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى باس باكل
 الارنب واذا ذبح ما لا يؤكل لحمه طهر جلده وكحه الا ادا
 واخنزير فان الذكاة لا تعمل فيها ولا يؤكل من حيوان الماء
 الا السمك ويكره اكل الطائر في منه ولا باس باكل الجربيت
 والمارمله ويجوز اكل الجراد ولا ذكاة له

كتاب الصيد الذي باع
 فصارا كالاثنين
 لا يكون ذكاة احدهما
 في الحياة والذكاة اصل
 يتصور رجائه بعد
 حادثة واحدة دم على
 والذبح غير دمها
 من اللحم الطاهر
 سببا لا يكون
 منه فوارا من الدم
 تقدر

الاختيارية
 له الذكاة الاضطرارية
 واختيارية ما بين البنية والحيين
 الاضطرارية ما كان في علة الصيد من
 اوقع منها شيئا

فان لم تؤكل الذكاة
 ما تشبه ذكاة الجربيت
 قوله في ذكاة الجربيت
 قوله في ذكاة الجربيت

كتاب الصيد الذي باع
 فصارا كالاثنين
 لا يكون ذكاة احدهما
 في الحياة والذكاة اصل
 يتصور رجائه بعد
 حادثة واحدة دم على
 والذبح غير دمها
 من اللحم الطاهر
 سببا لا يكون
 منه فوارا من الدم
 تقدر

كتاب الصيد الذي باع
 فصارا كالاثنين
 لا يكون ذكاة احدهما
 في الحياة والذكاة اصل
 يتصور رجائه بعد
 حادثة واحدة دم على
 والذبح غير دمها
 من اللحم الطاهر
 سببا لا يكون
 منه فوارا من الدم
 تقدر

الاختيارية
 له الذكاة الاضطرارية
 واختيارية ما بين البنية والحيين
 الاضطرارية ما كان في علة الصيد من
 اوقع منها شيئا

فان لم تؤكل الذكاة
 ما تشبه ذكاة الجربيت
 قوله في ذكاة الجربيت
 قوله في ذكاة الجربيت

كتاب الصيد الذي باع
 فصارا كالاثنين
 لا يكون ذكاة احدهما
 في الحياة والذكاة اصل
 يتصور رجائه بعد
 حادثة واحدة دم على
 والذبح غير دمها
 من اللحم الطاهر
 سببا لا يكون
 منه فوارا من الدم
 تقدر

كتاب الصيد الذي باع
 فصارا كالاثنين
 لا يكون ذكاة احدهما
 في الحياة والذكاة اصل
 يتصور رجائه بعد
 حادثة واحدة دم على
 والذبح غير دمها
 من اللحم الطاهر
 سببا لا يكون
 منه فوارا من الدم
 تقدر

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكل من اكل اهل بيته ولا يجوز له ان ياكل من اكل اهل بيته الا في حوائجهم

والنعال اكل لحم البعوض الذي لا يجوز له ان ياكل من اكل اهل بيته ولا يجوز له ان ياكل من اكل اهل بيته الا في حوائجهم

مسك في الدنيا من اكل من اكل اهل بيته ولا يجوز له ان ياكل من اكل اهل بيته الا في حوائجهم

الظلمة كذا في قوله وبيده اكل الطافي منه وهو الذي

ه امر بالنصب ما اذا اخرج الجند من حيا ومات ياكل من اكل اهل بيته ولا يجوز له ان ياكل من اكل اهل بيته الا في حوائجهم

المصنف الا ياكل من اكل اهل بيته ولا يجوز له ان ياكل من اكل اهل بيته الا في حوائجهم

مسك في الدنيا من اكل من اكل اهل بيته ولا يجوز له ان ياكل من اكل اهل بيته الا في حوائجهم

الظلمة كذا في قوله وبيده اكل الطافي منه وهو الذي

بقية حواشي صفحة ٢٢١

بقية حواشي صفحة ٢٢٠

كل من اكل من اكل اهل بيته ولا يجوز له ان ياكل من اكل اهل بيته الا في حوائجهم

المصنف الا ياكل من اكل اهل بيته ولا يجوز له ان ياكل من اكل اهل بيته الا في حوائجهم

مسك في الدنيا من اكل من اكل اهل بيته ولا يجوز له ان ياكل من اكل اهل بيته الا في حوائجهم

الظلمة كذا في قوله وبيده اكل الطافي منه وهو الذي

الحق قول النبي
الذي يقول عليه السلام
موتوا حائفاً فليحلف
بالله أو ليصمت
عليه قول

اسماء بنت ابی بکر

بسم الله الرحمن الرحيم

مجله

الله على ضرب

لا شانه

والله والرحمن

فما الخلف
يعقل به

الحال و
الافاضة

والله اعلم

بنیاد

الله و...

عاشقانه و التماس

واليمين بالله تعالى او باسم من اسمائه كالرحمن والرحيم او
بصفة من صفات ذاته كعزة الله وجلاله وكبريائه الا قوله
وعلم الله فانه لا يكون يمينا وان حلف بصفة من صفات
الفعل كغضب الله وسخط الله لم يكن حالفا ومن حلف
بغير الله عز وجل لم يكن حالفا كالنبي عليه السلام والقمران
والكعبة والحلف بحروف القسم وحروف القسم ثلاثة
الواو وكقوله والله والباء كقوله بالله والتاء كقوله تالله
وقد تضمن الحروف فيكون حالفا كقوله الله لا افعل كذا
وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا قال وحق لله فليس بحالفا
واذا قال اقسم او اقسم بالله او احلف او احلف بالله
او اشهد او اشهد بالله فهو حالف وكن لك قوله
وعمل لله وميثاقه وعلى نين راوين بالله فهو يمين
وان قال ان فعلت كذا فاذا نأيه هو حي او نظراني او مجوسى
او مشرك او كافر كان يمينا وان قال فعلى غضب الله
او سخطه فليس بحالفا وكذلك ان قال ان فعلت كذا
فانا زان او شار بخملا واكل ربوا فليس بحالفا
وكفارة اليمين علق رقبته يجزئ فيها ما يجزئ في الظهار

كتاب
 وصف بفضله وادبها
 من صفات الفضل والقوة
 ثمانية عشر
 وصف بفضله وادبها
 من صفات الفضل والقوة
 ثمانية عشر
 وصف بفضله وادبها
 من صفات الفضل والقوة
 ثمانية عشر

تقول تال
 فليس يحل
 ابن يوسف
 يقول ابن
 عند ما
 وظاهر
 لابن
 الايام
 الحبيب
 فقول
 واوفا
 ولا تفت
 الحمد
 عبا
 قوله
 واخذ
 واذا
 تشتم

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

من التواء لانها
بالله به والواو اعم
فتقول حلفت
المضمر والمضمر
لا تهاين فاعل على
اعيم من الواو والتاء
القسم ثلثة الخ فالواو
قول و حروف
الهداية ١٣
معلقك كن ان
اغفر عليك فينتال
به المعلوم فقال اللهم
ولا تبهينوه

تفہیم فی علم

فان

...

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

مقام

کتابخانه

Marfat.com

هذه المسئلة فقال له كفارة
عليك هذه مائة مائة في معصية
فقال ليس جعل الله الظهار
منكروا من القول زورا وواجب
الكفارة فقال له الشحي
انت من الابرار ايسير من
يقول اباراى كننا اى
النبوة اى قول ابراهيم
عليه السلام يا اهل
اليمين تعالوا معكم
تعالى ومعكم الكفر لا يكون
مغظا ولا هو اهل للكفارة
لا تملي عبادته والكافر

هذه قول
لعجنت
لان القراءة
في الصلوة
ليست بكاره
لقوله عليه
السلام ان هذه
صلواتنا لا يصلح
فيها شيء من
كلام الناس
وانما هما
التسبيح و

کتاب الایمان

ليس باهل للعبادة
في المبدأية ١٢ قوله
ان استباحه فان قيل هذا
القول يناقض قوله لم يصح
ملا ان الاستباحة
مكتوبة قلنا لا يصح
تقتضيه الحق والبرهان
في ما حواه العبدية والمراد
لا استباحة ان يعامل
معاملة المباح لان المباح
معاملة المباح بعد ما حلف
بذلك وقد اكله بعد ما حلف
فيكون معاملة المباح
لان المباح اذا فعل
ان كان حراما ثم اذا فعل
ما حرمه على نفسه
قليل او كثير
حرام

التحليل وقراءة
القراءان فدل
عليه ان حاكبي
يه في الصلوة
من الاذكار
ليس بلام
فلا وجبت كذا
في الجوهرة
الذريعة
التتبع الضرورة
في مسائل
القلل ودس

ان كان حراما ثم اكله على نفسه قليلا او كثيرا حلت ووجبت عليه الكفارة وهو المراد من الاستنجحة المذكورة ١٢ لم يجز ان البيت يعد للبيتوتة وفتح البقاع ما ينبت لها وتسمى البيت للكعبة والمسجد مجازا ومطلق الاسم ينصرف الى الحقيقة كن افي جميع الاماكن

والله اعلم بالصواب... والحمد لله رب العالمين... والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

ومن حلف ان لا ياكل لحما فاكل لحم السمك لم يحنث
ولو حلف ان لا يشرب من دجلة فشرب منها با ناء لم يحنث
حتى يكرع منها كرا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ومن حلف
ان لا يشرب من ماء دجلة فشرب منها با ناء حنث ومن حلف
ان لا ياكل من هذه الحنطة فاكل من خبزها لم يحنث
ولو حلف ان لا ياكل من هذه الدقيق فاكل من خبزها حنث
ولو استغفر كما هو لم يحنث وان حلف ان لا يتكلم فلا
فكلمه وهو بحيث يسمع الا انه نائم حنث وان حلف ان
لا يكلم الا باذنه فاذن له ولم يعلم بالاذن حنث
حنث واذا استحلف الوالي رجلا ليعلمه بكل امر دخل
البلد فهو على حال ولايته خاصة ومن حلف ان لا يركب
دابة فلان فركب دابة عبده المأذون لم يحنث ومن حلف
ان لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها او دخل دهليزها

والله اعلم بالصواب... والحمد لله رب العالمين... والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

كتاب الايمان

لم يحنث حتى يضر... والحمد لله رب العالمين... والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

ومن حلف ان لا يشرب من دجلة فشرب منها با ناء لم يحنث... والحمد لله رب العالمين... والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

ومن حلف ان لا يشرب من دجلة فشرب منها با ناء لم يحنث... والحمد لله رب العالمين... والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

ومن حلف ان لا يشرب من دجلة فشرب منها با ناء لم يحنث... والحمد لله رب العالمين... والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

ومن حلف ان لا يشرب من دجلة فشرب منها با ناء لم يحنث... والحمد لله رب العالمين... والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

وكذلك الدهر عند ابى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ولو حلف
 ان لا يكلم اياها فهو على ثلاثة ايام ولو حلف ان لا يكلمه الا ايام
 فهو على عشرة ايام عند ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد
 رحمهما الله تعالى هو على ايام الاسبوع ولو حلف ان لا يكلمه الشهر
 فهو على عشرة اشهر عند ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف
 ومحمد رحمهما الله تعالى هو على اثنى عشر شهرا ولو حلف لا يفعل
 كذا تركه ابد او ان حلف ليفعل كذا ففعله مرة واحدة
 بقر في يمينه ومن حلف لا تخرج امرأته الا باذنه فاذن لها
 مرة واحدة فخرجت ورجعت ثم خرجت مرة اخرى بغير اذنه
 حنث ولا بد من الاذن في كل خروج وان قال الا ان اذن لك
 فاذن لها مرة واحدة ثم خرجت بعدها بغير اذنه لم يحنث
 واذا حلف ان لا يتعدى فالغداء هو الاكل من طلوع
 الفجر الى الظهر والعشاء من صلاة الظهر الى نصف الليل
 والسحى ومن نصف الليل الى طلوع الفجر وان حلف ليقتضيه
 الى قريب فهو على ما دون الشهر وان قال الى بعيد فهو اكثر
 من الشهر ومن حلف لا يسكن هذه الدار فخرج منها
 بنفسه وترك فيها اهله ومتاعه حنث ومن حلف ليصعد
^{لان مادونه يعد قريبا}

لن قول كذا الدار ما
 يعني اذا حلف لا يكلمه
 فغدا ما يقع على سنته
 اشهر اما ابو حنيفة
 فلم يقدر فيه تقديرا
 وهذا الاختلاف في
 المنكر هو الصحيح ما
 المعروف بالالف واللام
 فالمراد به الا بد قولهم
 الشهر وعلى جميع عمره
 وعن ابى حنيفة ان
 الدار دهر سواء كان
 يعرف نفسه كذا في
 يعرف نفسه كذا في
 يعرف نفسه كذا في

اي حنيفة حتى لو
 بقى فيها وتناحنت
 وقال ابو يوسف
 يعتبر نقل الاكثر
 لان نقل لكل قد
 يتعدى وقال محمد
 يعتبر نقل ما يقوم
 به كاثبات البيت
 لان دهر ذلك
 ليس من السكنى
 وهذا القول للناس
 وفي الفتوى وعليه
 الفتوى و

كتاب الايمان

كلما انتفى ثم الغداء والعشاء
 ما يقصد به الشئ عادة ويعتبر
 عادة اهل كل بلد ففقه
 كذا في الهداية
 فهو على ما دون الشهر
 له يكن له بيتا ما اذا كانت
 فهو على ما دون الشهر
 الظاهر ان ما ذكره
 بعد ما كان في البيت
 فيها امر فان من حلف لا يسكن
 فخرج منه وترك اهله فيمكن
 ان يسكن في البيت
 خلا والدار قال
 في السكنى اذا حلف
 لم يسكن هذه
 الدار فانه لا يبر
 حنث بتقل عنها
 نفسه واهله
 داهية الدين
 معه ومنعه
 وان لم يفعل ذلك
 وان لم يفعل ذلك
 وان لم يفعل ذلك
 من ساعته قال
 بملكه حنث قال
 في الهداية ولا بد
 من نقل المتاع
 عند

من حلف لا يسكن هذه الدار فانه لا يبر
 حنث بتقل عنها نفسه واهله
 داهية الدين معه ومنعه
 وان لم يفعل ذلك وان لم يفعل ذلك
 من ساعته قال بملكه حنث قال
 في الهداية ولا بد من نقل المتاع
 عند

ولما رآه الشيخان من وائل بن حجر قال وجعل من خضع موت صلى الله عليه وسلم فقال الخضرى بارسل الله ان هذا اخي على ارض كانت لابي فقال الكندي في ارضها البليد فيها حق فقال عليه السلام للخضرى انت بيتي قال لا قال ذلك عيني

في يد المدعي عليه وانه يطالب به وان كان حقا في الذمة
ذكر انه يطالب به فاذا صحت الدعوة سأل القاضى
المدعى عليه عنها فان اعترف قضي عليه بها وان انكر سأل
القاضى ١٢ اى بالدعوى ١٢
المدعى البينة فان احضرها قضي بها وان عجز عن ذلك وطلب
يمين خصمه استخلفه عليه بها وان قال لى بيته حاضرة وطلب
اليمين لم يستخلف عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ترد اليمين
على المدعى ولا تقبل بيته صاحب اليد في ملك المطلق واذا نكل
المدعى عليه عن اليمين قضي عليه بالنكول و الزمه ما ادعى
عليه وينبغي للقاضى ان يقول له انى اعرض عليك اليمين ثلاثا
فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعاه واذا كرر العرض
ثلاث ثمرات قضي عليه بالنكول وان كانت الدعوة نكاحا
لم يستخلف المنكر عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
لان النكول عند بمنزلة البذل والنكاح لا يصح بذله فائدة اليمين النكول فلهذا لم يستخلف فيه

في قول المدعى عليه
فما يتعلق بالقضاء كما في القينة والبنازية
والمداق المداق الى حنيفة ان لا يجلف المنكر
لذا في قول المدعى عليه ان لا يجلف المنكر
فما يتعلق بالقضاء كما في القينة والبنازية
والمداق المداق الى حنيفة ان لا يجلف المنكر
لذا في قول المدعى عليه ان لا يجلف المنكر

في قول المدعى عليه
فما يتعلق بالقضاء كما في القينة والبنازية
والمداق المداق الى حنيفة ان لا يجلف المنكر
لذا في قول المدعى عليه ان لا يجلف المنكر
فما يتعلق بالقضاء كما في القينة والبنازية
والمداق المداق الى حنيفة ان لا يجلف المنكر

في يد المدعى عليه وانه يطالب به وان كان حقا في الذمة
ذكر انه يطالب به فاذا صحت الدعوة سأل القاضى
المدعى عليه عنها فان اعترف قضي عليه بها وان انكر سأل
القاضى ١٢ اى بالدعوى ١٢
المدعى البينة فان احضرها قضي بها وان عجز عن ذلك وطلب
يمين خصمه استخلفه عليه بها وان قال لى بيته حاضرة وطلب
اليمين لم يستخلف عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ترد اليمين
على المدعى ولا تقبل بيته صاحب اليد في ملك المطلق واذا نكل
المدعى عليه عن اليمين قضي عليه بالنكول و الزمه ما ادعى
عليه وينبغي للقاضى ان يقول له انى اعرض عليك اليمين ثلاثا
فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعاه واذا كرر العرض
ثلاث ثمرات قضي عليه بالنكول وان كانت الدعوة نكاحا
لم يستخلف المنكر عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
لان النكول عند بمنزلة البذل والنكاح لا يصح بذله فائدة اليمين النكول فلهذا لم يستخلف فيه

كتاب الدعوى
في قول المدعى عليه
فما يتعلق بالقضاء كما في القينة والبنازية
والمداق المداق الى حنيفة ان لا يجلف المنكر
لذا في قول المدعى عليه ان لا يجلف المنكر
فما يتعلق بالقضاء كما في القينة والبنازية
والمداق المداق الى حنيفة ان لا يجلف المنكر

ان المدعى عليه
فما يتعلق بالقضاء كما في القينة والبنازية
والمداق المداق الى حنيفة ان لا يجلف المنكر
لذا في قول المدعى عليه ان لا يجلف المنكر
فما يتعلق بالقضاء كما في القينة والبنازية
والمداق المداق الى حنيفة ان لا يجلف المنكر

قوله اول من...
أما إذا كانت بشرة...
من الرهن ولي...
أما إذا كانت بشرة...
من الرهن ولي...
أما إذا كانت بشرة...
من الرهن ولي...

آن ادعى حدها رهنا وقبضا والآخرهبة وقبضا فالرهن اولى
ان اقام الخارجان البينة على الملك التاريخ فصاحب التاريخ
لا قد ما اولى وان ادعى الشراء من واحد واقام البينة على
في نسخة الاصل ١٢
تاريخين فالاول اولى وان اقام كل واحد منها البينة على الشراء
من الآخر وذكر تاريخا فها سواء وان اقام الخارج البينة على
ملك مؤرخ واقام صاحب اليد البينة على ملك اقدم تاريخا
كان اولى وان اقام الخارج وصاحب اليد كل واحد منها بينة بالتاريخ
فصاحب اليد اولى وكذلك النسخ في الشيا بالتاريخ لا تنسخ الامرة واحدة
كذلك كل سبب في الملك لا يتكرر وان اقام الخارج بينة على الملك
بإطلاق وصاحب اليد بينة على الشراء منه كان صاحب اليد اولى
وان اقام كل واحد منها البينة على الشراء من الآخر ولا تاريخ معهما
فما تر البينتان وان اقام احد المرعين شاهدين والاخر اربعة
اي تساقطتا وبطلتا ١٢
فهما سواء ومن ادعى قصاصا على غيره فحمل ستخلف فان نكل عن
لأن شهادة الاربعة كشهادة الاثنين ١٢
اليامين فيمادون النفس لزمه القصاص وان نكل في النفس
حبس حتى يقر او يحلف قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى
يلزمه الارش فيه واذا قال المدعى لي بينة حاضرة قيل خصمه
اعطه كفيلا بنفسك ثلثة ايام فان فعل والا امر بملازمة
فيها ١٢
كفيل بن هبة ١٢

قوله اول من...
أما إذا كانت بشرة...
من الرهن ولي...
أما إذا كانت بشرة...
من الرهن ولي...
أما إذا كانت بشرة...
من الرهن ولي...

كتاب الدعوى

قوله اول من...
أما إذا كانت بشرة...
من الرهن ولي...
أما إذا كانت بشرة...
من الرهن ولي...
أما إذا كانت بشرة...
من الرهن ولي...

قوله اول من...
أما إذا كانت بشرة...
من الرهن ولي...
أما إذا كانت بشرة...
من الرهن ولي...
أما إذا كانت بشرة...
من الرهن ولي...

قوله اول من...
أما إذا كانت بشرة...
من الرهن ولي...
أما إذا كانت بشرة...
من الرهن ولي...
أما إذا كانت بشرة...
من الرهن ولي...

المراة وان كان مهر المثل اكثر مما اعترف به الزوج واقل مما ادعته
 المراة قضت لها بمهر المثل واذا اختلفا في الاجارة قبل استيفاء
 المعقود وعليه تحالفوا تراضا وان اختلفا بعد استيفاء لم يتحالفوا
 وكان القول قول المستاجر وان اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه
 تحالفوا وفي العقد فيما بقى وكان القول في المأنة قول المستاجر
 مع يمينه واذا اختلف المولى المكاتب في مال الكتابة لم يتحالفوا عند
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا يتحالفان وتقضى الكتابة واذا اختلف
 الزوجان في متاع البيت فيما يصلح للرجال فهو للرجل وما يصلح
 للنساء فهو للنساء وما يصلح لهما فهو للرجل فان مات احدهما
 كالزوج ولاسوة والجار والجار والجار والجار والجار والجار والجار
 واختلف ورثته مع الاخرفما يصلح للرجال والنساء فهو للباقي
 منها وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يدفع الى المراة ما يجزئها
 به مثلها والباقي للزوج واذا باع الرجل جارية فجاءت بولد
 فادعاه البائع فان جاءت به لاقل من ستة اشهر من يوم
 باعها فهو ابن البائع وامه ام ولد له ويفسخ البيع ويرد الثمن

قوله قضى لها مهر المثل وانما سقط من
 مهر المثل وهو ثمة البضع وانما سقط من
 مهر المثل وهو ثمة البضع وانما سقط من
 مهر المثل وهو ثمة البضع وانما سقط من
 مهر المثل وهو ثمة البضع وانما سقط من

ان كان المأنة في المأنة
 على ما في القاموس
 في قوله المأنة
 في قوله المأنة
 في قوله المأنة

كتاب المدعى
 في قوله المدعى
 في قوله المدعى
 في قوله المدعى

في قوله المدعى
 في قوله المدعى
 في قوله المدعى

قوله في دعوة البائع او بعد دعوة المشتري
اي بعد دعوة البائع ١٢
قوله في دعوة المشتري او بعد دعوة البائع
اي بعد دعوة المشتري ١٣
قوله في دعوة المشتري او بعد دعوة البائع
اي بعد دعوة المشتري ١٤
قوله في دعوة المشتري او بعد دعوة البائع
اي بعد دعوة المشتري ١٥

وان ادعاه المشتري مع دعوة البائع او بعد دعوة البائع
اولى وان جاءت به اكثر من ستة اشهر ولا قل من سنتين
لم تقبل دعوة البائع فيها الا ان يصدق المشتري وان مات الولد
فادعاه البائع وقد جاءت به لاقل من ستة اشهر لم يثبت النسب
في الولد ولا الاستيلاء في الاموات ما انت الام فادعاه البائع
وقد جاءت به لاقل من ستة اشهر يثبت النسب منه في الولد
واخذ البائع ويرد الثمن كله في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى
وقال يريد حصته الام ومن ادعى نسب احل التوأمين يثبت نسبهما
الى المشتري ١٣

كتاب الشهادات

الشهادة فرض تلزم الشهود ولا يستعصم كتابها اذا طال اليها لم يدعى
والشهادة بالحد ويخير فيها الشاهد بين الستر والظهار والستر
افضل الا انه يجب ان يشهد بالمال في السرقة فيقول اخذ المال
ولا يقول سرق والشهادة على مراتب منها الشهادة في الزنا يعتبر فيها
اربعة من الرجال ولا تقبل فيها شهادة النساء ومنها الشهادة
ببقية الحد ودوالقصاص تقبل فيها شهادة رجلين ولا تقبل
فيها شهادة النساء وما سوى ذلك من الحقوق تقبل فيها شهادة
رجلين او رجل وامرأتين سواء كان الحق مالا او غير مال مثل

بدر جميع
المن وعند ما تكون
مضمونة لا يثبت النسب
عند ما يرد من الثمن
مقتل ارقية الولد
فيقتل القاتلان وتقيم
المن على مقتل ارقية
فما اصاب قيمة الام
سقط وما اصاب قيمة
الولد يرد هذا اذا ماتت
اما اذا قتلها رجل فاحذر
المشتري قيمتها ثم
ادعى البائع الولد
فانه يريد قيمة الولد
دون الام

كتاب الشهادات

قوله في دعوة البائع او بعد دعوة المشتري
اي بعد دعوة البائع ١٢
قوله في دعوة المشتري او بعد دعوة البائع
اي بعد دعوة المشتري ١٣
قوله في دعوة المشتري او بعد دعوة البائع
اي بعد دعوة المشتري ١٤
قوله في دعوة المشتري او بعد دعوة البائع
اي بعد دعوة المشتري ١٥

قوله في دعوة البائع او بعد دعوة المشتري
اي بعد دعوة البائع ١٢
قوله في دعوة المشتري او بعد دعوة البائع
اي بعد دعوة المشتري ١٣
قوله في دعوة المشتري او بعد دعوة البائع
اي بعد دعوة المشتري ١٤
قوله في دعوة المشتري او بعد دعوة البائع
اي بعد دعوة المشتري ١٥

حيث البدلية ومن حيث ان فيها زيادة في الحكم ولا خلاف في ذلك
 لا خلاف في ذلك ولا خلاف في ذلك ولا خلاف في ذلك
 لا خلاف في ذلك ولا خلاف في ذلك ولا خلاف في ذلك
 لا خلاف في ذلك ولا خلاف في ذلك ولا خلاف في ذلك

لموت والنكاح والدخول وولاية القاضى فانه يسعه ان يشهد
 بهذه الاشياء اذا اخبر بها من يثق به والشهادة على الشهادة جائزة
 كل حق لا يسقط بالشبهة ولا تقبل في الحد والقصاص ويجوز
 احراز عن الحد والقصاص ١٢
 شهادة شاهدين على شهادة شاهدين ولا تقبل شهادة واحد
 على شهادة واحد ولا تقبل شهادة واحد على شهادة واحد
 لا شهادة واحدة واحدة وصفة الاشهاد ان يقول شاهد لاصل لشاهد
 فرع اشهد على شهادتي اني اشهد ان فلان بن فلان اقر عندى
 ان اواشهدنى على نفسه وان لم يقل شهادتي على نفسه جاز
 يقول شاهد الفرع عند ادعاء شاهد ان فلانا اقر عندك بكذا او
 الى اشهد على شهادتي بذلك فانا اشهد بذلك ولا تقبل
 شهادة شهود الفرع الا ان يسموا شهود الاصل او يغيبوا مسيرة
 لا ثلاثة ايام فصاعدا او يمرضوا مرضا لا يستطيعون معه حضور
 مجلس الحاكم فان عدل شهود الاصل شهود الفرع جاز وان سكتوا
 بان كان يعرف القاضى القواعد ١٢
 من تعد يلزم جاز وينظر القاضى في حالهم وان انكر شهود الاصل
 شهادة لم تقبل شهادة شهود الفرع وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى

على الشهادة اذا ادعى الى التواء الحق على
 احراز كذا وهذا الجواز لا يثبت
 من الشهادة وان كانت على التواء الحق على
 احراز كذا وهذا الجواز لا يثبت

من الشهادة وان كانت على التواء الحق على
 احراز كذا وهذا الجواز لا يثبت
 من الشهادة وان كانت على التواء الحق على
 احراز كذا وهذا الجواز لا يثبت

من الشهادة وان كانت على التواء الحق على
 احراز كذا وهذا الجواز لا يثبت
 من الشهادة وان كانت على التواء الحق على
 احراز كذا وهذا الجواز لا يثبت

كتاب الشهادات

من الشهادة وان كانت على التواء الحق على
 احراز كذا وهذا الجواز لا يثبت
 من الشهادة وان كانت على التواء الحق على
 احراز كذا وهذا الجواز لا يثبت

من الشهادة وان كانت على التواء الحق على
 احراز كذا وهذا الجواز لا يثبت
 من الشهادة وان كانت على التواء الحق على
 احراز كذا وهذا الجواز لا يثبت

في شاهد الزور الشهرة في السوق ولا اعزرة وقال الله تعالى جوعا ونحوه
بقياء رجل
وامانة كما في
قوله عند ابن حنيفة
كل امرئ بين قامة نسوة
رجل واحد ففقد نسوة
رجل من الرجال كما
يختم من رجال ثم
ثم ياب شهرة رجل
رجل فان الضمان يكون
رجل واحد ففقد الرجل
عليه اسد اسد هو حصة
فمن اسد من الغنى
انتمين من خمسة
وعليه من خمسة
اسد اسد كذا في
الانتهى

باب الرجوع عن الشهادة

اذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها سقطت شهادتهم
ولا ضمان عليهم فان حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ الحكم وجب
عليهم ضمان ما اتلفوه بشهادتهم ولا يصح الرجوع الا بحضرة
الحاكم واذا شهد شاهدان ان بئال فحكم الحاكم به ثم رجعا ضمن
المال للمشهد وعليه وان رجع احدهما ضمن النصف
وان شهد بالمال ثلاثة فرجع احدهم فلا ضمان عليه ان رجع
اخو ضمن الراجعان نصف المال ان شهد رجل وامرأتان
فرجعت امرأة ضمن ربع الحق وان رجعتا ضمن نصف الحق واد
شهد رجل وعشر نسوة فرجع ثمان نسوة منهن فلا ضمان عليهن فان
رجعت اخرى كان على النسوة ربع الحق فان رجع الرجل والنساء
فعل الرجل سدس الحق وعلى النساء خمسة اسدس الحق عند
ابن حنيفة رحمه الله تعالى قال على الرجل النصف وعلى النسوة
النصف وان شهد شاهدان على امرأة بالنكاح بمقدار شهر
مثلا او اكثر ثم رجعا فلا ضمان عليهما وان شهد ابا قتل من
قهر المثل ثم رجعا لم يضمن النقصان وكذلك اذا شهد ابا قتل من

في قولكم السلام يقول
لكنما وجدنا هذا
فانما زور فاحذروا وصاروا
الناس من الرجال المائة في
شهادة الزور سواء كان في
قوله وقال لا نجوع
هنا من شاهد الزور حتى عزى الله
هذا لغيره وطيف به وجلس فلما
على ذلك وعنده ان كان مصورا
انما كان بهذا الصفة يغفر
والنسخة والشيعة والتغريب
في قولكم باب الرجوع عن

باب الرجوع عن الشهادة

الشهادة وجعلنا نسب
لما قبلنا من الشهادة فغنى ظاهرا
الرجوع عن الشهادة يقضى
سبق وجودها وهو امر مشهور
من غوب في يد ياتة لان فيه
خلاصا عن عقاب الكسبية
وهذا الباب ليس بركن شرعي
فركنه قول الشاهد بزيادة
من شهد به وشوطه ان يكون
فيما قضى حكمه باليمين
عند القاضي حكمه باليمين
على كل حال سواء وجد
على لقضاء الشهادة او بعد

بقياء رجل
وامانة كما في
قوله عند ابن حنيفة
كل امرئ بين قامة نسوة
رجل واحد ففقد نسوة
رجل من الرجال كما
يختم من رجال ثم
ثم ياب شهرة رجل
رجل فان الضمان يكون
رجل واحد ففقد الرجل
عليه اسد اسد هو حصة
فمن اسد من الغنى
انتمين من خمسة
وعليه من خمسة
اسد اسد كذا في
الانتهى

لو يضمن القضاة لان
منافع البضغ غير متوقعة
عند الاكلاف وصورة
ان يشهد ان لا تزوجها
على خمسة تظهر مشكلا
لا يضمنان قامة
لوجي جامع ملكا
مالة تيمم كذا في
النسوة في الشهادة
الضمان في

الشهود بئال وان كان
في الاستيفاء كذا
قوله كذا في
قوله كذا في
قوله كذا في

الذين ياتون اليه
عليه السلام
في كل يوم
من كل مكان
في كل وقت
في كل حال
في كل شيء
في كل مكان
في كل وقت
في كل حال
في كل شيء

لا تصح ولاية القاض حتى تجتمع في السولي شرط الشهادة ويكون من اهل
الاجتهاد ولا بأس بالدخول في لقضاء لمن يشق بنفسه ان يؤدي فرضه
ويكره الدخول فيه من يخاف العجز عنه ولا يا من على نفسه الحيف
فيه ولا ينبغي ان يطلب الولاية ولا يسأها ومن قلد في لقضاء سلم
اليه يوان القاض الذي كان قبله وينظر في حال المحبس سبب
فمن اعترف منهم الحق الزمه اياه ومن انكر لم يقبل قول المعزول
عليه الا بينة فان لم تقم البينة لم يجعل بتخلية حتى ينادى عليه
ويستظهر في امره وينظر في الودائع وارتفاع الوقوف فيعمل على
حسب واثقوم به البينة او يعترف به من هو في يده ولا يقبل
قول المعزول الا ان يعترف الذي هو في يده ان المعزول سلمها اليه
فيقبل قوله فيها ويجلس للحكم جلوسا ظاهرا في المسجد ولا يقبل هدية
الامن ذي دم محرر منه او من جرت عادتة قبل القضاء بمهاداته ولا يحضر
دعوة الا ان تكون عامة ويشهد الجنازة ويعود المريض ولا يضيف احد
الخصمين دون خصمه فاذا حضر استوى بينهما في الجلوس والاقبال

في كل يوم
من كل مكان
في كل وقت
في كل حال
في كل شيء
في كل مكان
في كل وقت
في كل حال
في كل شيء

كتاب ابا القاض

وفي اشارة
الى ان لا بأس
ان يقضي
بجميع الودائع
التسوية
القضائية
في كل يوم
من كل مكان
في كل وقت
في كل حال
في كل شيء
في كل مكان
في كل وقت
في كل حال
في كل شيء

قوله
في كل يوم
من كل مكان
في كل وقت
في كل حال
في كل شيء
في كل مكان
في كل وقت
في كل حال
في كل شيء

قوله
في كل يوم
من كل مكان
في كل وقت
في كل حال
في كل شيء
في كل مكان
في كل وقت
في كل حال
في كل شيء

وانما علمناه باقرارهم ولا يجزئهم قولهم في نفسه
فانما علمناه باقرارهم ولا يجزئهم قولهم في نفسه
فانما علمناه باقرارهم ولا يجزئهم قولهم في نفسه

عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال رحمه الله تعالى على كل الانصباء
اذا حضر الشركاء عند القاضى وفي ايدهم دارا وضيعة وادعوا
انهم ورثوها عن فلان لم يقسمها القاضى عند ابي حنيفة رحمه الله
تحتا حتى يقيموا البينة على موته وعد ورثته وقال رحمه الله
تعالى يقسمها باعترافهم وينكر في كتاب القسمة ان قسمها بقولهم
وان كان المال مشترك فاسوئ العقار وادعوا انه ميراث قسمه
في قولهم جميعا وان ادعوا في العقار انهم اشتروه قسمه بينهم وان
ادعوا الملك ولم يدين كروا كيف انتقل اليهم قسمه بينهم واذا
كان كل واحد من الشركاء ينتفع بنصيب قسمه بطلب احدهم
وان كان احدهم ينتفع والاخر يستضر لقلة نصيبه فان طلب
صاحب الكثير قسمه وان طلب صاحب القليل لم يقسم وان
كان كل واحد منها يستضر لم يقسمها الا بتراضيه ويقسم العرض
اذا كانت من صنف واحد ولا يقسم الجنس من بعضها في بعض
وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقسم الرقيق ولا الجوهر

قوله لا يقسم الرقيق
قوله لا يقسم الرقيق
قوله لا يقسم الرقيق
قوله لا يقسم الرقيق

قوله لا يقسم الرقيق
قوله لا يقسم الرقيق
قوله لا يقسم الرقيق
قوله لا يقسم الرقيق

المالك يجوز ان يكون في
قوله لا يقسم الرقيق
قوله لا يقسم الرقيق
قوله لا يقسم الرقيق

كتاب القسمة
قوله لا يقسم الرقيق
قوله لا يقسم الرقيق
قوله لا يقسم الرقيق

قوله لا يقسم الرقيق
قوله لا يقسم الرقيق
قوله لا يقسم الرقيق
قوله لا يقسم الرقيق

[illegible]

اسما وصورة نظرا الى
اصل السكفي واجناس معنى
نظرا الى اختلاف المقاصد وجوه
السكفي فيفوض لترجيح
القاضي وله ان الاعتبار للمعنى
وهو للقصد ويختلف ذلك
باختلاف البلدان والرجال
اجمعيان والقرى المجيدين والماء
اختلافها فاختلافها في التوكيل
في القسمة ولهذا لا يجوز التوكيل
تبعك داركذا في الهداية
اقسم كل واحد على
الدار

والاخر ثلث والاخر نصف
جعلت ستمائة وثلثين
نصيبا بالاول والثاني
بالثاني وثلثا والثاني
هذا ويكتب ستمائة و
جميعها في غدة ويلقيها في
كفة فنخرج منها ما
قله الله من الاول ان كان
فيها ستمائة فان كان ذلك
ما قبله من الستمائة
التي في الاول ان كان
النصف من الاول

فتم ائمه و كذا الوكان مكن الغائب صبي يقسم و
 ينصب له و صيا يقبض بخلاف التراضي لما بينا من قوله
 النيرة له قوله لم يقسم الخ والفاق
 ان تلك الوارث ملك خلاف
 عن المورث اخذ
 بالعيب و

[illegible]

حذره لا تغفلوا عن الجنبين
والضيقه جنبان
وقد بينا ان

بعضهم في القسمة ثميد
احد الخوف من اخلاق
الشيخ محمد بن
للرويحيات جعل
خبيث هكذا ذكر
ما يدل على ما جئنا
واحد في جعل
المسئلة رويان
قولكم بوضوح
ما يقين

واللذان يليان فافهم ٩ قوله فيعد الله من حيث الصورة والقيمة أي يسوي على سبيل القسمة ويروي يغزله بالزاي يقطعها بالقسمة عن غير ٨

ابن حجر عسقلاني قال في المحرر...
الشيخ صالح بن عبد الله...
قال طهنا بالدين...
فقال عليه السلام...
عادوا الى الامانة...
فعدوا الى الامانة...
القلب اذا في الامانة...
وقضت عادوا الامانة...
في السنة لا في غيره...
في المحرر عسقلاني...
ابن حجر عسقلاني

اكره على الكفر بالله تعالى او بسب النبي عليه السلام بقيد وحبس
او ضرب لم يكن ذلك اكرها حتى يكرهه بامر يخاف منه على نفسه او على
عضو من اعضائه فاذا خاف على ذلك وسعه ان يظهر ما امر به
به ويورى فاذا اظهر ذلك وقلبه مطمئن بالايمان فلا اثم عليه وان
صبر حتى قتل ولم يظهر الكفر كان حاكما جورا وان اكرهه على اطلاق ما
بامر يخاف منه على نفسه او على عضو من اعضائه وسعه ان يفعل
ذلك لصاحب المال ان يضمن المكروه وان اكرهه بقتل على قتل غير
لم يسعه ان يقدم عليه يصبر حتى يقتل فان قتله كان اثم والقصاص
على الذي اكرهه ان كان القتل عمدا وان اكرهه على طلاق امرأته
او عتق عبده ففعل وقع ما اكرهه عليه يرجع على الذي اكرهه
بقيمة العبد ويرجع بنصف مهر المرأة ان كان قبل الدخول وان
اكرهه على الزنا وجب الحد عند ابي
حنيفة رحمه الله تعالى الا ان يكره
السلطان وقال رحمه الله تعالى لا يلزمه الحد واذا
اكرهه على الردة لم تبين امل تمنه

ابن حجر عسقلاني قال في المحرر...
الشيخ صالح بن عبد الله...
قال طهنا بالدين...
فقال عليه السلام...
عادوا الى الامانة...
فعدوا الى الامانة...
القلب اذا في الامانة...
وقضت عادوا الامانة...
في السنة لا في غيره...
في المحرر عسقلاني...
ابن حجر عسقلاني

من بعد
ايمانهم
صدرا فاعلموا غصب
من الله ولهم عذاب
عظيم لا يأتون
وقلبه مطمئن بالايمان
فانه تعالى ما اكرهه
اجزاء كونه الكفر
سألهم حاله العذاب
فانما دفعه عن العذاب
والعقاب وكسب من
هو حاكم بحكمه
على ما كان منه

كتاب الاكره

ابن حجر عسقلاني قال في المحرر...
الشيخ صالح بن عبد الله...
قال طهنا بالدين...
فقال عليه السلام...
عادوا الى الامانة...
فعدوا الى الامانة...
القلب اذا في الامانة...
وقضت عادوا الامانة...
في السنة لا في غيره...
في المحرر عسقلاني...
ابن حجر عسقلاني

ليس من ضرورية
عدا منكم على ما لعله
في حق منكم على ما لعله
فان السبب في الشر
والسبب في الشر
ان يكون منكم
منكم مع قيام العلة
الوجبة للغضب
ابا حجة اكرهه
الكفر فانهم

ابن حجر عسقلاني قال في المحرر...
الشيخ صالح بن عبد الله...
قال طهنا بالدين...
فقال عليه السلام...
عادوا الى الامانة...
فعدوا الى الامانة...
القلب اذا في الامانة...
وقضت عادوا الامانة...
في السنة لا في غيره...
في المحرر عسقلاني...
ابن حجر عسقلاني

ابن حجر عسقلاني قال في المحرر...
الشيخ صالح بن عبد الله...
قال طهنا بالدين...
فقال عليه السلام...
عادوا الى الامانة...
فعدوا الى الامانة...
القلب اذا في الامانة...
وقضت عادوا الامانة...
في السنة لا في غيره...
في المحرر عسقلاني...
ابن حجر عسقلاني

ابن حجر عسقلاني قال في المحرر...
الشيخ صالح بن عبد الله...
قال طهنا بالدين...
فقال عليه السلام...
عادوا الى الامانة...
فعدوا الى الامانة...
القلب اذا في الامانة...
وقضت عادوا الامانة...
في السنة لا في غيره...
في المحرر عسقلاني...
ابن حجر عسقلاني

وكانوا يسمونهم الكفار في قوله

متعلق صفحته ٢٦٣

في قوله صلى الله عليه وسلم لا يكون بدعة في الدين ولا بدعة في الدنيا ولا بدعة في الآخرة

في حديث سليمان بن بريد قال قال الله تعالى لا اله الا الله شهادة ان لا اله الا الله فادعهم الى اعطائها فاستمعوا له وان قال فان ابوها فاستمعوا له وان قال فان ابوها فاستمعوا له

من قوله صلى الله عليه وسلم لا يكون بدعة في الدين ولا بدعة في الدنيا ولا بدعة في الآخرة

٢٦٢ في الهداية

في قوله صلى الله عليه وسلم لا يكون بدعة في الدين ولا بدعة في الدنيا ولا بدعة في الآخرة

في قوله صلى الله عليه وسلم لا يكون بدعة في الدين ولا بدعة في الدنيا ولا بدعة في الآخرة

يُقسم غنيمة في دار الحرب حتى يخرجها الى دار الاسلام والرداء
 لمقاتل في العسكر سواء واذا الحرق المرد في دار الحرب قيل
 في استحقاق الغنيمة لتحقيق المشاركة في السبب وهو المجاورة عندنا
 يخرجوا الغنيمة الى دار الاسلام شاركوهم فيها ولا حق لاهل
 اى في الغنيمة ١٢
 وق العسكر في الغنيمة الا ان يقاتلوا اذا امن رجل حرا وامرأة
 وكافرا وجماعة او اهل حصن او مدينة صحرانا منهم ولم يخرج لاحد
 من المسلمين قتلهم الا ان يكون في ذلك مفسدة فينبذ اليهم الا اقام
 لا يجوز امان ذمي ولا اسير ولا تاجر يخل عليهم ولا يجوز امان
 عبدا المحجور عليه عندنا في حنيفة رحمه الله تعالى الا ان ياذن له مولاه في
 قتال وقال ابو يوسف وسفوح محمد رحمه الله تعالى يصح امانه فاذا غلب الترك على الروم
 سبوه واخذوا اموالهم ملكوها وان غلبنا على الترك حل لنا
 اذن له مولاه او لم ياذن ١٣
 ان نجد من ذلك واذا غلبوا على اموالنا وحرزوها ببلد رهن ملكوها
 ان ظهر عليها المسلمون فوجدها قبل لقمة في اثم بغير شيء
 ان وجدها بعل لقمة اخذوها بالقيمة ان احبوا وان دخل
 في الحرب تاجر واشترى ذلك فاخرج الى دار الاسلام فالكه الاول
 اى الذي استولى عليه الحربي ١٢

<p>او لا حصار طافى القسمة الى عن الكومانى اى الاحواز بنهارنا قلت والذي قد روي في المذنبين انهم كما ما تسميها تقطع اذا قسم عن اموالهم اهل بيته العزائم ولا فراقهم عندنا وانما ملك يمين الاحواز بدارنا ايضا الك بالقسمة</p>	<p>او لا حصار طافى القسمة الى عن الكومانى اى الاحواز بنهارنا قلت والذي قد روي في المذنبين انهم كما ما تسميها تقطع اذا قسم عن اموالهم اهل بيته العزائم ولا فراقهم عندنا وانما ملك يمين الاحواز بدارنا ايضا الك بالقسمة</p>
---	---

ان يقاتل في دار الحرب حتى يخرجها الى دار الاسلام والرداء
 لمقاتل في العسكر سواء واذا الحرق المرد في دار الحرب قيل
 في استحقاق الغنيمة لتحقيق المشاركة في السبب وهو المجاورة عندنا
 يخرجوا الغنيمة الى دار الاسلام شاركوهم فيها ولا حق لاهل
 اى في الغنيمة ١٢
 وق العسكر في الغنيمة الا ان يقاتلوا اذا امن رجل حرا وامرأة
 وكافرا وجماعة او اهل حصن او مدينة صحرانا منهم ولم يخرج لاحد
 من المسلمين قتلهم الا ان يكون في ذلك مفسدة فينبذ اليهم الا اقام
 لا يجوز امان ذمي ولا اسير ولا تاجر يخل عليهم ولا يجوز امان
 عبدا المحجور عليه عندنا في حنيفة رحمه الله تعالى الا ان ياذن له مولاه في
 قتال وقال ابو يوسف وسفوح محمد رحمه الله تعالى يصح امانه فاذا غلب الترك على الروم
 سبوه واخذوا اموالهم ملكوها وان غلبنا على الترك حل لنا
 اذن له مولاه او لم ياذن ١٣
 ان نجد من ذلك واذا غلبوا على اموالنا وحرزوها ببلد رهن ملكوها
 ان ظهر عليها المسلمون فوجدها قبل لقمة في اثم بغير شيء
 ان وجدها بعل لقمة اخذوها بالقيمة ان احبوا وان دخل
 في الحرب تاجر واشترى ذلك فاخرج الى دار الاسلام فالكه الاول
 اى الذي استولى عليه الحربي ١٢

القسمة
 في دار الحرب حتى يخرجها الى دار الاسلام والرداء
 لمقاتل في العسكر سواء واذا الحرق المرد في دار الحرب قيل
 في استحقاق الغنيمة لتحقيق المشاركة في السبب وهو المجاورة عندنا
 يخرجوا الغنيمة الى دار الاسلام شاركوهم فيها ولا حق لاهل
 اى في الغنيمة ١٢
 وق العسكر في الغنيمة الا ان يقاتلوا اذا امن رجل حرا وامرأة
 وكافرا وجماعة او اهل حصن او مدينة صحرانا منهم ولم يخرج لاحد
 من المسلمين قتلهم الا ان يكون في ذلك مفسدة فينبذ اليهم الا اقام
 لا يجوز امان ذمي ولا اسير ولا تاجر يخل عليهم ولا يجوز امان
 عبدا المحجور عليه عندنا في حنيفة رحمه الله تعالى الا ان ياذن له مولاه في
 قتال وقال ابو يوسف وسفوح محمد رحمه الله تعالى يصح امانه فاذا غلب الترك على الروم
 سبوه واخذوا اموالهم ملكوها وان غلبنا على الترك حل لنا
 اذن له مولاه او لم ياذن ١٣
 ان نجد من ذلك واذا غلبوا على اموالنا وحرزوها ببلد رهن ملكوها
 ان ظهر عليها المسلمون فوجدها قبل لقمة في اثم بغير شيء
 ان وجدها بعل لقمة اخذوها بالقيمة ان احبوا وان دخل
 في الحرب تاجر واشترى ذلك فاخرج الى دار الاسلام فالكه الاول
 اى الذي استولى عليه الحربي ١٢

كتاب السير

القسمة
 في دار الحرب حتى يخرجها الى دار الاسلام والرداء
 لمقاتل في العسكر سواء واذا الحرق المرد في دار الحرب قيل
 في استحقاق الغنيمة لتحقيق المشاركة في السبب وهو المجاورة عندنا
 يخرجوا الغنيمة الى دار الاسلام شاركوهم فيها ولا حق لاهل
 اى في الغنيمة ١٢
 وق العسكر في الغنيمة الا ان يقاتلوا اذا امن رجل حرا وامرأة
 وكافرا وجماعة او اهل حصن او مدينة صحرانا منهم ولم يخرج لاحد
 من المسلمين قتلهم الا ان يكون في ذلك مفسدة فينبذ اليهم الا اقام
 لا يجوز امان ذمي ولا اسير ولا تاجر يخل عليهم ولا يجوز امان
 عبدا المحجور عليه عندنا في حنيفة رحمه الله تعالى الا ان ياذن له مولاه في
 قتال وقال ابو يوسف وسفوح محمد رحمه الله تعالى يصح امانه فاذا غلب الترك على الروم
 سبوه واخذوا اموالهم ملكوها وان غلبنا على الترك حل لنا
 اذن له مولاه او لم ياذن ١٣
 ان نجد من ذلك واذا غلبوا على اموالنا وحرزوها ببلد رهن ملكوها
 ان ظهر عليها المسلمون فوجدها قبل لقمة في اثم بغير شيء
 ان وجدها بعل لقمة اخذوها بالقيمة ان احبوا وان دخل
 في الحرب تاجر واشترى ذلك فاخرج الى دار الاسلام فالكه الاول
 اى الذي استولى عليه الحربي ١٢

المسلمون من اموال هذا الجوب
تغيرت قال مثل لا رضى
التي اعملوا اهلها عنها
لخمس فيها قوله كما
يصرف الخراج فان ثلثه
انه لا يقسم قسم الخبيثه
والجوب فيه الخمس
قوله كما مسامحه
موضع باليمين ان ابو
بكر بن حبان ابو
قبيله ينسب اليها كما
البريه في قوله
يعني سواد

[illegible]

الوليقة فليلا انما
في يدك قد بل
سيد في المودع
تعا النفس
قولك
ولا ادع
طالوت
من السيد قوي
للتغريب ومغنى
المسئلة ما اوضح
عليه

الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو

عنها او اصطلم الزرع آفة فلا خراج عليهم ان عطلها صاحبها فعليه
اي استاصله ١٢
الخراج ومن اسلم من اهل الخراج اخذ منه الخراج على حاله فيجوز ان
يشترى المسلم من الذي رضى الخراج ويوخذ منه الخراج ولا عشر
في الخراج من ارض الخراج والجزية على ضربين جزية توضع بالترافه
والصلح فتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق وجزية يبتدئ
الامام بوضعها اذا غلب الامام على الكفار وقرهم على امل اكرم
فيضع على الغنم الظاهر الغناء في كل سنة ثمانية واربعين درهما
ياخذ منه في كل شهر اربعة دراهم وعلى المتوسط الحال اربعة وعشرين
درهما في كل شهر درهمين وعلى الفقير المعتدل ثلث عشرة درهما في كل شهر
درهم وتوضع الجزية على اهل الكتاب والمجوس وعبد الاوثان من
الحجم ولا توضع على عبد الاوثان من العرب ولا على المرتدين
ولا جزية على امرأة ولا صبي ولا من ولا على فقير غير معتدل ولا على
الرهبان الذين لا يخالطون الناس ومن اسلم عليه جزية سقطت عنه
اذا كان لا يقدر على العمل ١٣

الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو

الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو

كتاب السير

الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو

الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو

الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو

الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو

الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو
الاحقر انما هو

فولس بجلت
سبها کنده
اکتادار و لاف
افانیت الدین بغير
خلاف کسب و هذا
سبب حق الورثه
وهو الصواب فان
الورثه في الفساق
ای پیدا کسب
وعنه عا کسه

هذا عند
على ان الامم
عند كان الردة تنزيلا للملك
اما عند ما فانه يجوز ما
صنع في الوجهين كما ن
عنده لا يذول ملكه عن
ملكه كما ان الردة في اباحة
دفعه كما في زوال ملكه
كالقطع عليه بالرجوع والقله
ولا يحنيفه ان الموت
زال عصمة فانه كذا
عصمة فانه كذا تات بقية النفس
غير انه لما كان مد عوا الى
الاسلام بالاجبار عليه و
يخرج عوده اليه لوقوف

الروم طلب
عما رضى الله
عنه منهم التجنية
فقالوا نحن
قوم لنا شوكة
تألف من ذل
التجنية فان
اسدت ان تأخذ
منا التجنية فانا
نلتحق بأعدائنا
بارضى الروم
فان اسدت
ان تأخذ منا

كتاب السير

السيرة
على ما سنه توقيف
أمر وأمران تصورات المرد
على أقسام نافذ بالاتفاق
كالاستيلاء والطلاق كونه لا
يفتقر إلى حقيقة الملك وتما
الولاية وبالجل بالاتفاق
على النكاح والذرية كونه يعتمد
الملة ولا ملة له وموقوف
بالاتفاق كالمفاوضة ولا مسافة
تقتل المساواة والمرد عالم يسلم
بين المسلم والمرد وهو ما
ويختلف في توقيفه وهو ما
عد دناه فاحفظه
قول اخذ لان
الوارد

ضعف ما
تأخذه من
المسلمين فلك
ذلك فاصبر
عبر رضى الله
عنه الصدقة
المضاعفة
وقال لهم هذه
جزية فمروها
ما مشتم
وكان ذلك
مبغضاً للصحابه
رضي الله عنهم

قوله عن الامام تقضي من كتب
الوجبة كما لو كانت كذا في الجوهرة النيرة
استقرنا قال ملكه بالحق صلته
كما يكون وكما لو لم يكن
وذكره ويكون كما لو لم يكن
من الكتب

قوله عتق مديونة وحلت
الدايون التي علي هذا اقول همه جميعا
افاعل اصل الج خفيفة فان ذوال ملكة بالبرائة
مراعي واحكمه بالحقاق وعتق مديونة وامهات اولاده
ذوال ملكة وانما يزيل بالبرائة او بالحقاق اذا
حكم به فانفق ايجب فيه وامهات

حيث دخل في دار الحرب وإذا عاد مسلما احتاج اليه فقد وعليه قوله جاز تصرفها لمن ملكها لا يذول بدونها وقول في نصارى بنو تغلب الكفر وهم قوم من نصارى

وَمُخْتَلَفٌ عَدَدُهَا فَاحْفَظْهُ
قَوْلُ أَخِي الْأَخِي
الْوَادِعِ الْأَخِي

والسلطان ان
يقابلهم انا كانت
لهم شوكة وقوة و
يجب على الناس
ان يعينوا السلطان
لقوله تعالى فقاتلوا
التي ينبغي خيفة الى
ام الله اعلى ترجع عن
النجى الكتاب الله و
الصلح الذي امر
الله به والناس

لن تاتر والجسور ويعطى منه قضاة المسلمين وعالمهم وعلماءهم
 بكفيهم ويدفع منه اوراق المقاتلة وذرايرهم واذا تغلب
 من المسلمين على بلد وخرجوا من طاعة الامام دعاهم
 الى العود الى الجماعة وكشف عنهم شبهتهم ولا يبدأهم بالقتال
 حتى يبدؤوه فان يداؤا قاتلهم حتى يفارق جماعةهم وان كانت
 مائة من اجهز على جريحهم واتبع موليم وان لم يكن لهم فرقة
 من جريحهم ولم يتبع مؤلهم ولا تسبى لهم ذرية ولا يقسم
 مال ولا باس بان يقاتلوا بسلاحهم ان احتاج المسلمون اليه
 يحبس الامام موالهم ولا يردها عليهم ولا يقسمها حتى يتوبوا
 فيردها عليهم وما جباه اهل البغى من البلاد التي غلبوا عليها
 من الخراج والعشر لم يأخذها الا ما رثاها فان كانوا صرفوه في
 حقها جاز من اخذ منه وان لم يكونوا صرفوه في حقه فعله
 اهلها فيما بينهم وبين الله تعالى ان يعيدوا ذلك
 لانه لم يصل الى مستحقه ١٢

[illegible]

قوله القنطرة جميع
القنطرة وتجسور جميع صيغ
الغنى بغيرها ان الاول لا يرفع والثاني
يرفع كذا في جميع لان قل يكون لا يا حبشي انتهى وفيه اشارة
والقنطرة لا تكون الا يا حبشي المساجد البقية
الى انه يصوف في بناء المساجد
عليها الا انه من المصالح
فقد خل في الصوف

لا يجوز في الخلاف
 على هذا الخلاف
 لانه مال مسلم
 ولا يجوز ان يفتقر
 اليه الا
 بان يفتقر اليه
 وقال الشافعي
 فلهما ولا بأس
 ان لا يعيد عليه
 اخذنا ايديهم
 والله عنده كان اذا
 لان عليا رضي
 عنه

والنبي هو
الاستطاعة والعدل
عن الحق عن ما عليه جماعة
المسلمين في الحق في الحق في الحق
من قوله ولا يبدأهم حتى
يبدأ وهذا اختيار القداوري
وذلك لا ما هو اهزادة ان علنا
يجوز ان يبدأ فقال لهم اذا
نفسكروا واجتمعوا لا نه اذا
انتظر حقيقة قتالهم سبها
لا يمكنه السد فع
قولنا ان يبدأ واقالهم
قال لنا ثم فقاتلوا التي
تفني الى امر الله
في الجنة كرم هذا

[illegible]

كتاب الحظر والباحة

لا يحمل للرجال لبس الحرير ويحل للنساء ولا بأس بتوسدة عند
أبي حنيفة رحمه الله وقال رحمه الله يكره توسد

فوق كتاب الحظر والباحة
بين هذا الكتاب وبين ما سبق ان
المنقول من بيان الحظر والباحة
في غير هذا الكتاب وهو حسن
لان الحظر والباحة
لا يخلو من لبس الحرير
ولا بأس بتوسدة عند
أبي حنيفة رحمه الله
وقال رحمه الله يكره
توسد

فوق كتاب الحظر والباحة
بين هذا الكتاب وبين ما سبق ان
المنقول من بيان الحظر والباحة
في غير هذا الكتاب وهو حسن
لان الحظر والباحة
لا يخلو من لبس الحرير
ولا بأس بتوسدة عند
أبي حنيفة رحمه الله
وقال رحمه الله يكره
توسد

كتاب الحظر والباحة
فوق كتاب الحظر والباحة
بين هذا الكتاب وبين ما سبق ان
المنقول من بيان الحظر والباحة
في غير هذا الكتاب وهو حسن
لان الحظر والباحة
لا يخلو من لبس الحرير
ولا بأس بتوسدة عند
أبي حنيفة رحمه الله
وقال رحمه الله يكره
توسد

فوق كتاب الحظر والباحة
بين هذا الكتاب وبين ما سبق ان
المنقول من بيان الحظر والباحة
في غير هذا الكتاب وهو حسن
لان الحظر والباحة
لا يخلو من لبس الحرير
ولا بأس بتوسدة عند
أبي حنيفة رحمه الله
وقال رحمه الله يكره
توسد

ولا بأس بلبس الحرير والديباغ في الحرب عند هما ويكره عند
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولا بأس بلبس الملحم اذا كان ابريسما و
 كحتمه قطن او خزاو لا يجوز للرجل التحل بالذهب والفضة ولا بأس
 بالتحاتم والمنطقة وحلية السيف من الفضة ويجوز للنساء
 التحل بالذهب والفضة ويكره ان يلبس الصبي الذهب
 والحرير ولا يجوز الاكل والشرب الادهان والتطيب في آنية الذهب
 والفضة للرجال والنساء ولا بأس باستعمال آنية الزجاج والروصا
 والبلور والعقيق ويجوز الشرب في لاء المفضض عند ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى والركوب على السرج المفضض والجلاس على السرير
 المفضض ويكره التعشير في المصحف والنقط ولا بأس بتحلية المصحف

لا بأس بلبس الحرير والديباغ في الحرب عند هما ويكره عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولا بأس بلبس الملحم اذا كان ابريسما وكحتمه قطن او خزاو لا يجوز للرجل التحل بالذهب والفضة ولا بأس بالتحاتم والمنطقة وحلية السيف من الفضة ويجوز للنساء التحل بالذهب والفضة ويكره ان يلبس الصبي الذهب والحرير ولا يجوز الاكل والشرب الادهان والتطيب في آنية الذهب والفضة للرجال والنساء ولا بأس باستعمال آنية الزجاج والروصا والبلور والعقيق ويجوز الشرب في لاء المفضض عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى والركوب على السرج المفضض والجلاس على السرير المفضض ويكره التعشير في المصحف والنقط ولا بأس بتحلية المصحف

وروى على الخوخا من اجل
 فقال ما ارى علي حلية
 اهل النار في التحل
 بالحد يد مكره للرجال والنساء
 الرصاص مكره للرجال والنساء
 لا تزي اهل النار فاما العقيق
 فخط الفقه باختلاف المشايخ
 ومعه في الوجيب ان يجوز
 قاضيان الصبي ان يجزوب
 قال لسو خشي رحمه الله فقلت وكيف
 لا فانه عليه السلام كان يفتح العقيق
 وقال فتموا بالعقيق فانه مبارك
 وينبغي ان يجعل فص

كتاب
 الحظر والاباح

فكانت هي
 المختارة دون السدي
 وقال ابو يوسف الكوفة ثوب الف
 يكون بين الف والظاهرة ولا يرى في محشو
 القبا با لان الثوب ملبوس ولا يحشو غير ملبوس
 كذا في الصلاة في حقه به ثم الخاتم من الفضة انما يلبس
 يجوز للرجال الخاتم به ثم الخاتم من الفضة انما يلبس
 اذا اذوب على صفة ما يلبسه الرجال اما اذا كان على صفة
 خاتم النساء فله ولا قال في الذخيرة وينبغي ان يكون
 قد رفضت الخاتم مستقلا ولا يناد عليه وقيل لا يلبس
 به المتقال ولو اختلفا خاتما من فضة وقصة
 من عقيق او بياض قوت او زبرجد
 او فريد زج نقش اسم
 الله تعالى

فولما كان لا بأس في
 قولنا لا بأس في
 لبس الحرير والديباغ في الحرب عند هما ويكره عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولا بأس بلبس الملحم اذا كان ابريسما وكحتمه قطن او خزاو لا يجوز للرجل التحل بالذهب والفضة ولا بأس بالتحاتم والمنطقة وحلية السيف من الفضة ويجوز للنساء التحل بالذهب والفضة ويكره ان يلبس الصبي الذهب والحرير ولا يجوز الاكل والشرب الادهان والتطيب في آنية الذهب والفضة للرجال والنساء ولا بأس باستعمال آنية الزجاج والروصا والبلور والعقيق ويجوز الشرب في لاء المفضض عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى والركوب على السرج المفضض والجلاس على السرير المفضض ويكره التعشير في المصحف والنقط ولا بأس بتحلية المصحف

عن كثر
 البزدي
 واما قوله
 عليه السلام
 يجعلها في
 ميين
 نكان
 لا يبين
 في
 تم
 من
 ثمن
 في
 الفضة
 في
 الحلال

خلاف الخاتم الى باطن كفه
 حقه كذا في الترتيب في
 واما الخاتم القافى السلطان
 وان كان في معناها واما غياها
 كان مصادها مبيحة في
 المعاملات ولا بد من
 في المعاملات لا يتوقف على
 لبس الخاتم كما ورد في الحديث
 ولا يلبسها كما هو في
 منحنها كما هو في
 حبل المحلات

فولما كان لا بأس في قولنا لا بأس في لبس الحرير والديباغ في الحرب عند هما ويكره عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولا بأس بلبس الملحم اذا كان ابريسما وكحتمه قطن او خزاو لا يجوز للرجل التحل بالذهب والفضة ولا بأس بالتحاتم والمنطقة وحلية السيف من الفضة ويجوز للنساء التحل بالذهب والفضة ويكره ان يلبس الصبي الذهب والحرير ولا يجوز الاكل والشرب الادهان والتطيب في آنية الذهب والفضة للرجال والنساء ولا بأس باستعمال آنية الزجاج والروصا والبلور والعقيق ويجوز الشرب في لاء المفضض عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى والركوب على السرج المفضض والجلاس على السرير المفضض ويكره التعشير في المصحف والنقط ولا بأس بتحلية المصحف

فيها ربح وهلك بعضه بصرف
المعروف الى الوصي لا الى
راس المال بخلاف
الاجناس المختلفة لا
لا يمكن ان يجمع فيها جبا
على القسمة فكذلك ان ي
في قولها
يستحق الاثالث ما يقع
من الثياب من اذا
كانت الثياب من
اجناس مختلفة واما
اذا كانت من جنس
واحد فهي بمنزلة

فيها ربح وهلك بعضه بصرف
المعروف الى الوصي لا الى
راس المال بخلاف
الاجناس المختلفة لا
لا يمكن ان يجمع فيها جبا
على القسمة فكذلك ان ي
في قولها
يستحق الاثالث ما يقع
من الثياب من اذا
كانت الثياب من
اجناس مختلفة واما
اذا كانت من جنس
واحد فهي بمنزلة

فيها ربح وهلك بعضه بصرف
المعروف الى الوصي لا الى
راس المال بخلاف
الاجناس المختلفة لا
لا يمكن ان يجمع فيها جبا
على القسمة فكذلك ان ي
في قولها
يستحق الاثالث ما يقع
من الثياب من اذا
كانت الثياب من
اجناس مختلفة واما
اذا كانت من جنس
واحد فهي بمنزلة

كتاب الوصايا

فيها ربح وهلك بعضه بصرف
المعروف الى الوصي لا الى
راس المال بخلاف
الاجناس المختلفة لا
لا يمكن ان يجمع فيها جبا
على القسمة فكذلك ان ي
في قولها
يستحق الاثالث ما يقع
من الثياب من اذا
كانت الثياب من
اجناس مختلفة واما
اذا كانت من جنس
واحد فهي بمنزلة

فيها ربح وهلك بعضه بصرف
المعروف الى الوصي لا الى
راس المال بخلاف
الاجناس المختلفة لا
لا يمكن ان يجمع فيها جبا
على القسمة فكذلك ان ي
في قولها
يستحق الاثالث ما يقع
من الثياب من اذا
كانت الثياب من
اجناس مختلفة واما
اذا كانت من جنس
واحد فهي بمنزلة

ومن اوصى لا قاربه فالوصية لا اقرب فالاقرب من كل
ذو رحم محرر منه ولا يدخل فيهم الوالدان والولد ويكون
للاثنين فصاعدا واذا اوصى بذلك وله عسان وخالان فالوصية
لعميه عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان له عم
وخالان فللعم النصف وللخالين النصف وقال رحمه الله تعالى
الوصية لكل من ينسب الى قصاب له في الاسلام ومن اوصى
لرجل بثلاث دراهم وبثلاث غنمه فلهك ثلثا من ثلثه
وهو يخرج من ثلث ما يقع من ماله فله جميع ما يقع ومن اوصى
بثلث ثيابه فلهك ثلثاها وبقي ثلثها وهو يخرج من ثلث
ما يقع من ماله لم يستحق الاثالث ما يقع من الثياب ومن اوصى
لرجل بالف درهم وله مال عین ودين فان خرج الالف
اي نقد غير دين

فيها ربح وهلك بعضه بصرف
المعروف الى الوصي لا الى
راس المال بخلاف
الاجناس المختلفة لا
لا يمكن ان يجمع فيها جبا
على القسمة فكذلك ان ي
في قولها
يستحق الاثالث ما يقع
من الثياب من اذا
كانت الثياب من
اجناس مختلفة واما
اذا كانت من جنس
واحد فهي بمنزلة

فيها ربح وهلك بعضه بصرف
المعروف الى الوصي لا الى
راس المال بخلاف
الاجناس المختلفة لا
لا يمكن ان يجمع فيها جبا
على القسمة فكذلك ان ي
في قولها
يستحق الاثالث ما يقع
من الثياب من اذا
كانت الثياب من
اجناس مختلفة واما
اذا كانت من جنس
واحد فهي بمنزلة

فيها ربح وهلك بعضه بصرف
المعروف الى الوصي لا الى
راس المال بخلاف
الاجناس المختلفة لا
لا يمكن ان يجمع فيها جبا
على القسمة فكذلك ان ي
في قولها
يستحق الاثالث ما يقع
من الثياب من اذا
كانت الثياب من
اجناس مختلفة واما
اذا كانت من جنس
واحد فهي بمنزلة

فيها ربح وهلك بعضه بصرف
المعروف الى الوصي لا الى
راس المال بخلاف
الاجناس المختلفة لا
لا يمكن ان يجمع فيها جبا
على القسمة فكذلك ان ي
في قولها
يستحق الاثالث ما يقع
من الثياب من اذا
كانت الثياب من
اجناس مختلفة واما
اذا كانت من جنس
واحد فهي بمنزلة

فيها ربح وهلك بعضه بصرف
المعروف الى الوصي لا الى
راس المال بخلاف
الاجناس المختلفة لا
لا يمكن ان يجمع فيها جبا
على القسمة فكذلك ان ي
في قولها
يستحق الاثالث ما يقع
من الثياب من اذا
كانت الثياب من
اجناس مختلفة واما
اذا كانت من جنس
واحد فهي بمنزلة

لن قوله فيعصبهن
ويكون الباقي بنهن
لأنه لا يشبهن
مذركم مثل خط
الأنثيين لأن الذكر
لا ناث إلا أن يعصب
درجته إذا لم يكن
للبيت ولد صلب
بالإتفاق واستحقاق
جميع المال فقد يعصبها
في استحقاق الباقي من
الثلاثين مع الصليبين
والذهب عامة الصحابة
وعليه هو العلماء وقال ابن
مسعود لا يعصبهن بل الباقي كله
لأبن الأبن أو ثلثي لبناته إذا لم
يجل الباقي فهنا بينهم للذكر
مثل خط الأنثيين قد قال
البنات على الثلثين قد قال
عليه السلام لا يورثن إلا ثلثيها
على الثلثين وأيضاً لا يورثن
على الثلثين بالذكور إذا كانت
تقرب عصبته بالذكور إذا كانت
ذات فرض من عتق أو ما إذا لم
كالبنات والأخوات وأما إذا لم
تكن كذلك فلا تقرب به عصبته
كبنات الأخوة ولا عامه مع

الأخوات بالآب ويسقط وللا لام بأربعة بالولد وولد الابن و
أب والجد وإذا استكملت البنات الثلثين سقطت بنات الابن
لأن يكون بأزاهن أو أسفل منهن ابن ابن فيعصبهن فإذا
ستكمل الأخوات لآب وأم الثلثين سقطت الأخوات
لآب إلا أن يكون معهن أخ لهن فيعصبهن

باب العصبيات

أقرب العصبيات البنون ثم بنوهم ثم الأب ثم الجد ثم بنو الأب
وهم الأخوة ثم بنو الجد وهم الأعمام ثم بنو الأب الجد إذا استوى
بنو الأب في درجة فأولهم من كان من أب وأم والابن وابن
الابن والأخوة يقاسمون أخواتهم للذكر مثل حظ الأنثيين
ومن علاهم من العصبيات ينفره بالميراث ذكرهم دون
ناتهم وإذا لم يكن عصبية من النسب فالعصبية هو المولى
المعتق ثم الأقرب فالأقرب من عصبية المولى

باب الحجب

ويحجب الأم عن الثلث إلى السدس بالولد أو ولد الابن
أو أخوين أو الفاضل عن فرض البنات لبنة الابن وأخواتهم
للذكر مثل حظ الأنثيين والفاضل عن فرض الأخوات للآب

فكل ذكر كذا في
نسبة إلى البيت التي في
أربعة أصناف جزاء البيت
وأصله وجزء أبيه كالإخوة
وغيره من العصبية يغيره فأربع من
النسوة وهي الأربع من
فرضهن النصف والثلثان
وأما العصبية مع غير فكل
التي تقرب عصبته من ثلثي
أخرى كالأخت مع البنات
وأما العصبية السلبية

باب العصبيات وباب الحجب

فالمعتق ثم الأقرب فالأقرب من عصبية المولى
الذي يورثه من عصبته على
النسبة من قولها
باب الحجب في اللغة
المنع وفي اصطلاح
أهل هذا العلم منع
شخص معين عن ميراث
شخص من عصبته و
أما كذا وسبب حجب
الأم عن الثلث و
الحجب عن الفاضل
بشيء حجب النقصان
أو جود شخص آخر
أو تنقيح الفرض
في مسائل نقل دي

كله إذا كان ابن
بأزاهن أو إذا كان
أسفل منهن فالحكم
لكن إذا كان أخا
الذهب خلافه
بعض البنات أخوين
كما هو جازم
فكر الشريعة
العصبية السلبية
نسبية وسببية
أما العصبية السلبية
فثلاثة عصبية
بغية وعصبية
بغيره

[illegible]

كتاب الرح

وهو ان ولد
الزنا يوث من
توابعه ميراث
الملاعة يوث
التوابع ميراث
الاب في جميع
الضروري
القتل ودرى
لم يرثه ورثة الكفار
ورثه المسلمون لان مصلحها
ان ملكه لا يذول بالردة
فقال بعد الردة في حبس
فقال قبلها ولا يى حنيفة
ان الموتى مباح الدين فوجب
ان يكون ما في يده في تلك
الحالة فنيا كمال الحربي ثم
على قول ابي حنيفة وارث
الميت يقرب حاله يوم الردة
فان كان حراما مسلما يوم رده
ورثه وان كان عبد او كافرا
يوم الردة لم يرثه وان اعتق
او اسلم قبل ان
يهرث او ينفق

لم يثبت في الجاهلية النبوة
فولم لا يكون النبوة في الجاهلية
لأن النكاح الفاسد لا يوجب التوارث
بوجوب الدين لموسى
بخلاف الأنساب
قوله صلى الله عليه وسلم
أما نحن فلا نقول ما قالوا

الحق الحق امرأتك حجة في قولك في حجة ترجع الله تعالى ويحكمنا أولى
 ليراد من الاحوة حداد في حجة ترجع الله تعالى وقال ابو يوسف
 نعم ربه الله تعالى فاسم الزان تنقص المقاسمة من اثبات
 في الجتمه ليجزات فالسلس لا فسر يفسر في بحجب الجحد
 ولا نورث امراب الامر ليس هو وكل جلد في بحجب امرأ

بَابُ ذَوِي الْأَرْحَامِ

إذا لم يكن للميت عصبية ولا ذؤوسهم ورثة ذؤو والأمر حالهم
 عشرة أولاد البنت وولد الأخت وبنت الأخ وبنت العم والخال
 والمخال وأبو الأم والعم والأم والعم وولد الأخ من الأم ومن أدي
 لهم فالهم من كان عن ولد الميت ثم ولد الأبوين أو أحدهما
 بنات الأخوة وأولاد الأخوات ثم ولداي أبيه أو أحدهما
 وهم الأخوال والمخالات والعمات وآذا استوى ولداي في درجة
 فالهم من أدي بوارث وأقربهم أولى من أبعدهم وأبو الأم
 أولى من ولداي الأخ والأخت والمعتق أحق بالفاضل من سهم
 ذؤو السهم إذا لم تكن عصبية سواء ذؤو الموالاة يرث
 وإذا ترك المعتق أب مولاة وابن مولاة فماله للابن عندهما وقال
 أبو يوسف رحمه الله تعالى للاب السدس والباقي للابن فأن ترك

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

وكان بصيرة كذا في
رسوله وإجماع الأمة
في كتاب الله العزيم
بما فيهم مقدار
هو كل قريب ليس
مطلقا في التوبة
بمعنى ذي القربى
ذو الرحمة فهو اللد
باب ذي القربى
القطع من قول
الحاكم كذا في

له قوله اذا كان له
اعلم ان الفروض
الستة المذكورة
في كتاب الله تعالى
على التخصيص ان
بدأت بالاب والابن
المضيف اريد ان
بالاول ثلاثة منهن
فوقه واخره هو الرابع
ونصفه وهو الرابع

جد مولاة واخا مولاة فالمال للجد عند ابى حنيفة رحمه الله وقال
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هو بينهما ولا يباع الولاء ولا يوهب

باب حساب الفرائض

اذا كان في المسئلة نصف ونصف او نصف وما بقى فاصلها من اثنين وان
كان فيها ثلث وما بقى او ثلثان وما بقى فاصلها من ثلاثة وان كان فيها رابع
وما بقى او ربع ونصف فاصلها من اربعة وان كان فيها ثمن وما بقى
او ثمن ونصف فاصلها من ثمانية وان كان فيها نصف وثلث او نصف
وسدس فاصلها من ستة وتقول الى سبعة وثمانية وتسعة
وعشرة وان كان مع الربع ثلث او سدس فاصلها من اثني عشر وتقول
الى ثلثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر اذا كان مع الثمن سدس او ثلث
فاصلها من اربعة وعشرين وتقول الى سبعة وعشرين واذا انقسمت
المسئلة على الورثة فقد صحت وان لم تنقسم سهام فريق منها عليهم فاضر
عدهم في اصل المسئلة وعولها ان كانت عائلة فيما خرج صحت منها المسئلة
كامرأة واخوين للملأة الربع سهم والاخوين ما بقى ثلثة اسهم ولا تنقسم عليه
فا ضرب اثنين في اصل المسئلة فتكون ثمانية ومنها تصح المسئلة فان
سهاهم عددهم فاضرب وفق عددهم في اصل المسئلة كامرأة وستة
اخوة للملأة الربع والاخوة ثلثة اسهم لا تنقسم عليهم فاضرب ثلثة

ونصفها وهو السادس فالنصف
الثلث والثاني النصف
ونصفها وهو السادس فالنصف
من اربعة والثلث من ثمانية
والثلثان الثلث من ثمانية
والسدس من ستة فان خرج
كل فرض من هذه الفروض
سبب من اربعة او ثلث او ثمن
سبب من اربعة او ثلث او ثمن
فان كان في المسئلة نصف
ونصف كزوج واختره

عليه هو
ان يزاو المختار
من اجزاء اذا
ضاق عن فرض
فالاول كزوج
اخرين لا يجوز
لاب فلهذه تقول
الى سبعة والثاني
كزوج واختره
لاب فامرأة
لا فلهذه تقول
الى ثمانية و
الثلث كزوج
واختره

باب حساب الفرائض

وامرأة واب
وما بقى وعم فاصلها
وما بقى وعم فاصلها
من اثنين واذا كان فيها ثلث
وما بقى وعم فاصلها من
اثنين وعام فاصلها
كا بنتين وعام فاصلها
ثلثة واذا كان فيها ربع ونصف
كزوج وبنت فاصلها من
اربعة وان كان فيها ثمن
فان كزوج وبنت فاصلها من
نصف كزوج وبنت فاصلها من
فاصلها من ثمانية وثلث
كان فيها نصف وثلث
كامرأة واب
اونصف وسدس

ام واخوين
الى ثلثة وتقول
كما لو كان مع
تقول الى ثمانية
التي في
الفردى
فمسائل
الفردى

هذا هو قولنا
قوله في
قوله في
قوله في
قوله في
قوله في
قوله في
قوله في
قوله في
قوله في
قوله في

في كل من له شيء من المسئلة الاولى فما اجتمع صحت منه المسئلة كان
المسئلة الثانية ومن كان له شيء من المسئلة الثانية مضروب
في وفق تركه المية الثاني واذا صحت مسئلة المناسخة وادركت
معرفة ما يصيب كل واحد من حساب الدراهم قسمت ما
صحت منه المسئلة على ثمانية واربعين فما خرج اخذت
له من سهام كل وارث حبة والله اعلم بالصواب

خاتمة الطبع

سبحان من كرم الانسان وخلق وجهها وجعله محمداً وفقهاً والصلوة والسلام على نبيه
الذي كان على مئة ابراهيم حنيفاً واصحابه الذين استمكسوا الدين بلاء ضعيفاً **أما بعد**
فيا ايها الناظرون للكتب الفقهية والطالبون للمسائل الحكيمة الشرعية لا يخفى على آراءكم السنية انكم تقررون
بالقدوري مع حاشية المسألة باليتقن الضروري صحى فافضل المصنف البواوي المولانا المولوي عبد الله بن سنجي
ثم المولوي قد طبعناه قبل ذلك المبع مرات بخط شيخنا وطرازينق وهبت عليه سائم القبول واتضى به العلماء الفحول
والكتب عليه طيبة الامصار واداره المدرسون باعين الاعتبار وجلوه ناسخا بغيره من النسخ المطبوعة لكونها مطبوعة غير
مطبوعة وشروه مرة بعد مرة وكره بعد مرة حتى لم يبق عندنا نسخة واحدة فصرفنا عنان العناية الى طبعة مرة فاسر
فيما وجدنا في النواظر وليسير النواظر فالسرعة السرعة الى شراييه ايها الاخوان فان البطار يورث النديم والحرمان آخر
دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله واصحابه اجمعين وقد وقع الفراغ من طبعة
شوال المكرم سنة ثنتين وخمسين بعد الالف وثلثمائة من هجرة نبي آخر الزمان في المطبع المجتبا في الواقع في بلدة دوى
خاوم العلماء محمد عبد الاحد عفا عنه الله الصمد

في كل من له شيء من المسئلة الاولى فما اجتمع صحت منه المسئلة كان
المسئلة الثانية ومن كان له شيء من المسئلة الثانية مضروب
في وفق تركه المية الثاني واذا صحت مسئلة المناسخة وادركت
معرفة ما يصيب كل واحد من حساب الدراهم قسمت ما
صحت منه المسئلة على ثمانية واربعين فما خرج اخذت
له من سهام كل وارث حبة والله اعلم بالصواب

خاتمة

في كل من له شيء من المسئلة الاولى فما اجتمع صحت منه المسئلة كان
المسئلة الثانية ومن كان له شيء من المسئلة الثانية مضروب
في وفق تركه المية الثاني واذا صحت مسئلة المناسخة وادركت
معرفة ما يصيب كل واحد من حساب الدراهم قسمت ما
صحت منه المسئلة على ثمانية واربعين فما خرج اخذت
له من سهام كل وارث حبة والله اعلم بالصواب

التنقيح
الضروري
القدوري
نسوية
السنة
المعظم
وثلثمائة
من الحجة
صاحبها
صلى الله
ولا ياتنا
ولا ساندنا
اللهم اجعلنا
التوايين
من المتكلمين
اشرفنا
السرور
الرحمن
ومولانا
الافاق
اصحابه
الجميعين

في كل من له شيء من المسئلة الاولى فما اجتمع صحت منه المسئلة كان
المسئلة الثانية ومن كان له شيء من المسئلة الثانية مضروب
في وفق تركه المية الثاني واذا صحت مسئلة المناسخة وادركت
معرفة ما يصيب كل واحد من حساب الدراهم قسمت ما
صحت منه المسئلة على ثمانية واربعين فما خرج اخذت
له من سهام كل وارث حبة والله اعلم بالصواب

حاشیہ اشع الضمیری